الفصل الثاني

أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية واللّغويّة

oreilandi.com

obeikandl.com

تمهيد:

شغلت القراءات أذهان النحاة منذ نشأة النحو، ذلك، لأن النُّحاة الأوَل الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قُرّاء كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس والخليل. ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجّههم إلى الدراسة النحوية واللغويّة ليلائموا بين القراءات والعربية، بين ما سمعوا ورووا من القراءات وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب.

فأبو عمرو بن العلاء كما يحدثنا أبو عبيدة كان يقرأ: ﴿**لَتَخِذْت عليه أجراً**﴾[1]. قال: أبو عبيدة: فسألته عنه، فقال: هي لغة فصيحة، وأنشد قول الممزق العبدي:

وقد تَخِذَتْ رجلي إلى جنب غرزها نسيفاً كأفحوص القطاة المطرّق[2]

وكان أبو عمر يؤيد قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿**ثم لَننزَعنَّ من كل شيعة أيهم أشد**﴾[3].

قال أبو عمر: خرجت من الخندق ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول: «اضرب أيُّهم أفضل، أي كلهم ينصبون»[4].

وابن أبي إسحاق كان يقرأ: ﴿**والمقيمي الصلاة**﴾ بالنصب[5].

---

(١) سورة الكهف: الآية ٧٧.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي: رقم ٦١ بتحقيقي.

(٣) سورة مريم: الآية ٦٩.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ورقة ٢٥١، مخطوط رقم ٦٤٤، تفسير، دار الكتب لابن الأنباري.

(٥) سورة الحج: الآية ٣٥.

قال أبو الفتح: أراد المقيمين، فحذف النون تخفيفاً لا لتعاقبها الإضافة[1].

وابن كثير: كان يقرأ: ﴿وإن تك حسنةً﴾[2] بالرفع.
والخليل: كان يقرأ: ﴿حتى يصدر الرُّعاءُ﴾[3] بالضمّ[4].

وكان عيسى: يقرأ: ﴿من نهار بلاغاً﴾[5] قال أبو الفتح هو على فعل مضمر، أي بلغوا أو بلغوا بلاغاً[6].

ولما استقرت قواعد النحو مسجلة في (الكتاب). وظهرت المدرسة البصرية، ثم الكوفية، اتجه النحاة إلى القراءات، آخذين منها ما يؤيد وجهة نظرهم من جهة، ورافضين ما لم يقبله القياس، أو يتفق مع الأصول من جهة أخرى.

وكانت دائرة الخلاف تتسع وتضيق تبعاً لبعد هذه القراءات عن الأصول والمقاييس أو قربها منها.

ولم تكن الخلافات النحوية في مجال القراءات وقفاً على البصريين أو الكوفيين، بل تجاوزت ذلك إلى المذاهب الفردية والآراء الشخصية لمشاهير النحاة، حيث كثر بينهم الجدل حول هذه القراءات، واحتدم النزاع.

وهدفي من هذه الدراسة أن أبين أن القراءات أثرت في هذه الدراسات كما بينت في كتاب سابق[7] أن القرآن الكريم أثر في دراسات النحو تأثيراً كبيراً.

أما تأثير القراءات في الدراسات النحوية، فإنه يقوم على النقاط الآتية:

---

(١) المحتسب: جـ ٢ ص ١١٥.
(٢) سورة النساء: الآية ٤٠.
(٣) سورة القصص: الآية ٢٣.
(٤) ما تفرد به بعض أئمة اللغة للصاغاني: ص ١٣، ١٤.
(٥) سورة الأحقاف: الآية ٣٥.
(٦) المحتسب: جـ ٢ ص ٣٣٢.
(٧) هو كتاب: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية طبع طبعة أولى بدار المعارف بالقاهرة، وطبع طبعة ثانية بمؤسسة الصباح الكويت وطبع طبعة ثالثة بالمكتبة الأزهرية للتراث بمصر.

١ ـ القراءات بين البصريين والكوفيين

البصريون كانوا لا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم، وذلك كاستدلالهم مثلاً في كلا وكلتا بقراءة حمزة والكسائي.

وبيان ذلك أن البصريين يذهبون إلى أن كلا وكلتا فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في عصا ورحا. ويستدلون على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها، قال الله تعالى: ﴿**إمّا يبلغنّ عندك الكبر أحدُهما أو كلاهُما**﴾[١]. وقال تعالى: ﴿**كلتا الجنتين آتت أكلها**﴾[٢]. قرأهما حمزة والكسائي وخلف، بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها[٣].

وكاستدلالهم أيضاً على أن (إن) المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم بقراءة من قرأ: ﴿**وإنْ كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم**﴾[٤] في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف إن، وتشديد لما[٥].

هذا والكوفيون لم يتحفظوا في مجال القراءات كما تحفظ البصريون ذلك، لأنهم رأوا أن القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره، لأن شعار الرواة فيها الدقة والضبط

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٢٣. (٢) سورة الكهف: الآية ٣٣.
(٣) الإنصاف: جـ ٢ ص ٤٤٨ المسألة ٦٢. (٤) سورة هود: الآية ١١١.
(٥) الإنصاف: جـ ١ ص ١٩٦ المسألة ٢٤.

والإتقان... ومن ثَمّ كانت في نظرهم مصدراً لتقعيد القواعد ـ وبناء الأساليب، وتصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للمقياس المأخوذ أو عدم موافقتها، لأنّها في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس، وتستمد الأصول.

ومنهج الكوفيين في الواقع أسلم وأصح في ميدان القراءات من منهج البصريين لأن اتخاذ القراءات مصدراً للاستشهاد يثري اللغة، ويزيد من رصيدها، ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام، فلا تمد يَدها إلى تعريب أو إلى دخيل.

والقراءات كما بينت سجل واف للغات التي نزل بها القرآن الكريم، وما دام سندها الرواية، ودعامتها السماع، فهي من أجل هذا أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره، لأن رواة القراءات يتحرجون من عدم الدقة فيها على حين لا يبالون بالحرج في غيرها حينما تخون الحافظة، أو يستبد النسيان، أو يقع على الألسنة التحريف.

وقد عجب ابن حزم من منطق البصريين إزاء القراءات، فقال ما نصه:

«من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه مذهباً، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها».

وقال في موضع آخر:

«ولا عجب أعجب مِمّن إنْ وجد لامرىء القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو للحطيئة، أو للطرماح، أو لأعرابي أسدي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظاً من شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه.

ثم إذا وجد لِلّه تعالى خالق اللغات وأهلها ـ كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه[1].

---

(١) نقلاً عن أصول النحو: ص ٢٩: للأستاذ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط ثانية.

بقي أن نعرض بعض المسائل التي اختلفت فيها وجهة نظر الفريقين بسبب القراءات.

من المسائل التي اختلفت فيها وجهة الفريقين بسبب القراءات:

١ ـ وقوع الفعل الماضي حالاً:

يذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**أو جاؤكم حَصِرَتْ صدورهم**﴾[١]. فحصرت فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره حصرةً صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: ﴿**أو جاؤكم حصرةً صدورهم**﴾[٢]، وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، والمفضل عن عاصم.

أما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً، وخرجوا الآية التي استدل بها البصريون، وكان تخريجهم يقوم على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون صفة للقوم المجرور في أول الآية.

والوجه الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدر، ويكون التقدير فيه: «أو جاؤكم قوماً حصرت صدورهم»، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع.

والوجه الثالث: أن يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: «أو جاؤكم ثم أخبر» فقال: ﴿**حصرت صدورهم**﴾.

والوجه الرابع: أن يكون محمولاً على الدعاء، لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم كما يقال: جاءني فلان، وسع الله رزقه[٣].

* * *

٢ ـ هل تكون إلاّ بمعنى الواو:

ذهب الكوفيون إلى أن إلا تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، واحتج الكوفيون لمذهبهم بقوله تعالى: ﴿**لئلا**

---

(١) سورة النساء: الآية ٩٠. (٢) سورة النساء: الآية ٩٠.

(٣) الإنصاف: جـ ١ ص ٢٥٤، ٢٥٥ المسألة ٣٢.

يكون للناس عليكم حجة إلاّ الذين ظلموا منهم﴾[1] أي: «ولا الذين ظلموا» وأيدوا حجتهم بقراءة بعض القراء «إلى الذين ظلمه» مخففاً بمعنى مع الذين ظلموا منهم[2].

ونقض البصريون دليل الكوفيين في القراءة فقالوا: وأما قراءة من قرأ: ﴿إلى الذين ظلموا منهم﴾ بالتخفيف، فإن صحت وسلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه حجة تدل على أن إلا تكون بمعنى الواو، لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى، وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جداً، وهذا مما لا خلاف فيه، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ: ﴿إلى الذين﴾ بالتخفيف بمعنى مع، وقراءة من قرأ ﴿إلا﴾ بالتشديد بمعنى لكن؟[3].

* * *

٣ ـ هل فعل الأمر معرب؟:

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرّى عن حرف المضارعة ـ نحو ـ أفْعَل ـ معرب مجزوم.

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم، لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو «افعلْ» لِتفعل، كقولهم: في الأمر للغائب «لِيفعلْ» وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فبذلك فلتفرحوا هو خير مما

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٥٠.

(٢) واحتج الكوفيون بورود إلى معنى مع بقوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ أي مع المرافق، ومع الكعبين، ﴿مَنْ أنصاري إلى الله﴾، أي مع الله، ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ أي مع أموالكم، الذود إلى الذود أبل، أي مع الذود.

(٣) الإنصاف: ج ١ ص ٢٦٦، ٢٧٢، المسألة ٣٥.

يجمعون﴾[1] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وذُكرت القراءة أنها قراءة النبي ﷺ من طريق أبيّ بن كعب، ورويت هذه القراءات عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك والحسن البصري.. إلخ. فثبت أن الأصل في الأمر للمواجه في نحو ـ افعل ـ أن يكون باللام نحو: لتفعلْ، كالأمر للغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف.

وأما البصريون، فقالوا: إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[2] مُعَرَباً[3].

* * *

٤ ـ هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها؟:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فقالوا: «حكى الكسائي قال: قرأ على بعض العرب سورة «قّ» فقال: ﴿مناع للخير معتد مريبنَ الذي﴾[4] بفتح التنوين» لأنه نقل فتحة همزة الذي إلى التنوين قبلها.

---

(١) سورة يونس: الآية ٥٨.

(٢) الإنصاف: جـ ٢ ص ٥٢٤ إلى ص ٥٤١ م ٧٢.

(٣) البصريون: قالوا: إن فعل الأمر مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهةٍ ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجهٍ ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله في البناء». (الإنصاف في المسألة نفسها).

(٤) قّ: الآيات ٢٥، ٢٦.

وحكى أيضاً عن بعض العرب ﴿بسم الله الرحمن الرحيمَ الحمد لله﴾[1] بفتح الميم، لأنه نقل فتحة همزة ﴿الحمد﴾ إلى الميم قبلها.

وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وهو من سادات أئمة القراءة ﴿وإذا قلنا للملائكةُ اسجدوا﴾[2] فنقل ضمة همزة اسجدوا إلى التاء قبلها، فدل على جوازه.

وأما البصريون فقالوا: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿الَمَ الله﴾[3] فلا حجة لهم فيه، لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين وهي الميم واللام من الله... ثم قالوا: والجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب ﴿مُربينَ الذي﴾ فإن الفتحة في التنوين ليس عن إلقاء حركة همزة الذي، وإنما حرّكتْ لالتقاء الساكنين ـ وهما التنوين واللام من الذي، ثم قالوا: على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها، وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من ﴿الرحيمَ الحمد لله﴾ لأنها لا إمام لها على أنه لا وجه للاحتجاج بها، لأن فتح الميم فتحة إعراب، لأنه لما تكرر الوصف عدل به إلى النصب على المدح بتقدير: أعني[4].

٥ ـ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل[5]:

روى ابن مجاهد عن ابن عباس أن في مصحف ابن مسعود:

﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ويقولان ربنا﴾ وفيه: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء قالوا ما نعبدهم﴾[6] وفيه: ﴿والملائكة باسطو أيديهم، يقولون أخرجوا﴾[7]. قال أبو الفتح في هذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا ـ يقصد البصريين ـ من أن القول مراد مقدر في نحو هذه الأشياء، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام

---

(١) سورة الفاتحة: الآية ١.
(٢) سورة البقرة: الآية ٣٤.
(٣) سورة آل عمران: الآيات ١، ٢.
(٤) الإنصاف جـ ٢ ص ٧٤١ ـ ٧٤٣.
(٥) سورة البقرة: الآية ١٢٧.
(٦) سورة الزمر: الآية ٣.
(٧) سورة الأنعام: الآية ٩٣.

محمول على معناه دون أن يكون القول مقدراً معه[1].

* * *

٦ ـ إعمال إن النافية:

أجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين:

قرأ سعيد بن جبير: «﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾[2]»[3].

* * *

٧ ـ ﴿الحمد لُلّه﴾ بضم اللام:

الكوفيون اجتهدوا في تأييد هذه القراءة لمناسبة الإتباع. قال يوهان فك:

«وعلى النقيض من ذلك البصريون الذين عابوا هذه القراءة بحجة أنها سقطت من الاستعمال تماماً، وأنها مخالفة للقواعد، ومصطدمة بالإعراب»[4].

هذه طائفة من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون في مجال القراءات وهي غيض من فيض ذكرت بعضها لتكون دليلاً يؤيد ما أقول من أن القراءات أثرت في النحو البصري والكوفي تأثيراً كبيراً.

* * *

(١) المحتسب لابن جني: رقم ٣٧٩، تفسير: ص ١١٢ ـ ١١٣.
(٢) سورة الأعراف: الآية ١٩٤. (٣) الهمع: جـ ٢ ص ١١٦، بتحقيقي.
(٤) العربية: ص ٣٢.

٢ ـ القراءات المشكلة وموقف النحاة منها

هناك قراءات مشكلة ظاهرها يدل على أنها متعارضة مع الأصول مخالفة للمقاييس.

ووقف النحاة أمام هذه القراءات المشكلة ليوضحوا غامضها، ويزيلوا إشكالها، واجتهد كل منهم ليدلي بدلوه بين الدلاء في مضمار هذه القراءات.

وبسبب هذه القراءات المشكلة أثرى النحو، وتعددت مسائله، وفاضت كتبه حتى امتلأت بالآراء المتعدّدة.

ونحن لا نستطيع في هذا المقام جمع هذه القراءات المشكلة، وآراء النحاة فيها، لأن ذلك يطيل أمد البحث، وقد لا نصل إلى الغاية منها، وإنما نكتفي هنا بنماذج معدودة لنشير إلى هذه الحقيقة التي ذكرتها وهي أن القراءات كانت مصدراً كبيراً لثروة نحوية، امتلأت بها خزائنه.

نماذج للقراءات المشكلة، وآراء النحاة فيها:

١ ـ ﴿إن هذان لساحران﴾[1]:

رأي ابن قتيبة:

قال: قالوا في قوله سبحانه: **﴿إن هذان لساحران﴾** هي لغة بلحارث بن كعب، يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يداه، وركبت علاه، وأنشدوا:

---

(١) سورة طه: الآية ٦٣.

تـزوّد مـنـا بـيـنَ أذنـاه ضـربـة دعته إلى هابي التراب عقيم[1]

وأنشدوا:

طاروا علاهُنّ فِطر علاها[2]

ثم قال: على أن القراء قد اختلفوا في قراءة هذا الحرف، فقرأه أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر. إنّ هذين لساحران، وذهبا إلى أنه غلط من الكاتب كما قالت عائشة.

ثم قال: وقرأ بعضهم: ﴿إنْ هذان لساحران﴾ اعتباراً بقراءة أبي، لأنها في مصحفه: إنْ ذان إلا ساحران.

وفي مصحف عبد الله: ﴿وأسروا النجوى إنْ هذان ساحران﴾ منصوبة الألف بجعل ﴿إن هذان﴾ تبييناً للنّجوى[3].

رأي ابن الأنباري:

قال: «إنْ بمعنى نَعَم وجه ضعيف لدخول اللام في الخبر وهو قليل في كلامهم».

وقيل: إن الهاءِ مضمرة مع إن كما تقول: إنه زيد ذاهب، وفيه أيضاً ضعف، لأن هذا إنما يجيء في الشعر.

---

(١) في اللسان: جـ ١٠ ص ٦٤: تزود منا بين أذنيه طعنة.. إلخ فتكون القاعدة كما هي لم يحدث فيها تغيير، والبيت لهوبر الحارثي. اللسان: جـ ١٩ ص ١٦٣، هابي التراب. قال في اللسان: وموضع هابي التراب كأن ترابه مثل الهباء في الرقة. انظر: اللسان: جـ ٢٠ ص ٢٢٦.

(٢) اللسان: جـ ١٩ ص ٣٢٢ يروى عن الخليل: قال سيبويه: ألف علا زيداً ثوب منقلبة من واو إلا أنها تقلب مع المضمر ياء تقول: عليك، وبعض العرب يتركها على حالها. قال الراجز:

أتي قـلـوصٍ راكـب تـراهـا فـاشـدد بـمـثـنـى حَـقَـب حـقـواهـا
نـاديـة ونـاديـاً أبـاهـا طـاروا عـلاهُـنّ فِـطـر عَـلاهـا

(٣) تأويل مشكل القرآن: ص ٣٦، ٣٧.

وقيل: لأن (هذان) لما لم يظهر الإعراب في واحده وجمعه، حملت التثنية على ذلك، وهذا أضعف من الذي قبله.

ومن قرأ إنْ بالتخفيف كان فيه وجهان: أحدهما: أن تكون إنْ مخففة من الثقيلة، ولم يعملها، لأنها إنما عملت لشبه الفعل، فلما حذف منها النون، وخففت ضعف وجه الشبه فلم تعمل.

والثاني: أن تكون إن بمعنى ما، وهذان الوجهان يخرجان على مذهب الكوفيين[1].

رأي أبي محمد بن أبي طالب الأندلسي:

قال: من رفع هذان حمله على لغة بني الحارث بن كعب يأتون بالمثنى بالألف على كل حال.

وقيل: إن بمعنى نعم، وفيه بعد لدخول اللام في الخبر، وذلك لا يكون إلا في شعر كقوله:

أم الحليس لعجوز شهربه

وكان وجه الكلام لأم الحُلَيْس عجوز[2]:

وكذلك كان وجه الكلام في الآية: إن حملت إن على معنى نَعَم ﴿إن لهذان ساحران﴾ كما تقول: نعم لهذان ساحران.

وقيل: إن المبهم لما لم يظهر فيه إعراب الواحد، ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك فأتى بالألف على كل حال.

وقيل: إنها مضمرة[3] مع إنْ تقديره إنه هذان لساحران. كما تقول: إنه زيد منطلق وهو قول حسن، ولولا أن دخول اللام في الخبر يبعده.

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري: ورقة ٢٥٧، مخطوط رقم ٦٤٤، تفسير دار الكتب.

(٢) تكملة الرجز: ترضى من اللحم بعظم الرقبه.
الشهربة: العجوز الكبيرة. انظر: الدرر اللوامع: رقم ٢٢٥ بتحقيقي.

(٣) في الأصل أنها مضمرة مع إن، ولعل: المراد: أن الهاء مضمرة مع إن.

فأما من خفف إنْ فهي قراءة حسنة، لأنه أصحّ في الإعراب ولم يخالف الخط[1].

رأي الصاحبي:

قال: ذهب بعض أهل العلم إلى أن الإعراب يقتضي أن يقال: إن هذان.

قال: وذلك أن «هذا» اسم منهوك، ونهكه أنه على حرفين أحدهما حرف علة، وهي الألف، و «ها» كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء، فلما ثنى احتيج إلى ألف التثنية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إلى حذف إحداهما فقالوا: إنْ حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد، وإن أسقطنا ألف التثنية كان في النون منها عوض، ودلالة على معنى التثنية، فحذفوا ألف التثنية، فلما كانت الألف الباقية هي ألف الاسم واحتاجوا إلى إعراب التثنية لم يغيروا الألف عن صورتها، لأن الإعراب واختلافه في التثنية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة التثنية والجمع فتركوها على حالها في النصب والخفض.

قال الصاحبي: ومما يدل على هذا المذهب قوله جل ثناؤه: ﴿**فذانك برهانان من ربك**﴾[2] لم تحذف النون ـ وقد أضيف ـ لأنه لو حذفت النّون لذهب معنى التثنية أصلاً. لأنه لم تكن للتثنية ها هنا علامة إلا النون وحدها، فإذا حذفت أشبهت الواحد لذهاب علامة التثنية[3].

رأي ابن كيسان:

قال السيوطي: رأيت بخط ابن القماح قال: ذكر القفطي في كتاب

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات لأبي محمد مكي بن أبي طالب، مخطوط رقم ٢٣٢، تفسير دار الكتب.

(٢) سورة القصص: الآية ٣٢.

(٣) الصاحبي لأحمد بن فارس: مطبعة المؤيد، ص ٢١.

«إنباه الرواه» أن القاضي إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرأ: ﴿إنّ هذان لساحران﴾ على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب، فأطرق ابن كيسان ملياً ثم قال: بجعلها مبنية لا معربة، وقد استقام الأمر. قال: فما علة بنائها - قال: لأن المفرد منها هذا، وهو مبني، والجمع هؤلاء وهو مبني فتحمل التثنية على الوجهين، فأعجب القاضي ذلك وقال: ما أحسنه لو قال به أحد. فقال ابن كيسان: ليقل به القاضي وقد حسن[1].

رأي ابن هشام:

قال بعد أن ذكر عدة آراء لغيره من النحاة وناقشها:

وقيل: هذان اسمها، ثم اختلف. فقيل جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائماً كقوله:

قد بلغا في المجد غايتاها[2]

واختار هذا الوجه ابن مالك.

وقيل: هذان مبني لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين.. هذين جراً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب.

قلت: وعلى هذا فقراءة هذان أقيس، إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغه مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه الياء في ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾[3] فهي هنا أرجح لمناسبة ياء ابنتي[4].

رأي أبي عبيدة:

قال: ومجاز المحتمل من وجوه الإعراب كما قال: ﴿إن هذان

---

(١) الأشباه والنظائر: جـ ٦ ص ٦ جـ٢ ص ٣٢٨ بتحقيقي.

(٢) نسب قوم هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، هامش شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: ص ٣٩، مطبعة مصطفى محمد.

(٣) سورة القصص: الآية ٢٧.

(٤) مغني اللبيب جـ ١ ص ٣٧ - مطبعة الحلبي.

لساحران﴾ قال: وكل هذا جائز معروف قد يتكلمون به[1].

* * *

هذه طائفة من آراء متعدّدة في هذه القراءة التي وردت في ﴿إن هذان لساحران﴾.

والواقع أنه لا داعي لهذه التأويلات والتقديرات التي تشتت الفكر، وتحير العقل، وتجعل طالب النحو يعيش في دوامة من اضطرابات الآراء وتناقض الأفكار التي يلمسها في دراسته لمسائل هذا العلم، لِمَ لا نريح أنفسنا، ونوفر هذا المجهود الذي لا يوصل إلى الهدف. ونقول: إنها لغة، واللغة ظاهرة اجتماعية لا تخضع لهذه المقاييس النحوية، ولم تكن لغة قبيلة واحدة بل ذكر بعض النحاة أنها لغات قبائل متعددة كما قال ابن جماعة إنها: «لغة بني الحارث وخثعم وزبيد وهمدان وبني العنبر وعذرة ومراد وغيرهم»[2].

ومن عجب أن تكون لغة لهذه القبائل المتعدّدة، ثم يأتي النحاة ـ بعد ذلك ـ يتأولون، ويخرجون، ونسوا أنه يجب أن تؤخذ هكذا كما رويت وكما قرىء بها.

٢ ـ ﴿وامسحوا برءوسكم وأرجَلِكم﴾[3]:

رأي أبي جعفر النحاس:

قال أبو جعفر النحاس: «من قرأ بالنصب جعله عطفاً على الأول» ﴿واغسلوا أرجلكم﴾.

ثم قال: إن الأخفش وأبا عبيدة يذهبان إلى أن الخفض على الجوار والمعنى للغسل. وقال الأخفش: مثله: ـ هذا جحر ضب خرب ـ وقال أبو جعفر معقباً: وهذا القول غلط عظيم، لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن

---

(١) مجاز القرآن: ص ١٦: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي م ٢١٠ هـ، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط أولى، سنة ١٩٥٤ م.

(٢) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية: ج ١ ص ٢٧٧.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦.

يقاس عليه وإنما هو غلط، ونظيره الإقواء[1].

وينسب أبو جعفر قراءة النصب إلى «عروة بن الزبير ونافع والكسائي»:

قال: وقرأ أنس بن مالك: ﴿وأرجلكم﴾ بالخفض، وهي قراءة أبي جعفر وأبي عمرو بن العلاء وعاصم وحمزة والأعمش.

على أنه يقال: تمسحت بمعنى تطهرت للصلاة. فتكون على هذا الخفض كالنصب.

قال أبو جعفر: وسمعت علي بن سليمان يقول: التقدير: وأرجلكم غسلاً، ثم حذف هذا لعلم السامع[2].

رأي الزجاج:

قال: القراءة بالنصب، وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربية، فمن قرأ بالنصب فالمعنى ﴿**فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم**﴾ على التقديم والتأخير، والواو جائز فيها ذلك كما قال جل وعز: ﴿**يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين**﴾[3] والمعنى: اركعي واسجدي، لأن الركوع مثل السجود.

ومن قرأ: وأرجلكم بالجر عطف على الرؤوس: قال بعضهم: نزل جبريل بالمسح والسنة في الغسل.

وقال بعض أهل اللغة هو جر على الجوار. فأما الخفض على الجوار فلا يجوز في كتاب الله[4].

---

(١) إعراب القرآن: ورقة ١٥٠: لأبي جعفر النحاس، مخطوط رقم ٤٨، تفسير دار الكتب.

(٢) الناسخ والمنسوخ: ص ٢١: لأبي جعفر النحاس، مطبعة السعادة، ط أولى، سنة ١٣٢٣ هـ.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٤٣.

(٤) معاني القرآن للزجاج: ورقة ٥٩، ٦٠، مخطوط رقم ١١١ م، تفسير.

رأي ابن الحاجب:

قال: من قرأ بالخفض عطف على قوله برؤوسكم وأرجلكم، والمراد اغسلوا أرجلكم وليس الخفض على المجاورة، وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر.

والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلق جوّزت ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريكه في أصل الفعل إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر كقولهم: تقلدت بالسيف والرمح، وعلفتها بالتبن والماء.

وقال الإمام الزمخشري: إنه مخفوض على الجوار وليس بجيد إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن الكريم ولا في الكلام الفصيح وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب، فلتحمل الآية على ما ذكر[1].

رأي الزمخشري:

قال: ﴿وأرجلكم﴾ بالنصب، فدل على أن الأرجل مغسولة. فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر، ودخولها في حكم المسح؟».

قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة الإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها[2].

تعقيب:

ويعقب ابن المنير على الزمخشري فيقول: ولم يوجه الجر بما يشفي الغليل، والوجه منه أن الغسل والمسح متقاربان من حيث أن كل واحد

---

(١) الأمالي لابن الحاجب: ص ٥٥، مخطوط رقم ١٠٣٤ نحو ـ دار الكتب.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التأويل: جـ ١ ص ٤٧٤.

منهما إمساسٌ بالعضو، فيسهل عطف المغسول على الممسوح من ثمّ كقوله:

متقلداً سيفاً ورمحاً[1]

وقوله:

علفتها تبناً وماءً بارداً[2]

ونظائره كثير، وبهذا وجّه الحذاق[3].

رأي العُكبَري:

قال: وأرجلكم يقرأ بالنصب، وفيه وجهان: أحدهما هو معطوف على الوجوه والأيدي، أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائز في العربية بلا خلاف، والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك.

والثاني: أنه معطوف على موضع برؤوسكم، والأول أقوى، لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع.

ويقرأ في الشذوذ بالرفع على الابتداء، أي وأرجلكم مغسولة ـ كذلك ـ ويقرأ بالجر، وهو مشهور أيضاً كشهرة النصب، وفيه وجهان:

أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وحور عينٍ﴾[4] على قراءة من جر وهو معطوف على قوله: ﴿بأثواب﴾، ﴿وأباريق﴾ والمعنى مختلف إذ ليس المعنى: عليهم ولدان مخلدون بحور عين.

---

(١) لعبد الله بن الأبعري. انظر: الأشباه والنظائر بتحقيق: ٢/ ١٥٠.

(٢) قال السيوطي: تمامه: حتى شتت همالة عيناها. ثم قال: هذا رجز مشهور لم أر أحداً عزاه إلى راجز (شواهد المغني: ص ٣١٣)، المطبعة البهية بمصر. وهو لرؤبة انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي بتحقيقي رقم ١٥١.

(٣) الانتصاف: ص ٤٧٤: لأحمد بن المنير، مطبعة الاستقامة، طبعة ثانية.

(٤) سورة الواقعة: الآية ٢٢.

قال الشاعر وهو النابغة:

لم يبق إلا أسير غير مُنْفَلِتٍ أو مُوثَقٍ[1] في حبال القدّ مجنوبِ[2]

والقول في مجروره، والجوار مشهور عندهم في الإعراب. وقلب الحروف بعضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك.

فمن الإعراب ما ذكرنا في العطف، ومن الصفات قوله: ﴿عذاب يوم محيطٍ﴾[3] واليوم ليس بمحيط وإنما المحيط العذاب. وكذلك قوله: ﴿في يوم عاصف﴾[4] واليوم ليس بعاصف، وإنما العاصف الريح. ومن قلب الحروف قوله عليه الصلاة والسلام: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» والأصل موزورات، ولكن أريد التآخي. ومن التأنيث قوله: ﴿فله عشر أمثالها﴾[5] فحذف التاء من عشر، وهي مضافة إلى الأمثال، وهي مذكرة[6].

وهذه القراءة أيضاً مرجعها اللغة لا القياس، فالنحاة لم يحيطوا بكلام العرب، وبنوا أقيستهم على مجموعة من النصوص لم تحط بكل ما قال العرب.

وقد أصاب العُكْبرِي في هذا البحث القيم إذ بيّن أن الجوار أمر لا تنكره اللغة، وإذا لم تنكره اللغة لا ينكره القرآن، لأنه نزل بلغات العرب، بلسان عربي مبين.

* * *

(١) ديوان النابغة: ص ١٢، من مجموعة خمسة دواوين، ٧ الوهبية، سنة ١٢٩٣ هـ.
(٢) القد: الشيء المقدود بعينه، مجنوب: جنب الفرس والأسير بجنبه جنباً بالتحريك فهو مجنوب وجنيب قاده إلى جنبه (اللسان في الكلمتين).
(٣) سورة هود: الآية ٨٤. (٤) سورة إبراهيم: الآية ١٨.
(٥) سورة الأنعام: الآية ١٦٠.
(٦) إملاء، ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: جـ ١ ص ٢٠٨، ٢٠٩، مطبعة الحلبي.

٣ ـ ﴿وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤُهم﴾[١]:

رأي الفراء:

قال: وفي بعض مصاحف أهل الشام شركايهم بالياء فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ زُيِّن ويكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث.

ثم قال: فإن كانوا يقرءون زَيَّنَ فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا[٢] ثم يقولون في تثنية الحمراء حمرايان، فهذا وجه أن يكونوا قالوا: زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم، وإن شئت جعلت زين إذا فتحته فعلاً لإبليس ثم تخفض الشركاء باتباع الأولاد.

وليس قول من قال: إنما أراد مثل قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها متمكناً زج القلوصَ أبي مزاده[٣]

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية[٤].

والفراء في هذه القراءة قراءة أهل الشام يبيّن وجه هذه القراءة فإن كانت «شركايهم» بالياء فينبغي أن تكون زُيِّن مبنية للمفعول.

والفراء لا يدري ماذا يقرأ أهل الشام؟ فإن كانوا يقرءون زين بالبناء للمفعول فإن الشركاء على هذه القراءة هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٣٧.

(٢) أي يبقون حرف العلة في الطرف بعد الألف الزائدة على أصله ولا يبدلونه همزة فيقولون في بنيت بنايا لا بناء (من هامش معاني القرآن للفراء في الموضع نفسه).

(٣) قيل المراد: زججت الكتيبة أي دفعتها، والقلوص: الناقة الضعيفة، وأبو مزادة: رجل (هامش معاني الفراء).

(٤) معاني القرآن للفراء: ص ٣٥٧، ٣٥٨ جـ ١. مطبعة دار الكتب، تحقيق الأستاذين أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار.

وإن كانوا يقرأون زين بالبناء للفاعل فهذه القراءة لا يعرف جهتها ثم يحترس، ويقول إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: عشايا، ومعنى ذلك (أن شركايهم) جاءت على لغة من يبقى حرف العلة في الطرف بعد الألف الزائدة على أصله ولا يبدلونه همزة.

رأي الزجاج:

قال: من التقديم والتأخير قراءة ابن عامر... والتقدير قتل شركائهم أولادهم، فقدم المعفول على المضاف إليه، قالوا: وهذا ضرورة ليست بضرورة، لأنه قد كثر عندهم ذلك وأنشدوا منه:

بين ذراعي وجبهة الأسد[1]

أي بين ذراعي الأسد وجبهته[2].

رأي الطبري:

قال: قرأ أهل الشام: ﴿**وكذلك زين**﴾ بضم الزاي لكثير من المشركين قتل بالرفع، أولادهم بالنصب، شركائهم بالخفض، بمعنى: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم ففرقوا بين الخافض والمخفوض... وذلك في كلام العرب قبيح - غير فصيح - وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ ما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواة الشعر، وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه، وذلك قول قائلهم:

فزججتها متمكناً زج القلوصَ أبي مزاده

والقراءة التي لا أستجيز غيرها ﴿**وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم**﴾ بفتح الزاي من زين، ونصب القتل بوقوع زين

---

(١) نسب للفرزدق من شواهد سيبويه ١/٩٢، والخزانة ١/٣٦٩، وذراعا الأسد، وجبهة الأسد: أسماء نجوم.

(٢) إعراب القرآن: ص ١٦٨، مخطوط رقم ٥٢٨ - تفسير دار الكتب - وهذا الكتاب منسوب للزجاج وهو منه بريء كما سنبين في الباب الثالث إن شاء الله.

عليه، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم، ورفع الشركاء بفعلهم لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل[1].

رأي الزمخشري:

قال: ﴿قتل أولادهم شركائهم﴾ برفع القتل ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير ظرف.

ثم قال متحدثاً عن ابن عامر صاحب هذه القراءة: والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف ﴿شركائهم﴾ مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أقوالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[2].

تعقيب:

ويعقب أبو حيان على الزمخشري بقوله:

«وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت».

وأعجب لسوء ظن الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم، وديانتهم». ثم قال: وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام ـ إن شاء الله ـ أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل.

وقد استدل أبو حيان في رده على الزمخشري بقول أبي الفتح: إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي، وما جاء به، فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن الظن به، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها. ثم

---

(١) تفسير الطبري: جـ ٨ ص ٣١.

(٢) البحر المحيط: جـ ٤ ص ٢٢٩، ٢٣٠.

استدل أخيراً بقول أبي عمرو بن العلاء المشهور: «ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم لجاءكم علم وافر وشعر كثير»[1].

رأي السفاقسي:

ينقل السفاقسي رأي أبي حيان في البحر الذي سبق ذكره. ثم قال:

إنّا نقوي ذلك بالنقل والمعنى، فأما النقل فوروده في أبيات كثيرة أنشدها ابن مالك في شرح التسهيل منها:

عتوا[2] إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاثَ الأجادلِ

ثم قال:

وأنشد الأخفش[3]:

فزججتها بمزجة زج القلوصَ أبي مزادة

وأنشد ثعلب قول الشاعر:

لئن كان النكاح أحل شيئاً فإن نكاحها مطرٍ حرام

بجر مطر وهو اسم رجل.

وجاء منه في اسم الفاعل قراءة بعض السلف رضي الله عنهم:

﴿فلا تحسبن الله مخلف وعدَهُ رسلِه﴾[4].

وفي الحديث: «هل أنتم تاركو لي صاحبي»، ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله.

---

(١) البحر المحيط: جـ ٤ ص ٢٢٩، ٢٣٠، بتصرف.

(٢) عتوا: أفسدوا، وإذ بمعنى حين، الأجادل: جمع أجدل: طائر، البغاث: طائر ضعيف يصاد، ولا يصيد، (شرح الشواهد للعيني) جـ ٢ ص ٢٧٦، هامش شرح الأشموني، ط الحلبي).

(٣) المزجّة: رمح قصير كالمزراق، وقد لحن من فتح ميمها، وزججت الرجل إذا طعنته بالرمح (العيني) في الموضع نفسه.

(٤) سورة إبراهيم: الآية ٤٧.

وأما المعنى فمن أوجه ثلاثة، ذكرها ابن مالك:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: أنه غير أجنبي يعني الفاصل، لأنه معمول للمضاف وهو المصدر.

الثالث: أن الفاصل مقدر التأخير لأن المضاف إليه مقدر التقديم، لأنّهُ فاعل في المعنى، حتى إن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل، لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً... وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام ـ إن شاء الله ـ أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل[1].

* * *

هذه آراء مشاهير النحاة في قراءة ابن عامر، جماعة يؤيدون القراءة، وآخرون يرفضونها.

ولست أدري لِمَ يقف النحاة المعارضون من قراءة ابن عامر هذا الموقف؟ وابن عامر عربي قح كما يقول أبو حيان، وابن عامر عاش في عصر الاحتجاج، فلو فرض أن ابن عامر كان شاعراً لاحتج بشعره، ولو كان خطيباً لاعتمد على نثره. ولو قال مثلاً، لكان دليلاً يحتج به، ذلك لأنه توفي سنة ١١٨ هـ[2].

فقراءة ابن عامر أجدر بالقبول، وأحق بالأخذ من هذا الشعر الذي قاسوا عليه وأخذوا به، ولم تكن قراءة ابن عامر ليس لها نظائر ـ فكما قدمت ـ لها نظائر في الشعر وفي الحديث، وفي كلام العرب.

ولا أريد أن أكرر أن اللغة ليست وقفاً على مجموعة من النصوص التي لم تقم على استقراء كامل، واستيعاب دقيق.

* * *

---

(١) إعراب القرآن للسفاقسي، مخطوط رقم ٢٢٢ تفسير.

(٢) انظر: إعجاز القرآن للرافعي: ص ٥١.

٤ ـ ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾[١]:

رأي الزجاج:

قال: والقراءة الجيدة نصب الأرحام، والمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها. فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم، لأن النبي ﷺ قال: «لا تحلفوا بآبائكم فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا».

ثم قال: وإجماع النحاة أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسمٍ مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار، يستقبح النحويون: مررت به وزيدٍ، وبك وزيداً إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا بك وبزيد، فقال بعضهم: لأن المخفوض حرف متصل غير منفصل، فكأنه كالتنوين في الاسم، فقبح أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه[٢].

رأي ابن جني:

أما ابن جني فإنه دافع عن هذه القراءة، ولم يكن كالزجاج ينكرها ويرفضها، وقد أنكرها أيضاً أستاذ الزجاج وهو المبرد وهنا نجد ابن جني يتولى الدفاع بحرارة عن هذه القراءة. قال:

«ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس»[٣]. ويعني بأبي العباس المبرد، وذلك أن المبرد تعرض لهذه القراءة في كتابه الكامل فقال:

وقراءة حمزة: ﴿الذي تساءلون به والأرحام﴾ بالجر، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه الشاعر كما قال:

---

(١) سورة النساء: الآية ١.

(٢) معاني القرآن للزجاج: ورقة ٢، مخطوط رقم ١١١ م ـ تفسير.

(٣) الخصائص: جـ ١ ص ٢٨٥.

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا[1] فاذهب فما بك والأيامِ من عجب[2]

ويخرج ابن جني هذه القراءة تخريجاً قوياً قائماً على أسس متينة ودعائم ثابتة يقول:

لحمزة أن يقول لأبي العباس: «إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل أمرر به، ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما»[3].

رأي الزمخشري:

قال الزمخشري: والجر على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديد، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجزْ، ووجب تكرير العامل كقولك: مررت به وبزيد وهذا غلامه وغلام زيد، ألا ترى إلى صحة قولك: رأيتك وزيداً، ومررت بزيد وعمرو لما لم يقو الاتصال، لا أنه لم يتكرر. وقد تمحّل بصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار. ونظيرها:

*فما بك والأيامِ من عجب *[4]

رأي ابن يعيش:

قال: إن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على

---

(١) الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد: جـ ٢ ص ٧٤٩، تحقيق الدكتور زكي مبارك.

(٢) من أبيات الكتاب ولم ينسب إلى قائل معين (العين).

(٣) الخصائص: جـ ١ ص ٢٨٥.

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: جـ ١ ص ٣٥٦.

المضمر المخفوض[1].

ثم قال: ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض.

أحدهما: أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون بالأرحام، ويعظمونها ـ وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ـ، ويكون قوله: **﴿إن الله كان عليكم رقيباً﴾**، جواب القسم.

والوجه الثاني: أن يكون اعتقدوا أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها[2].

ولم يرتض ابن يعيش موقف المبرد من إنكاره هذه الرواية، فقال ناقداً رأيه:

وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال: لا تحل القراءة بها، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم والنخعي والأعمش والحسن البصري، وقتادة ومجاهد وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها[3].

رأي الفخر الرازي:

قال: أما قراءة حمزة فقد ذهب الأكثرون من النحويين إلى أنها فاسدة. قالوا: لأن هذا يقتضي عطف المظهر على المضمر المجرور، وذلك غير جائز.

واحتجوا على عدم جوازه بوجوه:

أولها: قال أبو علي الفارسي: المضمر المجرور بمنزلة الحرف، فوجب ألا يجوز عطف المظهر عليه.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: جـ ٣ ص ٧٨، إدارة الطباعة المنيرية.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش: جـ ٣ ص ٧٨، إدارة الطباعة المنيرية.
(٣) المرجع نفسه والصفحة.

ثانيها: قال علي بن عيسى: إنهم لم يستحسنوا عطف المظهر على المضمر المرفوع، فلا يجوز أن يقال: أذهب وزيد، وذهبت وزيد بل يقولون: اذهب أنت وزيد، وذهبت أنا وزيد مع أن المضمر المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجز عطف المظهر على المضمر المرفوع مع أنه أقوى من المضمر المجرور بسبب أنه قد ينفصل فلأن لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور مع أنه البتة لا ينفصل كان أولى.

ثالثها: قال أبو عثمان المازني: المعطوف والمعطوف عليه متشاركان وإنما يجوز عطف الأول على الثاني لو جاز عطف الثاني على الأول وها هنا هذا المعنى غير حاصل، وذلك لأنك لا تقول: مررت بزيد و (ك)، فكذلك لا تقول: مررت بك وزيد[1].

وبعد عرضه هذه الآراء التي صدرت من مشاهير النحاة أدلى برأيه في هذه القراءة فقال:

واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ. وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت.

وأيضاً، فلهذه القراءة وجهان:

أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجار كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام.

وثانيهما: أنه ورد ذلك في الشعر، وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

---

(١) مفاتيح الغيب المشهور بالتفسير الكبير للإمام محمد الرازي: جـ ١ ص ١٣١، المطبعة الخيرية، سنة ١٣٠٨ هـ، بتصرف.

وأنشد أيضاً:

نعلق في مثل السواري[1] سيوفنا وما بينها والكعبِ غوط نفانف

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن[2].

ولم ينس الفخر الرازي أن ينقد الزجاج في رأيه حيث ادعى فساد هذه القراءة فقال:

واحتج الزجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله ﷺ: «لا تحلفوا بآبائكم» فإذا عطفت الأرحام على المكنى من اسم الله اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام.

ويمكن الجواب عنه بأن هذه حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية لأنهم كانوا يقولون: أسألك بالله والرحم، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل.

وأيضاً: فالحديث نهي عن الحلف بالآباء فقط، وها هنا ليس كذلك بل هو حلف بالله أولاً ثم يقرن به بعده ذكر الرحم، فهذا لا يُنافي مدلول ذلك الحديث[3].

* * *

من هذه الآراء المتعدّدة في قراءة حمزة نتبين في وضوح وجلاء أن النحويين انقسموا إزاءها فريقين، مؤيدين، ومعارضين.

---

(١) قال العيني: السواري جمع سارية وهي الأسطوانة، ونفانف جمع نفنف وهو الهواء بين الساريتين وغوط جمع غائط وهو المطمئن من الأرض.

(٢) مفاتيح الغيب: جـ ١ ص ١٣١.

(٣) المصدر نفسه.

أما المؤيدون فإن لهم من الأدلة ما يجعل آراءهم صحيحة لأن القراءة والأسلوب العربي لا ينكرها.

أما المعارضون، فقد خانهم التوفيق، ولم يكن المبرد وتلاميذه كالزجاج أو الزمخشري ممن ينزعون نزعه في هذه القراءة محيطين بلغات العرب، وبكل ما قالوا، وكان الأجدر بهم أن يسلموا بهذه القراءة، لأنها قراءة متواترة لا سبيل إلى إنكارها، ولم يكن هناك ما يدعو إلى أن يقول المبرد بصددها «لو أني صليت خلف إمام يقرؤها لقطعت صلاتي»[1].

هذا، ولم يسلم المبرد من نقد الإمام اللغوي الحريري حينما أنكر ـ هذه القراءة ـ قال الحريري: «هذا من جملة سقطاته، وعظيم هفواته، فإن هذه القراءة منْ السّبع المتواترة وقد وقع في ورطة، وقع في مثلها بعض النحاة بناء على أن القراءات السبع عندهم غير متواترة، وأنه يجوز أن يقرأ بالرأي، وهو مذهب باطل، وخيال فارغ، فإنه لا يشك عاقل في تواترها فيما ليس من قبيل الأداء عند ابن الحاجب على ما فيه[2].

* * *

٥ ـ ﴿ولكم فيها معائش﴾[3]:

رأي مكي:

قال: معايش جمع مَعْيَشَةَ، ووزنه مفاعل، ووزن معيشة مَفْعَلة، وأصلها مَعْيِشَةَ ثم ألقيت حركة الياء على العين والميم زائدة لأنه من العيش، فلا يحسن همزها لأنها أصلية، كان أصلها في الواحد الحركة، ولو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون لهمزتها في الجمع نحو سفائن، واحدها سفينة على فعيلة، فالياء زائدة أصلها السكون ـ وكذلك يهمز في الجمع إذا كان موضع الياء ألف أو واو زائدتين نحو عجائز، ورسائل، لأن الواحد عجوز ورسالة.

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ص ٩٥ للحريري ـ مطبعة الجوائب، طبعة أولى.
(٢) المصدر نفسه. (٣) سورة الأعراف: الآية ١٠.

وقد روى خارجة عن نافع بهمز معائش، ومجازه أنه شبه الياء الأصلية بالزائدة، فأجراها مجراها وفيه بعد، وكثير من النحويين لا يجيزه[1].

رأي ابن جني:

قبل أن يذكر ابن جني رأيه في هذه القراءة يعرض لرأي أبي عثمان المازني مبيناً ماذا يرى في هذه القراءة؟ فيقول:

قال أبو عثمان: فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة «معائش» بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري، ما العربية...؟ وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا[2].

ثم يدلي أبو الفتح ابن جني برأيه في هذا الموضوع فيقول:

قد اختلفت الرواية عن نافع فأكثر أصحابه يروي عنه معايش بلا همز. والذي روي عنه بالهمز خارجة بن مصعب. وإنما كان همزها خطأ عنده، لأنها لا تخلو من أن تكون جمع معاش، أو معيشة، أو معيش، فقد قال رؤبة:

إليك أشكو شِدّة المعيش

يريد المعاش وكل واحد من هذه عينه متحركة في الأصل، فأصل معاش معيش (بسكون العين وفتح الياء) وأصل معيشة معيشة (بسكون العين وكسر الياء) أو معيش، على مذهب الخليل.

وأصل مَعْيِش مكسور العين ليس غير، لأنه ليس في الآحاد اسم على مفعُل بضم العين.

ثم قال: وإذا كان الأمر كذلك فحق معاش ومعيش ومعيشة ألا يهمز

---

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: ورقة ٦٣، مخطوط رقم ٢٣٢ ـ تفسير.

(٢) المنصف لابن جني: جـ ١ ص ٣٠٧.

في الجمع، لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل، فإذا احتاج إلى حركتها في الجمع حركها، ولم يَقْلِبها، واحتملت الحركة، لأنها قوية وهي من الأصل، وقد كانت متحركة في الواحد، وإنما يهمز في الجمع حروف المد واللين التي لاحظّ لها في الحركة في الواحد، نحو ألف رسالة، وياء صحيفة، وواو عجوز. إذا قلت: رسائل، وصحائف، وعجائز.

ثم قال: فأما قول العرب: مصائب فغلط لأن الياء في مصيبة عين الفعل وهي منقلبة عن واو، وأصلها مصْوِبة (بسكون الصاد وكسر الواو)، وأصلها الحركة، وقياسها مصاوب[1].

رأي ابن خالويه:

أما ابن خالويه فجرى في الطريق الذي جرى فيه الناقدون هذه القراءة فقال:

من همز هذه الياء فقد لحن، وقد روى خارجة عن نافع همزه وهو غلط، وحدثني أحمد عن علي عن أبي عبيد أن الأعرج قرأ معائش بالهمز[2].

رأي ابن الأثير:

نقل القلقشندي في «صبح الأعشى» رأي ضياء الدين بن الأثير في «المثل السائر» فقال: ضياء الدين بن الأثير في «المثل السائر» ومن العجب أن يقال: إنه لا يحتاج إلى معرفة التصريف وهذا نافع بن أبي نعيم، وهو من أكبر القراء السبعة قدراً وأفخمهم شأناً قد قال في معايش: معائش بالهمزة، وهذه اللفظة مما لا يجوز همزه بإجماع من علماء العربية لأن الياء فيها ليست مبدلة من همزة، وإنما الياء التي تبدل من الهمزة في هذا الموضع تكون بعد ألف[3] الجمع المانع من

---

(١) المنصف: جـ ١ ص ٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٤١ م، ص ٤٩.

(٣) أي التي تكون الهمزة بدلاً منها (هامش).

الصرف، ويكون بعدها حرف واحد، ولا يكون عيناً نحو سفائن.

ولم يعلم نافع الأصل في ذلك، فأخذ عليه، وعيب عليه من أجله وذلك أنه اعتقد أن معيشة على وزن فعيلة وتجمع على فعائل، ولم ينظر إلى أن الأصل في معيشة معيشة على وزن مفعلة، لأن أصل هذه الكلمة من عاش التي أصلها عيش على وزن فعل، ويلزم مضارع فَعَل المعتل العين يَفْعل لتصح الياء نحو يَعْيش ثم تنتقل حركة العين إلى الفاء، فتصير يَعِيش، ثم يبني من يعيش مفعول فيقال: معيوش به، كما يقال: ميسورٌ به، ثم يخفف ذلك بحذف الواو فيقال: معيش به، كما يقال: مسير به، ثُمّ تؤنث هذه اللفظة فتصير معيشة[1].

* * *

وبعد، فإن نافع بن نعيم لم تنسب إليه وحده هذه القراءة، فقد نسبت أيضاً إلى: ابن عامر وقرأ بها أيضاً زيد بن علي والأعمش والأعرج[2].

وإذا كان نافع بن نعيم لم يدر ما العربية؟ فهل كان ابن عامر، وزيد بن علي والأعمش والأعرج لا يدرون ما العربية كذلك؟ وإذا لم يدر هؤلاء ما العربية، فمن يدريها؟

وقد كان الفراء يحس بأن تخطئة نافع غير مقبولة، لأن العرب فعلت ذلك وخرجت عن المقاييس في كثير من المسائل، وعلينا أن نقبل هذه الرواية كما قبلنا جمع «مسيل»[3] الماء أمسلة شبه بفعيل وهو مَفْعل، وقد همزت العرب المصائب، وواحدتها مصيبة، شبهت بـ

---

(١) صبح الأعشى: جـ ١ ص ١٧٨، ١٧٩ للشيخ أبي العباس أحمد القلقشندي، ط دار الكتب، سنة ١٩٢٢ م.

(٢) حاشية ابن جماعة: جـ ١ ص ٢٩٠.

(٣) وذلك أن أفعله جمع لكل اسم مذكر رباعي ثالثة مدة: نحو رغيف أو أرغفة وقذال وأقذلة وعمود وأعمدة (شرح ابن عقيل): جـ ٤ ص ٣٢٤، تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين.

«فعيلة» لكثرتها في الكلام[1].

* * *

٦ ـ ﴿والسّارقَ والسّارقَةَ فاقْطعوا أيديهما﴾[2]:

وردت هذه القراءة بنصب «السارق» و «السارقة» فأثارت مشكلة بين النحويين والمفسّرين.

وقد نسبت هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، وشاركه في قراءتها ابن أبي عبلة[3] وعيسى بن عمر الذي نسبت إليه هذه القراءة عالم نحوي كبير، ومنزلته في الإحاطة باللغة واستيعابها منزلة اعترف بها الرّواة والمؤرّخون.

وصفة ياقوت في معجمه، فقال: «عالم بالنحو والعربية والقراءة مشهور بذلك»[4] ويزيد بن الأنباريّ بأنه كان ثقة[5].

ومن العلماء الذين عرفوا منزلته أبو عمرو بن العلاء، فإن أبا عمرو كان إذا اجتمع مع عيسى في مجلس يسكت أبو عمرو ليتكلم عيسى. قال يونس: «وكانا إذا اجتمعا في مجلس لم يتكلم أبو عمرو مع عيسى لحسن إنشاده، وفصاحته»[6].

ولا أدل على إحاطة عيسى بن عمر باللغة أنه كان يكتب كُلّ ما يسمع، ويدوّن كل ما يروى. فقد ذكر السيوطيّ أن عيسى تحدّث عن نفسه في مجال الكتابة والتسجيل عن العرب فقال: «كنت أنسخ بالليل حتى ينقطع سوائي» يعني وسطه[7].

والعلاقة بين عيسى بن عمرو وسيبويه علاقة متينة، فقد روى عنه، وذكر بعض آرائه، وسجل له بعض القراءات.

---

(١) معاني القرآن للفراء: جـ ١ ص ٣٧٤.
(٢) سورة المائدة: الآية ٣٨.
(٣) انظر: قراءة رقم ١٨٦٨ في «معجم القراءات القرآنية».
(٤) معجم الأدباء ١٦/١٤٦.
(٥) نزهة الألباء: ١٤.
(٦) الخصائص ٣/٣٠١.
(٧) المزهر ٢/٣٠٤.

فمن القراءات التي سجلها سيبويه في كتابه، هذه القراءة، وهي نصب السارق والسارقة في الآية الكريمة، ولم ينص سيبويه في كتابه على نسبة هذه القراءة لعيسى، لأن عيسى لم يكن القارىء الوحيد لها، وإنما كان يشاركه ابن أبي عبلة كما ذكرت سابقاً، ولذلك رأى أن ينسبها إلى أناس، فقال في كتابه: «وقد قرأ أناسٌ: والسارقَ والسارقَةَ»[1].

أما نسبتها إلى عيسى فقد ذكرها أبو حيان في تفسيره[2]، وأبو جعفر النحاس في كتابه «إعراب القرآن»[3] وغيرهما.

وقد اختلف النحاة في هذه القراءة الشاذّة التي نسبت إلى عيسى من حيث التأويل والتخريج.

١ ـ رأي سيبويه:

وجه سيبويه قراءة الرفع في هذه الآية، والآية التي تماثلها في التركيب وهي: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة»[4] كان الرفع هو قراءة العامّة[5].

والمراد بالعامّة كما يقول أبو جعفر النحّاس: الجماعة[6] وهذا الرفع مبني على أن الاسم المرفوع في الآيتين لم يُبْن على الفعل الذي بعده: «ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الجنّة التي وُعد المتّقون﴾[7] ثم قال بعد: ﴿فيها أنهار من ماء﴾ فيها كذا وكذا، فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو ما يُقصُّ عليكم مثلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه ـ والله أعلم ـ.

---

(١) سيبويه ١/١٤٤ هارون.
(٢) انظر: البحر المحيط ٣/٤٧٦، والنشر ٢/٢٥٤.
(٣) إعراب القرآن ١/٤٩٦.
(٤) سورة النور: الآية ٢.
(٥) سيبويه ١/١٤٤، هارون.
(٦) إعراب القرآن ١/٤٩٦.
(٧) سورة محمد: الآية ١٥.

وكذلك الزانية والزاني، كأنه لما قال جل ثناؤه:

﴿سورة أنزلناها وفرضناها﴾[1] قال: في الفرائض الزانية والزاني أو الزانية والزاني في الفرائض ثم قال: ﴿فاجلدوا﴾ فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرّفع...

وكذلك ﴿والسارق والسارقة﴾ كأنه قال: «فيما فرض الله عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السارقُ والسّارقةُ فيما فرض عليكم، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث»[2].

هذا هو تعليل سيبويه لقراءة الرفع التي قرأت بها العامّة.

وبعد أن فرغ سيبويه من تأويله قراءة الرّفع اتجه إلى تأويل قراءة النصب التي قرأ بها عيسى في الآيتين، فقال: «وقد قرأ أناسٌ: ﴿والسارقَ والسارقَةَ﴾ و ﴿الزانيةَ والزانيَ﴾ وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوّة ولكن أبى العامّة إلا القراءة بالرفع».

وقراءة: «الزاني والزانية بالنصب» قرأت بها مجموعة من القراء، ولذلك كان سيبويه دقيقاً حينما تناول القراءة في الآيتين معاً حينما قال «وقرأ أناس» ولم يقل وقرأ عيسى، لأنّ عيسى كان يشاركه في آية والسارق والسارقة ابن أبي عبلة، وعيسى كان يشاركه في قراءة: «الزانية والزاني بالنصب قرأ آخرون وهم كثيرون: أبو عمرو - ابن محيصن - مجاهد - عمر بن عبد العزيز - عيسى بن عمر الهمذاني[3] - ابن أبي عبلة - أبو حيوة - محبوب - أم الدّرداء - طلحة بن مصرف[4].

وقد تولى أبو جعفر النحاس عرض هذه القضية في كتابه: «إعراب

---

(١) سورة النور: : الآية ١.

(٢) سيبويه ٢/١٤٢ - ١٤٤.

(٣) غير عيسى بن عمر الثقفي القارىء المشهور الذي نسب إليه الرواة هاتين القراءاتين في الآيتين.

(٤) انظر: قراءة رقم ٥٨٠٥ من معجم القراءات.

القرآن» مبيناً وجه قوة قراءة النصب في الآيتين.

قال أبو جعفر مبيّناً وجه النصب فقال: «ونصبه بإضمار فعل أي اقطعوا السارق والسارقة.

وإنما اختار سيبويه النصب، لأن الأمر بالفعل أولى»[1].

٢ ـ رأي الفرّاء:

يرى الفراء: أن الرَفع أولى، لأنه ليس يقصد به إلى سارق بعينه فينصب، وإنما المعنى: كلّ من سرق فاقطعوا يده[2].

ويؤيد أبو جعفر النحاس هذا التخريج في قراءة الرفع ويستحسنه فيقول: «وهذا قول حسن غير مرفوع يدلّ عليه أنهم قد أجمعوا على أن قرءوا ﴿**واللذان يأتيانها منكم فآذوهما**﴾[3]. وهذا مذهب محمد بن يزيد»[4].

ويؤيد هذا التخريج أيضاً أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيد، وأبو الحسن طاهر بن باشاذ، ذكر الشيخ خالد في التصريح أن أبا محمد عبد الله بن محمد بن السيد، وأبا الحسن طاهر بن باشاد يختاران الرفع في الاسم المنظور فيه إلى العموم بالأمر كالسارق والسارقة فاقطعوا الشبيهة بالشرط في العموم والإبهام، ويختار النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص بالأمر ك «زيداً فاضربه لعدم مشابهته للشرط»[5].

* * *

ـ نقد سيبويه في وصفه قراءة النصب بالقوة، وأنها المختارة عنده:

نقدها الزمخشري مبيناً أن سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة العامّة، لأن: زيداً فاضربه أحسن من: زيد فاضربه[6].

---

(١) إعراب القرآن ٢/٤٩٦.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٠٦.
(٣) سورة النساء: الآية ١٦.
(٤) إعراب القرآن ١/٤٩٦.
(٥) التصريح ١/٢٩٩.
(٦) انظر: تفسير الألوسيّ ٦/٢٣١.

ـ دفاع عن سيبويه:

سيبويه في هذه القضيّة وفي هذا الاختيار مُتّهم بريء، لأن الزمخشري لم يفهم المعنى المراد من قول سيبويه: إن النصب في العربية على ما ذكرت لك من القوّة، وذلك لأن الإمام أحمد بن المنير في كتابه: «الإنصاف» الذي تعقب فيه تفسير الكشاف للزمخشري عرض هذه القضية، ودافع عن سيبويه، وأنصفه من الظلم، وبرّأه من الاتهام.

قال الألوسيّ عند تعرّضه لتفسير آية: ﴿والسارق والسارقة﴾ ما نصه: «وتعقبه الإمام أحمد في الانتصاف بكلام كله محاسن، فلا بأس من نقله برمّته، فنقول: قال فيه: المستقرأ من وجوه القراءات أن العامّة، لا تتفّق فيها أبداً على العدول عن الأفصح، وجدير بالقرآن أن يحرز أفصح الوجوه، وألاّ يخلو من الأفصح»، إلى أن يقول: «وسيبويه يحاشى من اعتقاد عراء القرآن عن الأفصح، واشتمال الشاذّ الذي لا يعد من القرآن عليه.

ونحن نوزده الفصل من كلام سيبويه على هذه الآية ليتضح لسامعه براءة سيبويه من عهدة هذا النّقل».

وبعد أن ذكر أحمد بن المنير نص سيبويه في هذه القضية الذي سجلته سابقاً بيّن أن سيبويه «في ترجمة باب الأمر والنّهي بعد أن ذكر المواضع التي يختار فيها النصب. وملخصها: أنه متى بني الاسم على فعل الأمر فذاك موضع اختيار النصب، ثم قال كالموضح لامتياز هذه الآية عما اختار فيه النصب: وأما قوله عز وجل: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾، وقوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ فإن هذا لم يُبْن على الفعل... يريد سيبويه تمييز هذه الآية عن المواضع التي بيّن اختيار النصب فيها.

ووجه التمييز أن الكلام حيث يختار النصب يكون الاسم فيه مبنيّاً على الفعل، وأمّا في هذه الآية فليس بمبنيّ عليه، فلا يلزم فيه اختيار النّصْب... وإنما هو محمول على هذا الإضمار».

وعلق ابن المنير على قول سيبويه: وقد قرأ أناس: «السارق والسارقة بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامّة

إلاّ الرفع. يريد سيبويه: إن قراءة النّصْب جاء الاسم فيها مثبتاً على الفعل غير معتمد على ما تقدم. فكان النّصْب قويّاً بالنسبة إلى الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل لا على متقدّم».

وليس يعني أنه قويّ بالنسبة إلى الرفع حيث يعتمد الاسم على المحذوف المتقدّم، فإنه قد بيّن أنّ ذلك يخرجه عن الباب الذي يختار فيه النّصْب، فكيف يفهم عنه ترجيحه عليه؟، والباب مع القرائن مختلف، وإنما يقع الترجيح بعد التساوي في الباب، فالنصب أرجح من الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل.

والرفع متعيّن ـ لا أقول أرجح ـ حيث يبنى الاسم على كلام متقدّم وإنما التبس على الزمخشريّ كلام سيبويه من حيث اعتقد أنه باب واحد عنده ألا ترى إلى قوله: لأنّ «زيداً فاضربه»، أحسن من «زيدٌ فاضربه»، كيف رجّح النصب على الرفع حيث يبنى الكلام في الوجهين على الفعل؟.

وقد صرّح سيبويه بأن الكلام في الآية مع الرفع مبنيّ على كلام متقدّم، ثم حقق هذا المقدار بأنّ الكلام واقع بعد قصص وأخبار.

ولو كان كما ظنه الزمخشري لم يحتج سيبويه إلى تقدير بل كان يرفعه على الابتداء، ويجعل الأمر خبره كما أعربه الزمخشريّ.

فالملخّص على هذا أن النصب على وجه واحد، وهو بناء الاسم على فعل الأمر، والرفع على وجهين: أحدهما ضعيف وهو الابتداء، وبناء الكلام على الفعل، والآخر قويّ بالغ كوجه النّصب، وهو رفعه على خبر ابتداء ومحذوف دلّ عليه السّياق.

وإذا تعارض لنا وجهان في الرفع، أحدهما قويّ، والآخر ضعيف تعيّن حمل القراءة على القويّ كما أعربه سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ»[1] انتهى كلام ابن المنير.

---

(١) انظر: تفسير الألوسيّ ٦/ ١٣٢، ١٣٣.

وبهذا التحليل الرائع وضع ابن المنير النقاط على الحروف في هذه القضية وبين أن الزمخشري وأتباعه الذين نقدوا مقولة سيبويه في اختياره النصب خلطوا بين البابين، وجعلوهما باباً واحداً على حين كان يرى سيبويه أنَّ كلاً منهما باب مستقل، وأن الرفع مبني على كلام متقدم، وهو باب يختلف عن باب الاشتغال الذي يتقدّم فيه الاسم ويتأخر الفعل.

على أن ابن الأنباري كان منصفاً كل الإنصاف في رأيه الذي أدلى به في هذه القضية في بيان وجه الرفع، لأنه جرى على نهج سيبويه في تقدير المحذوف، وفي الوقت نفسه لم يضعف الرأي الثاني الذي ضعفه سيبويه بالنسبة لوجه النصب، لأن الفاء في نظره اقترنت بالفعل بعد المبتدأ وهو فاجلدوا وليست واقعة في جواب الشرط، لأنه لا شرط كما يقول سيبويه حتى يكون له جواب مقرون بالفاء في فعل الأمر إذا كان جواباً، وإنما الفاء في هذا الموضع زائدة، والحروف تزاد في مواضع كثيرة، بل وتحذف أيضاً. لأن ظاهرة الزيادة في الحروف واضحة في النحو العربي، فما رأي ابن الأنباري؟.

٣ ـ رأي ابن الأنباري؟:

قال: الزانية رفع بالابتداء، وفي خبره وجهان:

أحدهما: أن يكون خبره محذوفاً وتقديره: وفيما يُتْلى عليكم الزانية والزاني.

الثاني: أن يكون خبره: ﴿**فاجلدوا**﴾ والفاء زائدة كما يقال: زيد فاضربه؛ وصلح أن يكون خبراً للمبتدأ، وإن كان أمراً.

والخبر: ما احتمل الصدق والكذب لوجهين:

أحدهما: أن يكون التقدير: أقول: فاجلدوا، وحذف القول كثير في كلامهم.

والثاني: أن يكون محمولاً على المعنى كأنه يقول: الزانية والزّاني كل واحد منهما مستحق للجلد، وكذلك قولك: زيدٌ فاضربه، تقديره:

«أقول اضربه، أو مستحق للضرب»[1].

بهذا التحليل الرائع لوجه الرفع ألقى ابن الأنباري الضوء على هذه القضيّة مثبتاً أن إعراب الأمر المقرون بالفاء بعد المبتدأ لا يمنعه مانع إذا قدرنا أن الخبر محذوف بتقدير القول، وهذا من دون شك لا يمنعه سيبويه، وهو رأي وجيه استراحت إليه نفسي دون الوجوه الأخرى التي سقتها من قبل في هذه القضيّة، لأن سيبويه كما يتضح من نصه في كتابه يمنع أن يكون الخبر موصولاً بالفاء الشرطية إذا كان المبتدأ اسم فاعل أو اسم مفعول كما في الآية، فالزاني والزانية اسما فاعل، ولكنه لا يمنع أن يكون الخبر موصولاً بالفاء الشرطية إذا كان المبتدأ موصولاً، مثل ﴿**ومن عاد فينتقم الله منه**﴾[2]، ﴿**ومن يتوكّل على الله فهو حسبه**﴾[3] ومثل: الذي يأتيني فله درهم[4].

وفي رأيي أن الزميل الدكتور أحمد مكي الأنصاري كان متحاملاً على سيبويه لأنه كما يقول: «يحاول جاهداً أن ينتصر للرأي الذي ارتآه، ولا يريد أن يقول القاعدة التي ارتضاها مهما اصطدمت بالصحيح الوارد من الشواهد العديدة شعراً ونثراً»[5].

ويقول في موضع آخر: «وإذا أردنا تيسير النحو العربي في هذه القاعدة اتّبَعْنا مذهب الفراء، ومن حذا حذوه في جعل الجملة خبراً للمبتدأ سواء دخلت عليها الفاء أم لم تدخل، واستغنينا عن التأويل والتقدير الذي رأيناه عند سيبويه دون حاجة إليه»[6].

ومع احترامي وتقديري لرأي الزميل الفاضل، فإن النحو العربي في كثير من قضاياه لا بد من التأويل والتقدير فيها، وإلاّ لضاعت المعاني، واضطربت الأساليب العربيّة، واصطدمت القواعد بعضها ببعض.

وفي القرآن الكريم قضايا لغوية لا تؤخذ على ظاهرها ولا تصلح إلاّ

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٩١.
(٢) سورة المائدة: الآية ٩٥. (٣) سورة الطلاق: الآية ٣.
(٤) انظر: الأشباه والنظائر بتحقيق ٣/ ١٠١
(٥) سيبويه والقراءات: ١١٣. (٦) المرجع نفسه: ١١٥.

بالتأويل والتقدير. وصدق الله العظيم: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾[1].

ولا أدلّ على ذلك من أن كلمة: «أول» ذكرت في القرآن الكريم سبع عشرة مرة، وفي هذا دليل على أن التأويل ركن من أركان تراثنا الإسلامي والعربي.

* * *

٧ ـ ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهرُ لكم﴾[2]:

قراءة العامّة أي الجماعة أو الجمهور برفع ﴿أطهرُ﴾.

والإعراب بالتفصيل كما ذكره ابن الأنباري في كتابه: «البيان في غريب إعراب القرآن» «أنّ ﴿هؤلاء﴾ في موضع رفع لأنه مبتدأ، و ﴿بناتي﴾ عطف بيان و ﴿هن﴾ فصل و ﴿أطهرُ﴾ مرفوع لأنه خبر المبتدأ»[3].

وهذا الإعراب لا خلاف فيه، لأنه موضع اتفاق بين النحويين، ولكن الخلاف النحوي أعلن عن نفسه في القراءة الأخرى وهي نصب ﴿أطهر﴾[4] في الآية.

والناظر إلى هذه القراءة الشاذة يعجب كل العجب أن مجموعة من القراء المشهورين قرءوا بها، فقد قرأ بها الحسن ـ زيد بن علي ـ عيسى بن عمر ـ سعيد بن جبير ـ محمد بن مروان السدي ـ مروان بن الحكم ـ

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٢) سورة هود: الآية ٧٨.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٤.

(٤) انظر: معجم القراءات قراءة رقم ٣٦٣٨.

عبد الله بن أبي إسحاق ـ عبد الملك بن مروان.

ـ التوجيه النحوي لهذه القراءة:

تناول سيبويه هذه القراءة في باب أطلق عليه:

«هذا باب لا تكون «هو» وأخواتها فيه فصلاً».

ثم بيّن أن هذه الضمائر في هذا الباب بقوله: ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ ومثل لذلك بقوله: ما أظن أحداً هو خيرٌ منك، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك. وما إخال رجلاً هو أكرم منك».

ويعلل سيبويه لعدم جعل هذه الضمائر ضمائر فصل بقوله: «لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة» وقال: «كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، ويؤكد هذا الرأي بالتوكيد بكلمتي، كلهم وأجمعين» فإنهما لا يؤكدان نكرة قال: «وكما أنّ كُلّهم وأجمعين لا يكرّران على نكرة فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها من المعرفة لأنها معرفة، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة»[1].

هذا هو رأي سيبويه في ضمائر الفصل في باب لا تقع فيه فصلاً، وهو في هذا الرأي شارح محلل يأتي بالأمثلة، ليدلل على صدق هذه القاعدة.

ويواجه سيبويه بقراءة النصب التي قرأ بها جمع من القراء الذين يعتد بقراءتهم، ويعتبرها سيبويه أنها لحن من وجهة نظر أبي عمرو، فهذا اللحن لم يصدر عن فكر سيبويه، ولكنه صدر عن فكر أبي عمرو، وليس لسيبويه في رَمْي هذه القراءة باللحن إلا جهد الناقل، والناقل فحسب.

ولنترك سيبويه ينقل لنا رأي أستاذه أبي عمرو في هذه القراءة.

قال سيبويه: «وأمّا أهل المدينة، فينزلون «هو» ها هنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع.

---

(١) انظر: سيبويه ٢/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦ ـ تحقيق هارون.

فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذوِ اللحن... وذلك أنه قرأ: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾[1] فنصب. والناظر إلى أصل القضية يرى أن أهل المدينة يجيزون وقوع هذه الضمائر ضمائر فصل لأنهم ينزلونها في هذا الباب بمنزلتها بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً.

إلى هنا كلام سيبويه مستقيم، ولكن استدلاله بقراءة النصب بناء على مذهب أهل المدينة لا يساعد سيبويه على هذا الاستدلال، فإذا كان أهل المدينة يجيزون الفصل بين النكرتين على حسب ما نسب إليهم سيبويه، فإن الفصل بضمير ﴿هن﴾ في الآية لا يتفق مع استدلال سيبويه.

ومن هنا كان السيرافي على حق حينما وجّه نقده إلى سيبويه في هذه القضية.

قال السيرافيّ: «وأمّا أهل المدينة، فينزلون «هو» ها هنا منزلتها في المعرفة في كان ونحوه:

ثم ناقش السيرافي سيبويه بقوله: «هذا الكلام إذا حمل على ظاهره غلط وسهو، لأن أهل المدينة لم يحك عنهم إنزال «هو» في النكرة منزلتها في المعرفة» والذي حكي عنهم: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾ أي بالنصب و ﴿هؤلاء بناتي﴾. جميعاً معرفتان، و ﴿أطهرَ لكم﴾ مُنزّل منزلة المعرفة في باب الفصل. والذي أنكر سيبويه أن يجعل: «ما أظن أحداً هو خير منك» فصلاً، وليس هذا مما حكي عن أهل المدينة.

والذي يصحح به كلام سيبويه أن يقال: هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد[2].

بهذا النقد البناء وضع السيرافيّ النقاط على الحروف في ردّه على سيبويه.

وفي رأيي أنه يبعد كل البعد أن يكون ابن مروان ومن معه من القراء

---

(١) سيبويه ٢/٣٩٦، ٣٩٧.

(٢) انظر: رأي السيرافي في هامش سيبويه ٢/٣٩٦، هارون.

الذين قرأوا هذه الآية على هذا الوجه على خطأ ما دام لنا تخريج إعرابي.

التخريج الإعرابي لهذه القراءة:

١ ـ تخريج ابن جنّي:

قال في «المحتسب»: ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها... وإنما نتج ذلك عنده، لأنه ذهب إلى أنه جعل ﴿هن﴾ فصلاً وليست بين أحد الجزئين اللّذيْن هما مبتدأ وخبر، ونحو ذلك كقولك: ظننت زيداً هو خيراً منك. وكان زيد هو القائم.

وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً وهو أن تجعل: ﴿هن﴾ أحد جزئَيْ الجملة، وتجعلها خبراً لبناتي كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل: ﴿أطهر﴾ حالاً من ﴿هن﴾ أو من ﴿بناتي﴾ والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو قائماً أو جالساً أو نحو ذلك، فعلى هذا مجازه[١].

٢ ـ تخريج ابن الأنباري:

قال ابن الأنباري: وللنصب وجه وهو أن يكون «هؤلاء» مبتدأ، و﴿بناتي﴾ مبتدأ ثانياً، و ﴿هن﴾ خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأوّل.

و ﴿أطهر﴾ منصوب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو ذاهباً[٢].

٣ ـ تخريج العكبريّ:

قال العكبريّ: وقرىء في الشاذّ: ﴿أطهرَ﴾ بالنصب، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون بناتي خبراً، و ﴿هن﴾ فصلاً، و ﴿أطهر﴾ حالاً.

---

(١) المحتسب ١/ ٧٦.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٥.

والثاني: أن يكون ﴿هن﴾ مبتدأ، و ﴿لكم﴾ خبراً، و ﴿أطهر﴾ حالاً.

والعامل فيه ما فيهن من معنى التوكيد بتكرير المعنى.

وقيل: العامل ﴿لكم﴾ لما فيه من معنى الاستقرار[1].

٤ ـ تخريجات متعدّدة ساقها الألوسيّ في تفسيره:

لقد جمع الألوسيّ عدة تخريجات بما حوته من تعقيبات، وللإفادة نسجل ما ذكره الألوسيّ في هذه القراءة الشاذّة التي شغلت أذهان النحويين، واعتبرت مشكلة إعرابية من مشكلات القراءات القرآنية:

قال الألوسيّ مبيناً قراءة الرفع: «والظاهر أن ﴿هؤلاء بناتي﴾ مبتدأ وخبر، وكذلك: ﴿هن أطهر لكم﴾. وجوّز أبو البقاء كون ﴿بناتي﴾ بدلاً أو عطف بيان، و ﴿هن﴾ ضمير فصل و «أطهر هو الخبر» وكون: ﴿هن﴾ مبتدأ ثانياً، و ﴿أطهر﴾ خبره، والجملة خبر هؤلاء»[2].

ولا إشكال في توجيه قراءة الرفع، وأمّا إشكال قراءة النصب فقد عرضها الألوسيّ جامعاً أطرافها، مستوعباً لمشكلاتها، مدققاً في التعقيب عليها.

قال: «إن من قرأ: أطهر بالنصب فقد تربع في لحنه، وذلك لأن انتصابه على أن يجعل حالاً عمل فيها ما في: ﴿هؤلاء﴾ من الإشارة أو التنبيه».

أو بنصب «هؤلاء» بفعل مضمر كأنه قيل: خذوا هؤلاء، و «بناتي» بدل ويعمل هذا المضمر في الحال.

و ﴿هن﴾ في الصورتين فصل، وهذا لا يجوز، لأن الفصل إنما يكون بين المسند والمسند إليه، ولا يكون بين الحال وذيها [أي صاحبها] كذا قيل. وهذا المنع هو المرويّ عن سيبويه.

---

(١) إعراب القرآن للعكبري ٢/٤٣. (٢) تفسير الألوسي ١٢/١٠٦.

وخالف في ذلك الأخفش فأجاز توسط الفصل بين الحال وصاحبها فيقول: جاء زيد هو ضاحكاً، وجعل من ذلك هذه الآية على هذه القراءة.

وقيل بوقوعه شذوذاً كما في قولهم: أكثر أكلي التفاح هي نضيجةً.

ومن منع ذلك خرج هذا على إضمار كان، والآية الكريمة على أن ﴿هن﴾ مبتدأ، و ﴿لكم﴾ الخبر، و ﴿أطهر﴾ حال من الضمير في الخبر.

واعترض بأن فيه تقديم الحال على عاملها الظرفيّ، والأكثرون على منعه.

أو على أن يكون ﴿هؤلاء﴾ مبتدأ، و ﴿بناتي هن﴾ جملة في موضع خبر المبتدأ كقولك: هذا أخي هو، ويكون ﴿أطهر﴾ حالاً، وروي هذا عن المبرّد، وابن جنّي.

أو على أن يكون: ﴿هؤلاء﴾ مبتدأ، و ﴿بناتي﴾ بدلاً منه أو عطف بيان، و «هن» خبر، و «أطهر» على حاله.

وتعقب بأنه ليس فيه معنى طائل، ودفع بأن المقصود بالإفادة الحال كما في قولك: هذا أبوك عطوفاً.

وادعى في «الكشف» أن الأَوْجه أن يقدّر: خذوا هؤلاء أطهر لكم، وقوله: ﴿بناتي هن﴾ جملة معترضة تعليلاً للأمر، وكونهن أولى قدمت للاهتمام كأنه قيل: خذوا هؤلاء العفائف أطهر لكم، إن بناتي هن، وأنتم تعلمون طهارتي وطهارة بناتي.

ويجوز أن يقال: ﴿هن﴾ تأكيد للمستكن في ﴿بناتي﴾ لأنه وصف مشتق، لا سيما على المذهب الكوفي[1].

وبعد، فهذه القراءة فتحت باباً من الحوار النحويّ ساعد على إنماء الدراسات النحوية في هذه القضية.

---

(١) تفسير الألوسي ١٢/١٠٧.

٣ ـ القراءات في ضوء الأصول النحوية والتخريجات

أ ـ هناك قراءات استخدمها النحاة لتقوية الأصول النحوية:

١ ـ فمن القراءات التي وردت على الأصل، وجاء الاستعمال بخلافها قراءة من قرأ: ﴿**ولبثوا في كهفهم ثلاثمائةٍ سنين**﴾[١] بإضافة ثلاثمائة إلى سنين.

وقد قال سيبويه: إن هذا العدد أعني مائة إلى الألف يضاف إلى المفرد دون الجمع، وإنما جاء هذا هكذا تنبيهاً على أن الأصل أن يضاف إلى الجمع، وإن جاء الاستعمال بخلافه كقوله: ﴿**استحوذ عليهم الشيطان**﴾[٢] والقياس استحاذ، وكقولهم: عسى الغوير أبؤساً[٣] والقياس أن يكون خبر عسى أن مع الفعل[٤].

٢ ـ ويفضل الزمخشري قراءة إبراهيم بن أبي عبلة لأنها أقوى في باب الأصول النحوية من غيرها، ذلك لأن الحسن البصري يقرأ: ﴿**الحمدِ للَّهِ**﴾[٥] بكسر الدال لاتباعها اللام، وإبراهيم يقرأ: ﴿**الحمدُ لُلّه**﴾ بضم الله لاتباعها

---

(١) سورة الكهف: الآية ٢٥. (٢) سورة المجادلة: الآية ١٩.

(٣) مثل يضرب للرجل يقال له: لعل الشرّ جاء من قبلك. والغوير: تصغير غار والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة.
وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه: «عسى الغوير أبؤساً» أي لعل الشر يأتيكم من مثل الغار (مجمع الأمثال للميداني: ج ٢ ص ١٧، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٤) إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج، ورقة ٣١، مخطوط رقم ٥٢٨، تفسير دار الكتب.

(٥) سورة الفاتحة: الآية ١.

الدال. قال الزمخشري: وأشف القراءتين قراءة إبراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى بخلاف قراءة الحسن[1].

٣ ـ وقد تجيء القراءة قوية في القياس، وإن كانت قليلة في الاستعمال كقراءة بعضهم في الفرقان ﴿ويوم يحشرهم﴾[2] بكسر الشين. ذكر ابن عطية أن ذلك قليل في الاستعمال قوي في القياس لأن يفعل بكسر العين في المتعدي أقيس من يفعُل بضم العين[3].

* * *

ب ـ ومن القراءات التي وردت واستخدمت في تصحيح الآراء وتقويتها:

١ ـ قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ويقولان ربنا﴾[4] قال أبو الفتح: في هذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا من أن القول مراد مقدر... وأنه ليس كما يذهب الكوفيون في أن الكلام محمول على معناه، ودون أن يكون القول مقدراً معه[5].

٢ ـ والقراءة تقوي رأياً في الإعراب، وذلك أن الزمخشري يعرب أشد من قوله تعالى: ﴿فهي كالحجارة أو أشد قسوة﴾[6] معطوفاً على الكاف على معنى أو مثل أشد قسوة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

قال الزمخشري: وتعضده قراءة الأعمش بنصب الدال عطفاً على الحجارة[7].

---

(١) الكشاف: جـ ١ ص ٨.
(٢) سورة الفرقان: الآية ١٧.
(٣) انظر: مجلة المجمع اللغوي: جـ ٢ مارس ١٩٣٥ من مقال القاموس ومذهب أبي زيد في المضارع ص ٢٣٤.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٢٧.
(٥) المحتسب لابن جني: ص ١١٢، ص ١١٣، مخطوط رقم ٣٧٩، تفسير (بتصرف).
(٦) البقرة: الآية ٧٤.
(٧) الكشاف: جـ ١ ص ١١٦.

٣ ـ والقراءة قد تبين رأياً نحوياً وتقويه، وذلك أنه كما قال السيوطي في مسألة دخول الفاء في الخبر بعد المبتدأ: «أن يكون المبتدأ غير أل من الموصولات، وصلته ظرف أو مجرور، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعلية غير الماضية، وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بعد ما النافية... ثم قال السيوطي: بعد أن ذكر الأمثلة لهذه الشروط: ومثال الجملة: قوله تعالى: ﴿**وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم**﴾[١] ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر»[٢].

ج ـ ومن القراءات التي استخدمت في تقوية التخريجات النحوية وتصحيحها:

قراءة أبيّ وذلك أن ابن الأثير في «المثل السائر» يقول في قوله تعالى: ﴿**فأجمعوا أمركم وشركاءكم**﴾[٣] وهو لأمركم وحده ـ يقصد ـ أجمعوا وإنما المراد: أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم، لأن معنى أجمعوا من أجمع الأمر إذ نواه، وعزم عليه.

وقد قرأ أبيّ رضي الله عنه: ﴿**فأجمعوا أمركم، وادعوا شركاءكم**﴾ وهذا دليل على ما أشرت إليه، وكذلك هو مثبت في مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه[٤].

* * *

(١) سورة الشورى:: الآية ٣٠. (٢) الهمع: جـ ٢ ص ٥٧ بتحقيقي.
(٣) سورة يونس: الآية ٧١.
(٤) المثل السائر لضياء الدين المعروف بابن الأثير: جـ ٢ ص ٩٥.

٤ ـ قراءات أثرت في الدراسات النحوية ومرجعها إلى اللغات

هناك قراءات أثرت في الدراسات النحوية ومرجعها إلى لهجات العرب التي نزل ببعضها القرآن الكريم، ولكن النحاة لم ينظروا إليها من خلال هذه الحقيقة، ومن هنا جاء بعضها على خلاف قياس النحاة مما أدّى إلى احتدام الجدل والنقاش بينهم في محيطها.

من هذه القراءات:

١ ـ قراءة ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾[١]:

بالتخفيف وهذه القراءة قرأ بها: «عروة بن الزبير وابنه هشام، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة»[٢].

وهذه القراءة، لأنها خالفت أصول النحويين أنكرها معظمهم حتى إنهم وصفوها بالشذوذ:

يقول ابن جني في الخصائص:

«إن كان الشيء شاذاً في السماع، مطرداً في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك: وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من «وذر» و«ودع»، لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك.

أن تستعمل نظيرهما».

ثم قال: فأما قول أبي الأسود:

---

(١) سورة الضحى: الآية ٣.

(٢) البحر المحيط: جـ ٨ ص ٣٨٥.

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودَعَه[1]

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم: ﴿ما ودَعَك ربك وما قلى﴾[2].

ورجعت إلى كتب اللغة لأجد عندها ما يشفي غليلي، ويروي ظمئي في هذه المسألة، رجعت إلى المزهر فوجدته ينقل من الخصائص نقلاً حرفيّاً، فعجبت من السيوطي وهو الإمام الجليل كيف لا يكون له في هذه المسألة رأي. وجدته يقول ما نصه:

«فإن كان الشيء شاذاً في السماع، مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك - وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من وذر وودع لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما»[3].

وتركت المزهر والتجأت إلى لسان العرب، فوجدته يعتمد على رأي ابن جني في هذه المسألة قال:

«وسائر القراء قرءوا: ﴿ما ودّعك﴾ بالتشديد. وقرأ عروة بن الزبير ﴿وما ودّعك ربك﴾ بالتخفيف، والمعنى فيهما واحد، أي ما تركك ربك..».

وقال ابن جني: إنما هذا على الضرورة، لأن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما ينتجه القياس، وإن لم يرد به سماع، وأنشد قول أبي الأسود:

---

(١) قال الزبيدي: والذي في العباب أنه لأنس بن زنيم الليثي، وروى الأزهري عن ابن أخي الأصمعي أن عمه أنشده لأنس هو: ليت شعري عن خليلي... إلخ.
قلت: والقائل الزبيدي: لأبي حاتم أن الرواية في قول أنس بن زنيم قاله في الوعد ومن قال في الود فقط غلط، وقال: كأنه كان وعده شيئاً يدل لهذه الرواية البيت الذي بعده:

ولا يكن برقك برقاً خلّبا إن خير البرق ما الغيث معه

تابع العروس: ج ٥ ص ٥٢٤.

(٢) الخصائص: ج ١ ص ٩٩. (٣) المزهر: ج ١ ص ٢٢٩.

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحبّ حتى ودَعَه[1]

ويمّمت وجهي إلى كتب التفسير، وتخيرت واحداً منها اشتهر بالقراءات والدّفاع عنها، وتخريجها تخريجاً نحوياً، ذلك هو: «البحر المحيط»، وقلت: لعل مؤلفه، وهو نحويّ يضع النقاط على الحروف في هذه المسألة، ويريح أنفسنا لنطمئن إلى هذه القراءة، ولكنني وجدت شيخ النحاة لم يزد شيئاً عن قول ابن جني. يقول أبو حيان:

واستغنت العرب في فصيح كلامها بـ «ترك» عن «ودع»، و«وذر»، وعن اسم فاعلهما بتارك، وعن اسم مفعولهما بمتروك، وعن مصدرهما بالترك، ثم قال: وقد سمع ودع، ووذر.

قال أبو الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

وقال آخر:

وثم ودعنا آل عمرو وعامر فرائس أطراف المثقفة السمر[2]

وهممت أن أناقش هؤلاء النحاة كيف يستغنون عن ماضي «ودع» بـ«ترك» وهم يعترفون صراحة بأنها سمعت، واللغة مصدرها السماع لا القياس، وبدأت أثيرها معركة ولكني توقفت لأني وجدت السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي قد تولى هذه المعركة بنفسه فكفاني مؤونة النقاش، وأشهد الله أن الرجل قال ما في نفسي، بل أكثر مما في نفسي، ومن الأمانة العلمية أن أترك له المجال ليرد كيد النحاة في نحورهم في هذه المسألة.

قال أبو حيوة:

وقرىء شاذاً: ﴿ما ودَعك ربك وما قلى﴾ بالتخفيف أي ما تركك

---

(١) لسان العرب ١٠/٢٦٣، المطبعة الأميرية سنة ٣٠١ هـ.

(٢) البحر المحيط: جـ ٨ ص ٤٨٥.

وهي قراءة عروة ومقاتل. وقراءة أبي إبراهيم، وابن أبي عبلة، ويزيد النحوي.

والباقون بالتشديد، والمعنى فيهما واحد وهي قراءته ﷺ، فيما روى ابن عباس رضي الله عنهما. وجاء في الحديث: «لينتهين أقوام عن ودَعهم الجماعات، أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين» بعد هذا العرض: ساق حديث ابن جني في هذه القراءة السابق ذكره ثم قال:

قال شيخنا عند قوله: وقد أُميت ماضيه: قلت: هي عبارة أئمة الصرف قاطبة، وأكثر أهل اللغة، وينافيه ما يأتي بأثره من وقوعه في الشعر، ووقوع القراءة به، فإذا ثبت وروده، ولو قليلاً فكيف يدعي فيها الإماتة.

قلت: «والقائل ـ المرتضى الزبيدي ـ وهذا بعينه نص الليث، فإنه قال: وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر واستغنوا عنه بترك والنبي ﷺ أفصح العرب قد رويت عنه هذه الكلمة»[1].

* * *

٢ ـ ﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾[2]:

حكى أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني أن سعيد بن جبير قرأ:

﴿إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾ بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عباداً بالتنوين[3] ونصب أمثالكم ومعنى ذلك أن إنْ في هذه القراءة نافية، وتعمل عمل (ما) في رفع المبتدأ ونصب الخبر، فهذه القراءة تثبت عملَ «إن» النافية، ويؤيد هذه القراءة أنه «سمع من أهل

---

(١) تابع العروس للإمام محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي: ج ٥ ص ٥٢٤، ٥٢٥، المطبعة الوهبية، سنة ١٢٨٧ هـ.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٩٤.

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ورقة ٧٢، نسخة رقم ٤٨، تفسير مخطوط.

العالية يقولون: إن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية»[1].

وينقد أبو جعفر النحاس هذه القراءة من ثلاث جهات:

أحدها: أنها مخالفة للسواد.

ثانيهما: أن سيبويه يختار الرفع في خبر إن إذا كانت بمعنى ما فيقول: إن زيد منطلق لأن عمل «ما» ضعيف و «إن» بمعناها فهي أضعف منها.

والجهة الثالثة: أن الكسائي زعم أن «إن» لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى «ما» إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال الله عز وجل: ﴿**إن الكافرون إلا في غرور**﴾[2].

وهكذا أثرت المقاييس النحوية في عقلية أبي جعفر فدفعته إلى نقد هذه القراءة لأنها مخالفة لمقاييس سيبويه والكسائي، كأن مقاييس سيبويه تخضع لها لغات العرب جميعاً، وهذا تحكم لا يقوم على سند، وكان الأجدر به أن يقول: إن «إن» النافية في لغة أهل العالية تعمل عمل «ما»، ويريحنا من هذا النقد الذي أوحت به مقاييس سيبويه أو غيره من النحاة.

* * *

٣ ـ ﴿لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد﴾[3]:

قال ابن الأنباري:

وأما قراءة من قرأ: أيهم بالنصب فإنه نصبها بـ «لننزعنّ»، وجعلها معربة، وهي لغة لبعض العرب.

قال أبو عمر الجرمي:

خرجت من الخندق... ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة

---

(١) شرح التصريح: جـ ١ ص ٢٠١.

(٢) سورة الملك: الآية ٢٠.

(٣) سورة مريم: الآية ٦٩.

لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيُّهم أفضل، أي كلهم ينصبون[1].

٤ ـ صرف ما لا ينصرف:

قال أبو القاسم الزجاجي:

«وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره إلا أفعل منك».

قال: وعلى هذه اللغة قرىء: ﴿قواريراً قواريراً من فضة﴾[2] بتنوينهما جميعاً فإذا نون فإنمّا يرد إلى أصله[3].

ويُبيِّن «جبر ضومط» أن صرف ما لا ينصرف يجيء لغير ضرورة، بل إن المقام البلاغي قد يتطلب ذلك. يقول: وكذلك الأسماء غير المنصرفة. فإنها تجر بالفتحة ولا تنون للثقل، فإذا احتيج إلى الحركة والتنوين كان للمحتاج أن يرجع إلى الأصل. ثم قال: وجاء في أفصح كلام عربي منثور نقل إلينا تنوين ﴿سلاسل﴾[4] لغير ما حاجة، لأن الثقل خصوصية في اللفظة يدركها الذوق، ولو ترك قارىء التنوين في الآية لاختل أيضاً حسن الرّصف اختلالاً شديداً كما لا يخفى على ذي ذوق[5].

* * *

٥ ـ «قال السيوطي في الهمع»:

أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً وبها قرأ حفص ﴿وما أنسانيهُ﴾[6] بالضم ﴿بما عاهد عليهُ الله﴾[7].

---

(١) إعراب القرآن لابن الأنباري، ورقة ٢٥١، مخطوط ٦٤٤، تفسير.
(٢) سورة الإنسان: الآيتان ١٥، ١٦.
(٣) الأمالي لأبي القاسم الزجاجي: ص ٥٥ ط أولى ١٣٢٤، مطبعة السعادة.
(٤) سورة الإنسان: الآية ٤.
(٥) فلسفة اللغة العربية وتطورها لجبر ضومط: ص ١٥١، مطبعة المقتطف، سنة ١٩٢٩.
(٦) سورة الكهف: الآية ٦٣. (٧) سورة الفتح: الآية ١٠.

وقرأ حمزة: ﴿لأهلِهُ امكثوا﴾[1]، [2].

* * *

٦ ـ ﴿سنفرغ لكم﴾[3]:

قال ابن خالويه في الحجة:

يقرأ بالنون مفتوحة، وضم الراء وبالياء مضمومة، وفتح الراء... ثم قال: فأما ضم الراء وفتحها مع النون فلغتان فصيحتان[4].

* * *

٥ ـ قراءات بنيت عليها قواعد نحوية:

هناك قراءات أثرت في بناء القواعد النحوية، بل بنيت عليها عدة قواعد نحوية جديدة.

ومِنْ أهم المسائل النحوية التي قامت على أساس من القراءات:

١ ـ إن النافية تعمل عمل إن بقراءة ابن مسعود وقد سبقت الإشارة إليها.

٢ ـ النصب بلم:

حكى اللحياني عن بعض العرب: أنه ينصب بلم. وقال ابن مالك في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة، اغتراراً بقراءة بعض السلف ﴿ألم نشرحَ لك صدرك﴾[5] بفتح الحاء. ويقول الراجز:

في أي يومي من الموت أفِرْ أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر[6]

---

(١) سورة طه: الآية ١٠.
(٢) الهمع: جـ ١ ص ٢٠٢ بتحقيقي.
(٣) سورة الرحمن: الآية ٣١.
(٤) الحجة لابن خالويه، ورقم رقم ١٥٠، مخطوط رقم ١٩٥٢٣ ب، دار الكتب، طبع وأعيد طبعه بدار الشروق، بيروت، بتحقيق المؤلف، وقد طبع خمس طبعات.
(٥) سور الشرح: الآية ١.
(٦) قال العيني: قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه يتمثل به (العيني).

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونونت[1].

وابن مالك في قوله هذا لم يكن موفقاً، فاحتمال التأويلات البعيدة والتخريجات التي لا تقوم على سند أمر يعسر النحو، ويضيق مسالكه، والأمر في هذه القراءة واضح وهو أن بعض العرب ينصب بلم كما حكى اللحياني. على أن الأشموني نقد ابن مالك في قوله هذا. فقال ناقداً لتأويل ابن مالك وتخريجه:

«وفيه شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين»[2].

٣ ـ زيادة قاعدة جديدة في مواضع النصب بعد الفاء والواو:

قال السيوطي في الهمع:

«وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد حصر كقراءة ابن عامر ﴿إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون﴾[3] بالنصب»[4].

٤ ـ حمل إن الجازمة على لو في رفع الفعل بعدها:

قال ابن مالك:

فمن رفع الفعل بعد إن حملا على لو، قراءة طلحة ﴿فإن ما تَرَين من البشر أحداً﴾[5] بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد إن مؤكدة بما حملاً لها على لو[6].

٥ ـ جواز تأنيث المذكر إذ أوّل بمؤنث بقراءة أبي العالية:

قال ابن مالك:

---

(١) شرح الأشموني: جـ ٤ ص ٨.
(٢) شرح الأشموني: جـ ٤ ص ٨.
(٣) سورة آل عمران: الآية ٤٧.
(٤) الهمع: جـ ٤ ص ١٣٨ بتحقيقي.
(٥) سورة مريم: الآية ٣٦.
(٦) شواهد التوضيح: ص ١٩.

من ذلك قوله تعالى: ﴿من جاء بالحسنة فله عَشْرُ أمثالها﴾[1] فأنث عدد الأمثال وهي مذكرة لتأويلها بحسنات. ومثله قراءة أبي العالية ﴿لا تنفع نفساً إيمانُها﴾[2] بالتاء والفعل مسند إلى الإيمان، لكنه في المعنى إطاعة وإنابة، فكان ذلك سبباً اقتضى تأنيث فعله[3].

ونرى ابن مالك حينما يعتمد على قراءة أبي العالية في جواز تأنيث المذكر إذا أوّل بمؤنث ينقد ابن جني في توجيهه لقراءة أبي العالية لأنه خفي عليه بعض أسرار هذا التوجيه.

يقول ابن مالك: ولا يجوز أن يكون تأنيث فعل الإيمان لكون الإيمان سرى إليه تأنيث من المضاف إليه، كما سرى من الرياح إلى المر في قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم[4]

لأن سريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروط بصحة الاستغناء به عنه كاستغنائك بالرياح عن المرّ في قولك: تسفَّهتْ أعاليها الرياح، وذلك لا يأتي في ﴿لا تنفع نفساً إيمانها﴾ لأنك لو حذفت الإيمان وأسندت (تنفع) إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله، وذلك لا يجوز بإجماع، لأنه بمنزلة قولك: زيداً ظلم، تريد: ظلم زيد نفسه، فيجعل فاعل ظلم ضميراً لا مفسر له، فتصير العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقاراً لازماً، وذلك فاسد، وما أفضى إلى الفاسد فاسد.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٦٠. (٢) سورة الأنعام: الآية ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٨٥.

(٤) من أبيات الكتاب: قائله ذو الرمة. قال عبد المنعم الجرجاوي الشاهد في قوله: تسفهت حيث أنثه مع أن فاعله مذكر وهو مر، لأنه اكتسب من المضاف إليه وهو الرياح لأنه جمع، وكل وجمع مؤنث. وقال الشنتمري: وصف نساء إذا مشين اهتززن في مشيهن وتثنين فكأنهن رماح نصبت فسرت عليها الرياح فاهتزت وتثنت، (هامش شواهد التوضيح).

قال ابن مالك:

«وقد خفي هذا المعنى على ابن جني فأجاز في المحتسب أن تكون قراءة أبي العالية من جنس: تسفهت أعاليها مرّ الرياح وهو خطأ بيّن والتنبيه عليه متعيّن.

وقد يصح قول ابن جني: بأن يجعل لسريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف سبب آخر وهو كون المضاف شبيهاً بما قد يستغنى عنه، فالإيمان وإن لم يستغن عنه في **﴿لا تنفع نفساً إيمانها﴾** فقد يستغنى عنه في: سرتني إيمان الجارية، فيسري إليه التأنيث بوجود الشبه كما يسري إليه بصحة الاستغناء عنه[1].

٦ ـ حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط:

قال ابن مالك: فمن وروده قراءة طاوس **﴿ويسألونك عن اليتامى[2] قل أصلح لهم خير﴾** أي أصلح لهم فهو خير، وهذا، وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط فإن الأمر مضمن معناها، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية[3].

٧ ـ حذف نون الجمع عند اتصال ضمير المتكلم للتخفيف:

قال ابن مالك:

ومن حذفها لمجرد التخفيف قراءة الحسن **﴿يوم يدعوا كل أناس﴾**[4] وقراءة يحيى الذماري: **﴿قالوا ساحران تظاهرا﴾**[5] والأصل قالوا: أنتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ ونون الرفع وأدغم التاء في الظاء[6].

---

(١) شواهد التوضيح: ص ٨٥، ٨٦.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٠.
(٣) المصدر نفسه: ص ١٣٣، ١٣٤.
(٤) سورة الإسراء: الآية ٧١.
(٥) سورة القصص: الآية ٤٨.
(٦) شواهد التوضيح: ص ١٧٢.

٨ ـ تقديم خبر كان عليها

بقراءة ابي وابن مسعود ﴿وباطلا ما كانوا يعملون﴾[١].

قال أبو الفتح: «باطلاً» منصوب بيعملون، وما زائدة للتوكيد فكأنه قال: ﴿وباطلاً كانوا يعملون﴾.

ثم قال: وفي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها كقولك: قائماً كان زيد، وواقفاً كان جعفر.

ووجه الدلالة بين ذلك أنه إنما يجوز وقع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل و«باطلاً» منصوب بيعملون، والموضع إذاً ليعملون لوقوع معموله متقدماً عليه، فكأنه قال: «ويعملون باطلاً كانوا»[٢].

٩ ـ اللام بمعنى عند:

قال الشيخ خالد في موضع «معاني اللام»:

وبمعنى عند كقراءة الجحدري ﴿بل كذبوا بالحق لما جاءهم﴾[٣] بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئه إياهم[٤].

١٠ ـ على موافقة للباء بقراءة أبي:

في قوله تعالى: ﴿حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق﴾[٥] أي بأن لا أقول، وبذلك قرأ أبيّ[٦].

وهكذا استطاعت القراءات أن تسهم في بناء القواعد النحوية، وتحتل مكانها في صرح هذا العلم. وهذه الأمثلة التي قدمتها غيض من فيض تدل دلالة واضحة على أن القراءات أثرت في الدراسات النحوية تأثيراً عظيماً.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٣٩.
(٢) المحتسب: ورقة ٣٩٩، رقم ٣٧٩، تفسير دار الكتب.
(٣) سورة قّ: الآية ٥.
(٤) شرح التصريح: جـ ٢ ص ١٢، مطبعة الحلبي.
(٥) سورة الأعراف: الآية ١٠٥.
(٦) شرح التصريح ٢/١٢: ص ١٥.

٦ ـ أثر القراءات في المؤلفات النحوية:

لا نستطيع أن نستوعب في هذا المجال الضيق الكتب النحوية التي أثرت فيها القراءات، وامتلأت صفحاتها بالتوجيهات التي قيلت فيها، والآراء التي تعددت حولها، لأن ذلك فوق الطاقة التي تفرض عليّ في هذا البحث أن أرسم الطريق، وأسجل الظواهر وأوضح الخطوط العريضة التي يتطلبها هذا البحث ـ ويكفي في سبيل ذلك أن نلم ببعض المؤلفات لا كلها لتكون دليلاً ينير الطريق لغيرها.

وسأعرض في هذه النقطة لأول مؤلف نحوي وقع تحت أيدينا ووجه الدراسة النحوية توجيهاً بالغاً وهو كتاب سيبويه.

ولما كان سيبويه بصرياً، ولا يستطيع الكتاب البصري إلا أن يوضح اتجاهات النحو البصري وحده، رأيت إنصافاً للحقيقة أن أعرض أيضاً إلى أول مؤلف نحوي كوفي وقع تحت أيدينا، وكان مصدراً للدراسة النحوية الكوفية وهو كتاب «معاني القرآن للفراء».

ولما ظهرت القراءات ظهوراً بيناً على مسرح الدراسة النحوية، وجرى في ركبها النحاة، يؤيدونها أو يعارضونها ظهرت كتب نحوية مستقلة تدور حول القراءات وحدها معللة موجهة، مؤيدة موضحة، رأيت أن أعرض لها، مستمداً منها ما يخدم الغرض الذي إليه قصدت، والهدف الذي أردت أن أصل إليه. وهذه الكتب التي دارت حول القراءات أهمها:

الحجة لأبي علي الفارسي، ثم الحجة لابن خالويه، ثم المحتسب لابن جني، ثم الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب، وإعراب القراءات الشواذ لِلْعُكْبريّ. وسأحاول في هذه النقطة أن أعرض هذه المؤلفات في إيجاز عرضاً نتبيّن فيه كيف كانت القراءات ـ تعمل عملها في نحو النحاة. أما ما عدا ذلك من الدراسة المستوعبة لهذه الكتب فإني لا أتعرض لها حتى لا يطول البحث وكل الذي يعنيني منها تأثير القراءات فيها.

١ ـ كتاب سيبويه والقراءات:

تعدد الاستشهاد بالقراءات في كتاب سيبويه في عدة أبواب مختلفة:

١ ـ ففي باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي يبيّن أن القراءات سنة متبعة. قال:

وقد قرأ بعضهم ﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾[١]، إلا أن القراءة لا تخالف، لأنها السنة[٢].

٢ ـ ويخرج بعض القراءات اعتماداً على قول للخليل فيقول:

وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾[٣] ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟. فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون ولو قال: وما يشعركم أنها، كان ذلك عذراً لهم.

وأهل المدينة يقولون: أنها، فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب: إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون[٤].

٣ ـ ويرجح قراءة على قراءة فيقول في باب لا يكون، وليس وما أشبههما:

إذ قلت أتوني إلا أن يكون زيد، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلامهم لأن يكون صلة لأن، وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع اسم مستثنى كأنك قلت: لا يأتونك إلا أن يأتيك زيد.

والدليل على أن يكون ليس فيها ها هنا معنى الاستثناء أنّ «ليس»، و«عدا» و«خلا» لا يقعن هاهنا. ومثل الرفع قول الله عز وجل:

---

(١) سورة فصلت: الآية ١٧.
(٢) الكتاب: جـ ١ ص ٧٤.
(٣) سورة الأنعام: الآية ١٠٩.
(٤) المرجع نفسه: جـ ١ ص ٤٦٢، ٤٦٣.

﴿إلا أن تكون تجارةٌ عن تراض منكم﴾[1]، وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون والرفع أكثر[2].

٤ ـ ويسوي بين القراءتين: ولا يلجأ إلى الترجيح والتفضيل. فيقول عند الحديث عن إذن:

«واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها... وإن شئت ألغيت إذن... فأما الاستعمال كقولك: فإذن آتيك وإذن أكرمك، وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿إذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا﴾[3]، وسمعنا بعض العرب قرأها ﴿وإذن لا يلبثوا﴾. وأما الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئك وقال تعالى: ﴿فإذن لا يؤتون الناس نقيراً﴾[4]»[5].

٥ ـ ويدعم بعض القراءات بالشعر: قال: في باب (أو) متحدثاً عن الآية الكريمة: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً﴾[6]. وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية... أو يرسلُ رسولاً فكأنه ـ والله أعلم ـ قال الله عز وجل: «لا يكلم الله البشر إلا وحياً أو يرسلُ رسولاً، أي في هذه الحال... كما تقول العرب: تحيتك الضربُ وعتابك السيفُ وكلامك القتلُ، وقال الشاعر، وهو عمرو بن معدي كرب:

وخيلٍ قد دلفت لها بخيل تحيةُ بينهم ضربٌ وجيع[7]

٦ ـ ويخرج إحدى القراءات اعتماداً على تخريج بيت من الشعر فيقول في باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل:

قال: وإنشاد بعضهم للحارث بن نهيك:

ليبك يزيد، ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

---

(١) سورة النساء: الآية: ٢٩.
(٢) الكتاب: جـ ١ ص ٣٧٧.
(٣) سورة الإسراء: الآية ٧٦.
(٤) سورة النساء: الآية ٥٣.
(٥) الكتاب: جـ ١ ص ٤١١، بتصرف.
(٦) سورة الشورى: الآية ٥١.
(٧) الكتاب: جـ ١ ص ٤٢٩، بتصرف.

لما قال: ليُبك يزيد كان منه معنى لِيبك يزيد.. كأنه قال ليبكه ضارع ثم قال: ومثل ليُبك يزيد قراءة بعضهم: ﴿**وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم**﴾ رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارع[1].

٧ ـ ويلجأ إلى القراءة لتقوى أصلاً من أصول كتابه فيقول في ما يجري من الشتم مجرى التعظيم، وما أشبهه:

وذلك قولك أتأتي زيدٌ الفاسقَ، الخبيثَ ـ لم يرد أن يكرره، ولا يعرفك شيئاً تنكره ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً ﴿**وامرأتُهُ حمالةَ الحطب**﴾[2] لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: اذكر حمالة الحطب شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره.

وقال عروة بن الصعاليك:

سقوني الخمر ثم تكنفوني عداةَ الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين[3].

٨ ـ ويستدل بقراءة ابن مسعود في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة:

«وذلك قوله: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس، وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٣٧.

(٢) الكتاب: جـ ١ ص ١٤٥، ١٤٦، بتصرف.

(٣) سورة المسد: الآية ٤.

(٤) الكتاب: جـ ١ ص ٢٥٢.

الشاهد في البيت نصب العداة على الشتم. وصف ما كان عن فعل قوم امرأته حين احتالوا عليه وسقوه الخمر حتى أجابهم إلى معاقرتها، وكانت سبية عنده (شرح الشنتمري).

وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا، أو هو كأنك قلت: هذا منطلق، أو هو منطلقٌ. والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك: هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطّعمين.

وقال عز وجل: ﴿**كلا إنها لظى نزاعةً للشوى**﴾[1] وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود: ﴿**وهذا بعلي شيخٌ**﴾[2][3].

٩ ـ ولإيمان سيبويه بأن القراءات سنة لا تخالف ذكر أن بعض الآيات تحتمل قراءات جيدة ولكنها لم تقرأ. وفي هذا دليل واضح على أن سيبويه لم يردّ القراءات كما كان يفعل أتباعه البصريون.

يقول في باب من أبواب أنّ:

تقول: جئتك أنك تريد المعروف إنما تريد لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام هاهنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وأغفر عوراء الكريم ادخارَهُ وأعرض عن ذنب اللئيم تكرّماً

أي لادخاره.

وسألت عن قوله جل ذكره: ﴿**وأن هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقون**﴾[4].

فقال: إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن ﴿**هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون**﴾ ثم قال سيبويه: ولو قرأوها: ﴿**وإن هذه أمتكم أمة واحدة**﴾، كان جيداً[5].

١٠ ـ وقال أيضاً ـ يعني الخليل ـ:

﴿**وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً**﴾[6] بمنزلة ﴿**وإن هذه**

---

(١) سورة المعارج: الآيات ١٥، ١٦. (٢) سورة هود: الآية ٧٢.
(٣) الكتاب: جـ ١ ص ٢٥٨. (٤) سورة المؤمنون: الآية ٥٢.
(٥) الكتاب: جـ ١ ص ٤٦٤، بتصرف. (٦) سورة الجن: الآية ١٨ .

أمتكم أمة واحدة﴾ والمعنى، ولأن هذه أمتكم فاتقون، ولأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحداً. . . ثم قال سيبويه: ولو قرئت: وإنّ المساجد لله كان جيداً[1].

* * *

٢ ـ معاني القرآن للفراء، والقراءات:

معاني القرآن للفراء أول كتاب وصل إلينا تمثل فيه النحو الكوفي، فهو بمثابة كتاب سيبويه للنحو البصري.

ولا نستطيع في هذه النقطة أن نتحدث عن المعاني منهجاً ودراسة فإن ذلك ـ كما قلت ـ يطيل أمد البحث. والذي يهمني من «المعاني» تناوله للقراءات.

والحقيقة أنّنا نرى في هذا الكتاب طائفة من القراءات التي دافع عنها، أو احتج بها، أو وقف منها موقف المعارض ـ تطل بوجهها في معظم المسائل النحوية التي تناولها الفراء في «معانيه» فمن القراءات التي اعتمدها الفراء:

١ ـ قراءة أبيّ، وذلك ليصحح بها رأياً نحوياً كان يراه.

يقول في قوله تعالى: ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعملون﴾[2]: إن شئت جعلت ﴿وتكتموا﴾ في موضع جزم تريد به، «ولا تلبسوا الحق بالباطل، ولا تكتموا الحق» فتلغى «لا» لمجيئها في أول الكلام وفي قراءة أبي: ﴿ولا تكونوا أول كافر به وتشتروا بآياتي ثمناً قليلاً﴾[3]. فهذا دليل على أن الجزم في قوله: وتكتموا الحق مستقيم صواب[4].

٢ ـ ويصحح قراءة ابن مسعود بأدلة واضحة لا تخفى على باحث فيقول في موضع نصب المضارع بعد «الفاء أو الواو» «وإذا أجبت

---

(١) الكتاب: جـ ١ ص ٤٦٤، بتصرف. (٢) سورة البقرة: الآية ٤٢.
(٣) سورة البقرة: الآية ٤١. (٤) معاني القرآن للفراء: جـ ١ ص ٣٣.

الاستفهام بالفاء فنصبت، فانصب المعطوف، وإن جزمتها فصواب.

من ذلك قوله في المنافقين: ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن﴾[1] أردت وأكن على موضع الفاء، لأنها في محل جزم إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جزم، والنصب على أن ترده على ما بعدها فتقول «وأكون» وهي في قراءة عبد الله بن مسعود، وأكونَ بالواو وقد قرأ بها بعض القراء، وأرى ذلك صواباً[2].

ويستدل الفراء بقراءة ابن مسعود أيضاً ليصحح بها قراءة أبي عمرو التي تخالف رسم المصحف، وذلك أنه كان يقرؤها بغير الواو فيقول[3]:

«لأن الواو ربما حذفت من الكتاب وهي تزاد لكثرة ما تنقص وتزاد في الكلام، ألا ترى أنهم يكتبون: الرحمن، وسليمٰن بطرح الألف والقراءة بإثباتها، فلهذا جازت. وقد أسقطت الواو من قوله ﴿ويدع الإنسان بالشر﴾[4] والقراءة على نية إثبات الواو. ثم قال: فهذا شاهد على جواز، ﴿وأكون من الصالحين﴾»[5].

٣ ـ ويحاول أن يتلمس مخرجاً لقراءة ﴿ولكم فيها معائش﴾[6] فيقول:

«وربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ، وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة شبه بفعيل وهو مفعل، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام»[7].

٤ ـ والفراء في كتابه «المعاني» لا ينظر إلى القراءات نظرة من يعتبر فيها الرواية والسند، فلا تعجبه قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿إلا أن يخافا

---

(١) سورة المنافقون: الآية ١٠.
(٢) معاني القرآن للفراء: جـ ١ ص ٨٧، سورة البقرة: الآية ٤١.
(٣) انظر: هامش المعاني: جـ ١ ص ٨٧.
(٤) سورة الإسراء: الآية ١١.
(٥) معاني القرآن: جـ ١ ص ٨٧، ٨٨.
(٦) سورة الأعراف: الآية ١٠.
(٧) معاني القرآن: جـ ١ ص ٣٧٣، ٣٧٤.

ألاّ يقيما حدود الله﴾[1] يقول في قراءة عبد الله: ﴿إلا أن يخافوا﴾ فقرأها حمزة على هذا المعنى إلا أن ﴿يُخافا﴾ ولا يعجبني ذلك...

ثم قال: وأما ما قال حمزة، فإنه وإن كان أراد اعتبار قراءة عبد الله فلم يصبه ـ والله أعلم ـ لأن الخوف إنما وقع على أن وحدها إذ قال: ﴿ألا يخافوا أن لا﴾ وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى أن[2]: ألا ترى أن اسمها في الخوف مرفوع بما لم يسم فاعله، فلو أراد ألا يخافا على هذا، أو يخاف بذا، أو من ذا، فيكون غير اعتبار قول عبد الله كان جائزاً كما تقول للرجل: «تُخاف لأنك خبيث، وبأنك وعلى أنك... إلخ»[3].

٥ ـ وينقد الأعمش وعاصم، ويصفهما بالخطأ فيقول في قوله تعالى: ﴿ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده إليك﴾[4].

«كان الأعمش وعاصم يجزما الهاء في ﴿يؤده﴾ ﴿نوله ما تولى﴾[5] ﴿أرجه[6] وأخاه﴾ ﴿خيراً يره، وشراً يره﴾[7].

قال: لهما مذهبان: أما أحدهما فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهما خطأ.

وأما الآخر فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول: ضربتهْ ضرباً شديداً، أو يترك الهاء إذا سكنها، وأصلها الرفع بمنزلة رأيتهم، وأنتم، ألا ترى أن الميم سكنت، وأصلها الرفع[8].

٦ ـ ويبّين لنا الفراء في «المعاني» أن النحاة كانوا يختارون من

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) قال الشيخ النجار معلقاً: يريد أنه على قراءة حمزة يخاف ألا يقيما ببناء الفعل للمفعول يكون الفعل قد عمل في نائب الفاعل، وفي أن ومعمولها، وكأن الفعل قد عمل في أكثر من معمول واحد الرفع، وهذا غير مألوف إلا على وجه التبعية، والنحويون يصححون هذا الوجه بأن يكون ألا يقيما بدل اشتمال من نائب الفاعل. (هامش: جـ ١ ص ١٤٦).

(٣) انظر: معاني القرآن: جـ ١ ص ١٤٧.(٤) سورة آل عمران: الآية ٧٥.

(٥) سورة النساء: الآية ١١٥. (٦) سورة الأعراف: الآية ١١١.

(٧) سورة الزلزلة: الآيات ٧، ٨. (٨) معاني القرآن: جـ ١ ص ٢٣٣.

القراءات ما وافق مذاهبهم، أو تناسق مع أصولهم: فيقول في قوله تعالى: ﴿**وزلزلوا حتى يقولَ الرسول**﴾[1] قرأها القُرّاء بالنصب إلا مجاهداً، وبعض أهل المدينة فإنهما رفعاها. ثم قال: وقد كان الكسائي قر بالرفع دهراً، ثم رجع إلى النصب[2].

٧ ـ والفراء تأثر بسيبويه حينما بيّن لنا في «معانيه» أن هناك قراءات لم تقرأ رواية ولكنها لو قرئت لجازت، ولكانت صواباً لأنها تجري على سنن العربية فيقول في قوله تعالى: ﴿**فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا**﴾[3] قرأها القُرّاء بالكسر على نيّة الجزاء، وتقرأ بالفتح إذا أردت أنها قد مضت[4].

٨ ـ منهج الفرّاء في معانيه:

١ ـ والفراء في «معانيه» كان ينظر إلى رسم المصحف وأنه شرط في القراءة حتى ولو كانت القراءة صحيحة تجيزها العربية.

استمع إليه يقول في قراءة الحسن: ﴿**عليهم لعنة الله، والملائكة والناس أجمعين**﴾[5] قرأها الحسن: «لعنة الله والملائكة والناس أجمعون» وهو جائز في العربية، وإن كان مخالفاً للكتاب[6].

٢ ـ والقراءات القرآنية في نظر الفرّاء سُنّة ولا أدل على ذلك من القراءات التالية التي تجوز عربيّة، ولكنه لا يقرأ بها:

أ ـ ﴿فيما نقضهم ميثاقهم﴾[7]:

قال الفراء: «لم يقرأ أحد بالرفع، ولم نسمعه، ولو قيل جاز.

ثم قال: والقُرّاء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربيّة، فلا يقيمن عندك

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٤.
(٢) معاني القرآن: جـ ١ ص ١٣٣
(٣) سورة الكهف: الآية ٦.
(٤) معاني القرآن: جـ ٢ ص ١٣٤.
(٥) سورة البقرة: الآية ١٦١.
(٦) معاني القرآن: جـ ١ ص ٩٦.
(٧) سورة النساء: الآية ١٥٥.

تشنيع ممّا لم يقرأه القُرّاء مما يجوز»[1].

ب ـ «والحبّ ذو العصف والريحان»[2]:

قال الفرّاء: خفضها الأعمش، ورفعها الناس [أي الجماعة]
فمن خفض أراد ذو العصف، وذو الرّيحان.
ومن رفع الريّحان جعله تابعاً لـ «ذو».
والعصف فيما ذكروا: بقل الزرع لأن العرب تقول: خرجنا نعصف الزرع. إذا قطعوا منه شيئاً قبل أن يدرك فذلك العصف.
والريحان: هو رزقه، والحب هو الذي يؤكل منه.
والريحان في كلام العرب: الرزق، ويقولون: خرجنا نطلب ريحان الله الرزق عندهم.
وقال بعضهم: ذو العصف: المأكول من الحبّ، والرّيحان: الصحيح الذي لم يؤكل.
ثم قال بعد هذا العرض:

«ولو قرأ قارىء: والحبَّ ذا العصف والريحانَ» لكان جائزاً أي خلق ذا وذا.

وهي في مصاحف أهل الشام: والحب ذا العصف، ولم نسمع بها قارئاً، كما أن في بعض مصاحف أهل الكوفة: «والجار ذا القربى»[3]، ولم يقرأ به أحد، وربما كتب الحرف على جهة واحدة، وهو في ذلك يقرأ بالوجوه.

وبلغني أن كتاب عليّ بن أبي طالب رحمه الله كان مكتوباً: «هذا كتابٌ من علي بن أبي طالب، كتبها «أبو» في كل الجهات وهي تعرب في الكلام إذا قرئت»[4].

والذي يلفت النظر في هذا النص جملة أمور:

---

(١) المعاني ١/٢٤٥.
(٢) سورة الرحمن: الآية ١٢.
(٣) سورة النساء: الآية ٣٦.
(٤) المعاني ٣/١١٣، ١١٤.

١ ـ الفرّاء لا يجوّز القراءة بالرسم لمن لم تسمع القراءة، وتروى عن طريق التوثيق والسند.

٢ ـ الرسم يختلف عن القراءة، فنصب ذا وإن كان مسجلاً في مصاحف أهل الشام لا يقرأ به في القرآن، وإن كان يجوز عربيّاً في غيره.

٣ ـ وليست مصاحف أهل الشام منفردةً في وجود بعض كلمات مرسومة على حروف لا يقرأ بها، فقد شاركتها في ذلك مصاحف أهل الكوفة، فقد كتب فيه: «والجار ذا القربى» بالنصب، ولكن هذا الرسم لا يعتدّ به في مجال القراءة.

ولأجل أن يؤكدّ أن الرسم شيء، والقراءة شيء آخر ضرب مثلاً لذلك من واقع كلام الناس، فالكتاب الذّي وجهه علي كرّم الله وجهه رسمت فيه «أبو» بالواو، والأسلوب العربّي يقتضي أن تكتب «أبي طالب» بالياء ولكن القارىء العربي لا يلتفت إلى هذه الكتابة، لأنه يقرأ ما كتب معتداً بالأسلوب العربي لا باللفظ الكتابيّ.

ومع ذلك فإن الفراء يقرّر أنها لو قرئت كذلك «أبو» لكان لها تخريج إعرابي.

* * *

٣ ـ وكما أن الفراء يعتد بالسماع والرواية ولا يعتمد على الرسم وحده، فإننا نراه يعتمد أيضاً على الرّسم في القراءة التي صحّ سندها وتواترت قراءتها، فقراءة: ﴿إن هذان لساحران﴾[1] قرأ بها خمسة من القُرّاء السّبعة: نافع ـ ابن عامر ـ حمزة ـ عاصم ـ الكسائي[2].

وهي في المصاحف: «هذان» بالألف.

وظاهر هذه القراءة أنها لحن، لأنها مخالفة لأساليب العربيّة.

ومن ثمّ فإن الفرّاء ساق في هذه القراءة حديث عائشة الذي يؤيد هذا الاتجاه.

---

(١) سورة طه: الآية ٦٣.

(٢) انظر قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات.

قال الفراء في رواية مسلسلة مستندة إلى عائشة رضي الله عنها عن ابن الزبير: «أنها سئلت عن قوله في النساء ﴿لكن الراسخون في العلم منهم.. والمقيمين الصلاة﴾[1] وعن قوله في المائدة: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون﴾[2]، وعن قوله: ﴿إن هذان لساحران﴾[3]، فقالت: يابن أخي، هذا كان خطأ من الكاتب».

ومعنى ذلك أن الذين قرأوا بها اعتدوا برسمها في المصاحف ألفاً، وهذا يناقض أن القراءة مقيدة بالرواية، ومن ثمّ فإن أبا عمرو قرأها: «إنّ هذين لساحران» على الأصل الإعرابيّ، ولذلك فإن الفراء ذكر في قراءة أبي عمرو علّة ذكرها أبو عمرو نفسه.

قال الفراء: «وقرأ أبو عمرو: إن هذين لساحران» واحتجّ أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد ﷺ أنه قال: إنّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب».

وقبل أن نعرض رأي الفراء في هذه القضية تبدو لي وجهة نظر في هذه القراءة وهي أن القرّاء الخمسة الكبار قرءوا بها استناداً إلى السماع والرواية، وليس لرسم المصحف.

وأمّا قراءة أبي عمرو، فإنه أيضاً سمعها رواية، وتجنّب قراءة الرسم لأنه ترجّح عنده ما كان جارياً على نهج العربيّة، وإن كانت قراءته مخالفة للرسم.

وللفراء في هذه القراءة رأي لم يتفق فيه مع أبي عمرو بن العلاء، ولذلك نشعر من كلامه أنه لا يؤيد قراءة أبي عمرو لمخالفتها لرسم المصحف، لأن الأقوى في نظره الروّاية والرّسم معاً، وهو ما اشتملت عليه قراءة: «إنّ هذان لساحران» ولذلك قال: راداً على أبي عمرو: ولست أشتهي على «أن أخالف الكتاب».

دفاع الفراء عن قراءة: إن هذان لساحران:

والفراء دافع عن هذه القراءة دفاعاً رائعاً استند فيه على لغة العرب، والقياس النحوي.

أما لغة العرب فقد ذكر أن هذه القراءة جاءت على «لغة بني

---

(١) سورة النساء: الآية ١٦٢.

(٢) سورة المائدة: الآية ٦٩.

الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما، ونصبهما وخفضهما بالألف وأنشدني رجل من الأَسْد عنهم، يريد بني الحارث:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغاً لناباه الشُّجاعُ لصمّما[1]

وقد استدل الفراء أيضاً مؤيداً هذه القراءة بما حكى عن بني الحارث.

قال الفراء: «وما رأيت أفصح من هذا الأسْديّ، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خَطُّ يدا أخي بعينه».

وأما الاستدلال بالقياس النحوي، فقد كان استدلالاً منطقياً تستريح إليه النفس يدلّ على فهم دقيق، وذكاء خارق فماذا قال؟

«وذلك ـ وإن كان قليلاً ـ أقيس، لأن العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة، لأن الواو لا تعرب.

ثم قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم فلما رأوا أَن الياء من الاثنين لا يمكن كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً ثم تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجَلان في كل حال.

وقد أجمعت العرب على إثبات الألف في: كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان إلاّ بني كنانة، فإنهم يقولون: رأيت كليْ الرجلين، ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة قليلة، مضَوْا على القياس».

ولم يكتف الفراء بذلك بل أتحفنا برأي آخر لا يقلّ وجاهة عن الرأي الأول.

قال: «والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف من (هذا) دعامة، وليست بلام فعل، فلمَّا ثَنَّيْتُ زدتُ عليها نوناً، ثم تركت الألف ثابتة على حالها، لا تزول على كل حال، كما قالت العرب: «الذي»، ثم زادوا نوناً

---

(١) الشجاع في الشاهد: هو ذكر الحيّات، من شواهد الأشموني ١/٧٩.

هذا وقد ذكر الأشموني أن حديث: «لا وتران في ليلة» جاء على هذه اللغة.

تدلّ على الجماع، فقالوا: الذّين في رفعهم، ونصبهم وخفضهم، كما تركوا «هذان» في رفعه ونصبه، وخفضه، وكنانة يقولون: اللذون[1].

* * *

٣ ـ ومن منهج الفرّاء أنه يسوّي بين القراءتين من ناحية اختلاف المعنى، ولا يرجح قراءة على أخرى، ما دام لكل قراءة معنى مستقل.

قرأ الأعمش: ﴿**أفنضرب عنكم الذّكر صفحاً إن كنتم**﴾ وهي قراءة العامة في المصحف الذي بين أيدينا بكسر الهمزة من (إن).

وهناك قراءة أخرى: «أن كنتم» بفتح الهمزة من (أن).

يعلل الفراء لقراءة فتح همزة «أن» بقوله: «كأنهم أرادوا شيئاً ماضياً وأنت تقول في الكلام: أأسبّك أن حرمتني؟ تريد إذْ حرمتني»[2].

فالفتح في رأي الفراء يعطي للقراءة معنى التعليل، المستفاد من إذْ، والكسر على أنّ «إنْ» شرطية، قال: «وتكسر إذا أردت: أأسبك إن حرمتني».

ويوضح معنى كلام الفراء ما ذكره صاحب الإتحاف، إذ يقول: «واختلف في: «إن كنتم» فنافع وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر وخلف بكسر الهمزة على أنها شرطية، وإن كان إسرافهم محققاً على سبيل المجاز كقول الأجير: إن كنت عملت فوفّني حقي، مع علمه وتحققه لعلمه، وجوابه مقدّر يفسّره: «أفنضرب» أي إن أسرفت بترككم، ووافقهم الحسن والأعمش.

والباقون بالفتح على العلة مفعولاً لأجله أي لأن كنتم[3].

ويقوي الفراء المعنيين معاً بشاهدين شعريين جاء أحدهما بفتح الهمزة، وجاء الآخر بكسر الهمزة.

فشاهد كسر الهمزة هو قول الفرزدق:

---

(١) معاني الفرّاء ٢/ ١٨٤.
(٢) سورة الزخرف: الآية ٥.
(٣) معاني الفراء ٣/ ٢٧.
(٤) الاتحاف ٣٨٤.

أتجزع إنْ أذناً قتيبة حُزّتا جهاراً ولم تجزع لقتل ابن خازم[1]

وشاهد فتح همزة أن:

أتجزع أن بان الخليط المودّع وحبل الصفا من عزّة المتقطّع

وختم الفراء حديثه في هذه القراءة بقوله:

وفي كل واحد من البيتين ما في صاحبه من الكسر والفتح، والعرب تقول قد أضربت عنك، وضربت عنك إذا أردت به: تركتك، وأعرضت عنك[2].

٤ ـ ومن منهج الفرّاء أنه يستخدم القراءة الشاذّة ليقوي بها قراءة مشهورة متواترة.

ففي قوله تعالى: ﴿ومن خَلْقِكم وما يَبُثُّ من دابّة آياتٌ﴾[3] قرئت «آياتٌ» بالرفع وهي قراءة عاصم وأربعة من القُرّاء السبعة، وقد قرئت بالنصب وهي قراءة حمزة والكسائي من القراء السبعة، فهي قراءة سبعية متواترة مشهورة[4].

وعلى قراءة الرفع اكتفى الفراء بتوجيهها في إيجاز قائلاً: «والرفع قراءة النّاس على الاستئناف فيما بعد إنَّ» وضرب لذلك مثالاً من قول العرب حيث يقول: «والعرب تقول: إنّ لي عليك مالاً وعلى أخيك مالٌ كثيرٌ، فينصبون الثاني ويرفعونه».

والحقيقة أن هاتين القراءتين تعرض لهما ابن الأنباري في كتابه: «إعراب القرآن» بالتفصيل والبيان، وقد وفّى المسألة حقّها من الشرح والتوجيه، فماذا قال؟

---

(١) من شواهد سيبويه ١/ ٤٧٩، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٦، والخزانة ٣/ ٦٥٥، والهمع والدرر رقم ١٠٤٦ وديوان الفرزدق ٨٥٥.

(٢) المعاني ٣/ ٢٧، ٢٨. (٣) سورة الجاثية: الآية ٤.

(٤) انظر معجم القراءات قراءة رقم ٨٢٣٧.

قال: فمن قرأ «آيات» بالضمّ كان مرفوعاً من ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مرفوعاً بالابتداء «وفي خلقكم» خبره.

والثاني: أن يكون مرفوعاً بالعطف على موضع «إنّ»، وما عملت فيه، وهو رفعٌ ولا بدّ فيه من تقدير «من» لئلا يكون عطفاً على عاملين على الابتداء والمخفوض.

والثالث: أن يكون مرفوعاً بالظرف[1].

وكما وجّه الفراء قراءة الرفع وجّه قراءة النصب بقوله: تقرأ «لآيات» بالخفض على تأويل النّصب، يُرَدُّ على قوله: «إن في السموات والأرض لآياتٍ».

وأوضح بياناً من الفراء في توجيهه لقراءة النّصب توجيه ابن الأنباري حيث يقول: «ومن قرأ بالكسر كان منصوباً من ثلاثة أوجه»:

الأول: أن يكون منصوباً بالعطف على لفظ اسم «إنّ» في قوله تعالى: ﴿**إنّ في خَلق السموات والأرض... لآياتٍ**﴾، وقدّر حذف «في» من قوله تعالى: ﴿**واختلاف الليل**﴾، وتقديره: وفي اختلاف الليل، وإنما حذفت «في» هاهنا لتقدّم ذكرها في موضعين قبلها، وهما قوله تعالى:

﴿**إنّ في السموات والأرض**﴾.

والثاني: «وفي خلقكم» فلمّا تقدّم ذكرها مرّتين، حذفت في الثالث، ولو لم يقدّر هذا الحذف لكنت قد عطفت بالواو على عاملين مختلفين، وهما: «إنّ» و «في»، وذلك لا يجوز عند البصريين ما عدا الأخفش، فإنه أجاز العطف في الآية وغيرها على عاملين، وأجاز أن يقال:

إن في الدار زيداً والقصر عمراً، فيعطف بالواو «عمراً» على «زيد» و«القصر» على «الدار» فيقيم الواو مقام عاملين، وهما: «إنّ» و «في» وجميع البصريين على خلافه لضعفه، لأن قصارى الواو أن تقوم مقام عامل

---

(١) انظر: إعراب القرآن ٢/٣٦٣، ٣٦٤.

واحد، وفي جواز قيامها مقام عامل واحد خلاف، فكيف يجوز أن تقوم مقام عاملين؟

والوجه الثاني: أن قوله تعالى: ﴿**واختلاف الليل والنهار**﴾ معطوف على «السمّوات»، و «آيات» منصوب على التكرار لمّا طال الكلام، فهي «آيات» الأولى إلاّ أنها كرّرت لطول الكلام كما يقال: ما زيد ذاهباً ولا منطلقاً زيد، فينصب «منطلقاً» على أن «زيداً» الآخر هو الأول، وإنما أظهره للتأكيد، ولو كان غير الأوّل لم يجز نصب «منطلق» لأن خبر «ما» لا يجوز أن يقدّم على اسمها، فكذلك ها هنا «آيات» الآخرة هي الأولى وإنّما أظهرت لطول الكلام توكيداً، فلا يلزم من ذلك العطفُ على عاملين.

والثالث: أن يكون «آيات» الآخرة منصوباً على البدل من «آيات» الأولى، فلا يلزم من ذلك العطف على عاملين»[1].

بهذا البيان الواضح، والتفصيل الدقيق وضع ابن الأنباري النقاط على الحروف في هذه القضية.

والسبب المباشر لعرض آراء ابن الأنباري في هذه القضية هو الإيجاز المخل في عرض الفرّاء لهذه القضية.

والهدف من وراء عرض هاتين القراءتين هو أن الفرّاء يقوي قراءة النّصب بقراءة عبد الله: ﴿**وفي اختلاف الليل والنهار**﴾ بزيادة «في» يقوي خفض «اختلاف».

قال الفراء: «وفي قراءة عبد الله: ﴿**وفي اختلاف اللّيل والنهار**﴾ فلهذا يقوّي خفض «اختلاف»[2].

والفراء كما ذكرت سابقاً يلتزم بالسّماع في القراءة، ولا يحاول أن يقرأ بما تجوّزه العربيّة.

---

(١) انظر إعراب القرآن ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤.

(٢) انظر قراءة رقم ٨٢٣٨ في معجم القراءات. ومعاني الفراء ٣/ ٤٥.

وفي هذه القراءة دليل آخر يضمّ إلى الأدلة التي سقتها من قبل في مواضع متعددة.

يقول الفراء: «ولو رفعه رافع [أي رفع واختلاف] فقال: ﴿**واختلافُ الليل والنهار آيات**﴾ يجعل الاختلاف آياتٍ، ولم نسمعه من أحد من القُراء»[1].

* * *

٥ ـ ومن منهج الفراء: أنه إذا عرض قراءة شاذة أو غير شاذة، يحاول أن يفسّرها تفسيراً لغوياً، ليبين المعنى المراد منها، وقد يقوي هذا المعنى بقراءة شاذة بالنسبة للقراءة العامة.

قال الفراء: وقوله: «وهم يخصِّمون»[2] قرأها يحيى بن وثاب: «يَخْصمون»، وقرأها عاصم: «يخصّمون» ينصب الياء، وبكسر الخاء.

ويجوز نصب الخاء، لأن التاء كانت تكون منصوبة، فنقل إعرابها إلى الخاء، والكسر أكثر وأجود.

وقرأها أهل الحجاز: «يَخْصّمون» يشدِّدونه، ويجمعون بين ساكنين.

وهي في قراءة أبيّ بن كعب: «يَخْتصِمون» فهذه حجة لمن يشدّد. وأما معنى يحيى بن وثّاب فيكون على معنى يفعَلون من الخصومة كأنه قال: وهم يتكلمون.

ويكون على وجه آخر: وهم يخصمون: وهم في أنفسهم يَخْصِمون مَنْ وعدهم السّاعة، وهو وجه حسن أي تأخذهم الساعة، لأن المعنى: وهم عند أنفسهم يغلبون مَنْ قال لهم: «إن السّاعة آتية»[3].

ونكتفي بهذه النماذج التي قدّمناها لنوضح منهج الفرّاء في تناوله القراءات القرآنية.

وقد عرفنا في ضوء هذه النماذج أن الفراء:

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٤٥.
(٢) سورة يس: الآية ٤٩.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٧٩.

١ ـ يؤمن بالسّماع في القراءات.

٢ ـ لا يقرأ بما تجوزه العربيّة.

٣ ـ يحترم رسم المصحف، ولا يحاول أن يخرج عنه.

٤ ـ يستدل بالقراءات الشاذة ليقوي بها القراءات العامّة التي قرأ بها الجمهور.

٥ ـ يستشهد بالشعر للاحتجاج.

٦ ـ يوضح معنى القراءات بأقوال نثرية من كلام العرب.

٧ ـ يحاول في كثير من الأحيان أن يفسر معاني الكلمات التي اشتملت عليها القراءات.

٨ ـ يبذل جهده لتوضيح معاني القراءات المختلفة.

٩ ـ القراءة سنة متبعة، فلا يقرأ أحد إلا بما رُوي وسُمِع.

١٠ ـ يستعمل مصطلحات الكوفيين، فحركات البناء عنده يطلق عليها مصطلحات الرفع والنصب والخفض، فلا يفرق في مصطلح الحركات بين حركات الإعراب، وحركات البناء.

ومع هذا المنهج الواضح، فإن الفراء خالف منهجه في كثير من القراءات، وذلك ما أوضحه في النقطة التالية.

* * *

٦ ـ نقد منهج الفراء:

أ ـ يلحّن قراءة أبي جعفر مع أن أبا جعفر له وزنه الكبير في القراءات القرآنيّة، وما قرأ به أبو جعفر قويّ، وإن لم تَرْق قوّته إلى التواتر، ولا يجوز للفراء أن يرمي بعض قراءات أبي جعفر باللحن ما دامت القراءات سنة متبعة.

يقول الفراء في قراءة أبي جعفر المشهورة: ﴿**ليُجزي قوماً بما كانوا يكسبون**﴾[1] ما نصه: «وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي: «ليُجزي قوماً» وهو في الظّاهر لحنٌ»[2].

---

(١) سور الجاثية: الآية ١٤.

(٢) المعاني ٣/٤٦.

ولا أدري لماذا لم ينسب الفراء هذه القراءة لمن قرأ بها، واكتفى بنسبتها إلى بعض القراء من غير تحديد مع أنها قراءة أبي جعفر، وعاصم في رواية وشيبة[1] والأعرج.

ب ـ ويرمي قراءة الحسن بالقبح.

قال الفرّاء: «وقرأ الحسن فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم»[2]، وفيه قُبح في العربية، ويعلّل الفراء هذا القبح بقوله: «لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل إلا ذكرّوه، فقالوا: لم يقم إلاّ جاريتك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلا جاريتك، وذلك أن المتروك «أحد» فـ «أحد» إذا كانت لمؤنث أو مذكر ففعلهما مذكّر، ألا ترى أنك تقول إن قام أحدٌ منهن فاضربه، ولا تقل إن قامت إلا مستكرهاً[3].

ج ـ ومع إيمان الفراء بأن القراءة سنة متبعة، فإن الأساليب النحوية تشده شداً عجيباً لدرجة أنه يشتهي أن يقرأ بهذه الأساليب، وإن كانت القراءة القرآنية لم تنسج على منوالها.

قال الفراء: قرأ يحيى بن وثاب: «والذّين يَجْتنبون كبير الإثم»[4] وفسّر عن ابن عباس أن «كبير الإثم» هو الشّرك، فهذا موافق لمن قرأ كبير الإثم بالتوحيد».

ثم تناول الفراء قراءة الجماعة فقال: «وقرأ العوام: كبائر الإثم والفواحش، فيجعلون كبائر كأنه شيء عام، وهو في الأصل واحد»[5].

ثم قال: «وكأني أستحب لمن قرأ كبائر أن يخفض الفواحش لتكون الكبائر مضافة إلى مجموع إذا كانت جمعاً، قال: وما سمعت أحداً من القرّاء خفض الفواحش»[6].

د ـ والفراء لا يكلف نفسه أحياناً بنسبة القراءة إلى أصحابها مع أن

---

(١) انظر معجم القراءات قراءة رقم ٨٢٥٥.
(٢) سورة الأحقاف: الآية ٢٥.
(٣) المعاني ٣/ ٥٥.
(٤) سورة الشورى: الآية ٣٧.
(٥) معاني الفراء ٣/ ٢٥.
(٦) المصدر نفسه.

أصحابها من القراء السبعة المشهورين، ففي قوله تعالى: ﴿عذاب من رجز أليم﴾[1] يقول الفراء: «قراءة القُرآء بالخفض» مع أن هذه القراءة نسبت إلى أبي عمرو ـ ابن عامر ـ نافع ـ حمزة ـ الكسائي ـ أبي جعفر ـ خلف ـ اليزيدي ـ الحسن ـ الأعمش»[2].

ويعقب الفراء على هذه القراءة بأنه لو قرىء: «أليمٌ» بالرفع لجاز، قال الفراء: «ولو جعل نعتاً للعذاب فرفع لجاز، ولا أدري لماذا جاءت «لو» في حديث الفرّاء مع أن قراءة الرفع متواترة لا تحتاج إلى دليل ومع ذلك شغل الفراء نفسه بالتّدليل على جواز هذه القراءة بقوله: كما قرأت القرّاء: «عاليهم ثياب سندس خُضرٍ» و «خُضرٌ»[3]، وقرءوا: «في لوح محفوظٍ» للوّح، و «محفوظ»[4] للقرآن[5].

وكأن الفراء مع علمه الغزير لم يقع على قراءة الرفع المتواترة، فقال ما قال.

على أي حال كانت، فإن الفراء في معانيه قدم لنا دراسة مستفيضة في حقل القراءات القرآنية.

* * *

٣ ـ الحجة لأبي علي الفارسي:

ذكر أبو عليّ في مقدمة حجّته ابتهالات ودعوات إلى عضد الدولة وتاج الملّة.

ثم ذكر بعد ذلك أن كتابه «الحجة» يدور حول القراءات السبع وحدها، وهي القراءات التي ثبتت في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد.

وبيّن الفارسي في مقدمته أنه لم يكن أول نحوي شرع في الاحتجاج

---

(١) سورة سبأ: الآية ٥.
(٢) انظر معجم القراءات قراءة رقم ٧٠٤٢.
(٣) سورة الإنسان: الآية ٢١.
(٤) سورة البروج: الآية ٢٢.
(٥) المعاني ٢/ ٣٥١، ٣٥٢.

لهذه القراءات فقد سبقه إلى ذلك أبو بكر محمد بن السريّ في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان قد ابتدأ بإملائه.

ولم ينس أبو عليّ أن يبيّن لنا أن منهجه الأمانة في هذا الكتاب، يسند إلى محمد بن السّري ما فسّر من هذه القراءات في كتاب «الحجة»[1].

ولم تكن مقدمة الفارسي في «الحجة» طويلة، واكتفى بالإشارات التي ذكرتها الآن.

وكتاب الحجة شغل أذهان النحاة واللغويين، وكانت آراؤهم حوله مختلفة، فأبو العلاء المعرّي كان يرى أن كتاب «الحجة» أمره خطير، لأنه تصحيح عربيّ للقراءات السبع التي بنكر بعضها كثير من النحاة، وهو من أجل هذا يستحق الثواب الجزيل والأجر العظيم، ولا ثواب أجل من الجنة، ولا أجر أعظم من الفوز بها.

قال أبو العلاء: «وقد كنت رأيت في المحشر شيخاً لنا كان يدرس النحو في الدار العاجلة يعرف بأبي علي الفارسي، وقد امترس قوم يطالبونه ويقولون: تأولت علينا وظلمتنا... إلى أن قال: وإذا جماعة من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأويله فقلت يا قوم: إنّ هذه أمور هينة، فلا تعنتوا هذا الشيخ فإنه يمت بكتابه في القرآن المعروف بكتاب «الحجة» وأنه ما سفك لكم دماً، ولا احتجن عنكم مالاً، فتفرقوا عنه»[2].

وابن جني يرى في كتابه «المحتسب» أن «الحجة» للفارسي مجفو عند القراء، ولعل ذلك لكثرة استطراداته، وعدم تناسقه، وتطويله المخل مما ينفر النفس ويرهق العقل، ولذا قال ابن جني:

«وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب «الحجة»، وظاهر أمره أنه لأصحاب القراءة، وفيه أشياء كثيرة قلّما ينتصف فيها لكثير ممن يدعي هذا

---

(١) انظر مقدمة الحجة نسخة مصورة رقم ٤٦٣ ـ قراءات ـ دار الكتب.

(٢) رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، تحقيق الدكتورة بنت الشاطىء: ص ١٤٥، ط دار المعارف بمصر.

العلم حتى أنه مجفو عند القراء»[1].

وقال ابن جني في موضع آخر من المحتسب ينقد الحجة نقداً صريحاً:

«وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب «الحجة» في قراءة السبعة فأغمضه، وأطاله حتى منع كثيراً ممن يدعي العربية فضلاً على القراءة منه وأجفاهم عنه»[2].

ومع صعوبة الحجة ومع ما فيه من التطويل المنفر، فإن العلماء لم تنقطع روايتهم له، واشتغالهم به، وهذا يرجع إلى أن كتاب الحجة لا يسبر غوره، ولا يصل إلى عمقه إلا الأفذاذ من الرجال، ومن هنا كان سر اشتغالهم به ودراستهم له، «فمحمد بن عثمان بن بلبل أبو عبد الله» لغوي نحوي، صحب السيرافي والفارسي، وروى عنه كتاب الحجة في القراءات، وسمعه ابن بشران النحوي[3].

ومكي بن أبي طالب محمد ويقال له: حموش... كان إماماً عالماً بوجوه القراءات، له منتخب الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي ثلاثون جزءاً[4]، والملك المعظم عيسى: قرأ الأدب والنحو على تاج الدين الكندي، فأخذ عنه كتاب سيبويه، وشرحه الكبير للسيرافي والحجة في القراءات لأبي علي الفارسي[5].

منهج أبي علي في الاحتجاج:

١ ـ يحاول أبو علي في الاحتجاج بالقراءات السبع أن يسند القراءات إلى أصحابها فيقول مثلاً في قوله تعالى: ﴿**ولا تقبل منها شفاعة**﴾[6]: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: لا تُقْبل بالتاء، وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: لا يقبل بالياء. وروى يحيى بن آدم وابن أبي أُمية والكسائي وغيرهم عن أبي بكر وحفص عن عاصم بالياء، وروى الحسيني

---

(١) المحتسب: ص ٢٣٦، نسخة رقم ٣٧٩ تفسير تيمور.
(٢) المحتسب: ص ٢٨٨، رقم ٣٧٩، تفسير تيمور.
(٣) معجم الأدباء جـ ١٨ ص ٢٤٩.
(٤) معجم الأدباء جـ ١٩ ص ١٦٩.
(٥) معجم الأدباء جـ ٦ ص ٢٦٧.
(٦) البقرة ٤٨.

عن أبي بكر عن عاصم بالتاء[1].

٢ ـ قد يعرض لمعنى الآية، لأن الإعراب فرع المعنى فيقول في نفس الآية:

قال أبو علي: المعنى في قوله: لا يقبل منها شفاعة، لا يقبل فيه منها شفاعة، ثم يستدل على هذا المعنى بآية أخرى قريبة منها فيقول: فمن ذهب إلى أن فيه محذوفة من قوله: «واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً»[2]. جعل «فيه» محذوفة بعد قوله يقبل.

ومن ذهب إلى أنه حذف الجار وأوصل الفعل إلى المفعول ثم حذف الراجع من الصفة كما يحذف من الصلة كان مذهبه في قوله: لا يقبل أيضاً مثله[3].

٣ ـ الاستطراد: ومن منهج أبي علي في الحجة كثرة الاستطراد.

وبعد رحلة طويلة فيه يرجع مرة أخرى إلى المعنى الذي كان يقرره أولاً، ومن أجل ذلك لا بد للدارس للحجة والقارىء فيه أن يملك أعصابه وإلا ما أفاد شيئاً منهُ.

ومن أمثلة الاستطراد في هذه الآية (نفسها، الحديث عن الشفاعة ومعناها: ولمن تكون هذه الشفاعة، فإذا وفّى الموضوع حقه رجع إلى النحو والإعراب.

فقال: والضمير في منها من قوله: «ولا يقبل منها عائد إلى ﴿نفس﴾ على اللفظ وفي قوله: ﴿ولا هم ينصرون﴾ على المعنى، لأنه ليس المراد المفرد: فلذلك جمع»[4].

٤ ـ الاحتجاج لهذه القراءات من وجهة النحو والإعراب فيقول في الآية نفسها:

فأما حجة من قال: ولا تقبل، فالحق علامة التأنيث، فهي أن الاسم

---

(١) الحجة جـ ٢ لوحة ٤٦، نسخة مصورة، رقم ٤٦٣ ـ دار الكتب.

(٢) البقرة ٤٨، ١٢٣.

(٣) الحجة: جـ ٢، لوحة ٤٦.

(٤) الحجة: جـ ٢، لوحة ٤٨.

الذي أسند إليه هذا الفعل مؤنث، فيلزم أن يلحق المسند أيضاً علامة التأنيث ليؤذن لحاق العلامة بتأنيث الاسم، كما ألحق الفعل حيث ألحق ليؤذن بأن الخبر معرفة، أو قريب من المعرفة.

وحجة من لم يلحق أن التأنيث في الاسم ليس بحقيقي، وإذا كان كذلك حمل على المعنى فذكّر، ألا ترى أن الشفاعة والشفع بمنزلة، كما أن الوعظ والموعظة والصيحة والصوت كذلك.

٥ ـ الاستدلال بالقرآن على القرآن، وذلك كاستدلاله لمن لم يلحق تاء التأنيث بالفعل في الآية. يقول: وقد قال: ﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾[1] ﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحة﴾[2] فكما لم تلحق العلامة هنا كذلك يحسن ألا تلحق في قوله: ﴿ولا تقبل﴾ لاتفاق الجميع في أن ذلك تأنيث غير حقيقي وكلا الأمرين قد جاء في التنزيل كما رأيت.

٦ ـ وقد يلجأ إلى كلام العرب المسموع ليقوي به وجه القراءة فيقول في الموضع نفسه:

ومما يقوي التذكير أنه قد فصل بين الفعل والفاعل بقوله: (منها) والتذكير يحسن مع الفصل كما حكى من قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة، فإذا جاء التذكير الحقيقي مع الفصل فغيره أجدر بذلك.

٧ ـ ومن منهج أبي علي في حجته التعرض لآراء النحاة، ونقد بعضها إذا لم يكن لها سند أو دليل: استمع إليه يوجه نقده المر إلى أحمد بن يحيى:

قال: فأما ما قاله أحمد بن يحيى من أن التذكير أجود لقول ابن مسعود: ذكّروا القرآن، فإن قول ابن مسعود لا يخلو من أن يريد به التذكير الذي هو خلاف التأنيث أو يريد به معنى غير ذلك، فإن أراد به خلاف

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧٥.

(٢) سورة هود: الآية ٦٧.

التأنيث فليس يخلو من أن يريد ذكروا فيه التأنيث الذي هو غير حقيقي أو التأنيث الذي هو حقيقي فلا يجوز أن يريد التأنيث الذي هو غير حقيقي لأن ذلك قد جاء منه في القرآن ما يكاد لا يحصى كثرة كقوله: ﴿**وللدار الآخرة**﴾[1] وكقوله: ﴿**النار وعدها الله**﴾[2] وقوله: ﴿**والتفت الساق بالساق**﴾[3].. إلخ. فإذا أثبت هذا النحو في القرآن على الكثرة التي نراها لم يجز أن يريد هذا، وإذا لم يجز أن يريد ذلك كانت إرادته به التأنيث الحقيقي أبعد، كقوله: ﴿**إذ قالت امرأة عمران**﴾[4] وقوله: ﴿**ومريم ابنت عمران التي أحصنت فرجها**﴾[5]. ﴿**كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما**﴾[6] ﴿**وقالت لأخته قصيه**﴾[7] ﴿**فبصرت به عن جنب**﴾[8].

فإن قلت: إنما يريد إذا احتمل الشيء التأنيث والتذكير فاستعملوا التذكير وغلبوه قيل أيضاً هذا لا يستقيم. ألا ترى أن فيما تلونا ﴿**والنخل باسقات**﴾[9] ﴿**كأنهم أعجاز نخل خاوية**﴾[10] فأنث مع جواز التذكير منه يدلك على ذلك قوله في الأخرى: ﴿**أعجاز نخل منقعر**﴾[11] وقوله: ﴿**من الشجر الأخضر ناراً**﴾[12] ولم يقل الخضرة ولا الخضراء وقوله: ﴿**السحاب الثقال**﴾[13] ولم يقل الثقيل كما قال منقعر، فهذه المواضع يعلم منها أن ما ذكرت ليس بمراد، ولا مذهب، فإذاً لا يصح أن يريد بقوله ذكروا القرآن الذي هو خلاف التأنيث، وإذا لم يرد ذلك كان معنى غيره.

٨ ـ ومن طبيعة أبي علي الفارسي في منهجه أنه إذا هدم رأياً، أو قوض بنياناً لا يتركه على حاله بل يحاول أن يهدم ليبني، ويقوض ليشيد يدلّ على ذلك أنه بعد أن هدم رأي أحمد بن يحيى بنى رأيه على أساس

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٣٢.
(٢) سورة الحج: الآية ٧٢.
(٣) سورة القيامة: الآية ٢٩.
(٤) سورة آل عمران: الآية ٣٥.
(٥) سورة التحريم: الآية ١٢.
(٦) سورة التحريم: الآية ١٠.
(٧) سورة القصص: الآية ١١.
(٨) سورة القصص: الآية ١١.
(٩) سورة ق: الآية ١٠ .
(١٠) سورة الحاقة: الآية ٧.
(١١) سورة القمر: الآية ٢٠.
(١٢) سورة يس: الآية ٨٠.
(١٣) سورة الرعد: الآية ١٢.

آخر، وأشاده على دعائم ثابتة فقال في الموضع نفسه: «فمما يجوز أن يصرف إليه قول ابن مسعود: أن يريد به الموعظة والدعاء إليه كما قال: ﴿**فذكر بالقرآن من يخاف وعيد**﴾[1]» ثم أخذ يأتي بالدليل تلو الدليل على ما يريد أن يقول، والاستطراد شعاره في هذه الأدلة التي عمادها القرآن الكريم إلى أن قال:

«ويمكن أن يكون معنى قوله: ذكروا القرآن أي لا تجحدوه، ولا تنكروه كما أنكره من قال فيه: ﴿**أساطير الأولين**﴾[2] لإطلاقهم عليه لفظ التأنيث فهؤلاء لم يذكروه، لكنهم أنثوه بإطلاقهم التأنيث على ما كان مؤنث اللفظ كقوله: ﴿**إن يدعون من دونه إلا إناثاً**﴾[3] فإناث جمع أنثى وإنما يعني به اتخذوه آلهة كقوله: ﴿**أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى**[4]﴾»[5].

٩ ـ هذا، ومنهج أبي علي في تناوله للقراءات والاحتجاج بها يقوم على أساس من المنطق والفلسفة فهو يقتل المسألة بحثاً، ويعتمد لها من الأدلة المنطقية والنقلية ما يسند رأيه، ويقوي حجته.

من هذا العرض لهذه الآيات التي تناولها أبو علي الفارسي من وجهة القراءات التي قرئت بها وضح لنا منهجه، وهو لا يتغير ولا يتبدل في جميع الآيات التي تناولها، وهذا المنهج تلمسه ـ في كل الآيات التي عرض لها.

صور من احتجاج أبي علي للقراءات السبع:

١ ـ ﴿**يغفر لكم خطاياكم**﴾[6] قال: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم وحمزة، والكسائي نغفر لكم بالنون، وقرأ نافع: ويغفر لكم بياء

---

(١) سورة ق: الآية ٤٥.
(٢) سورة الفرقان: الآية ٥.
(٣) سورة النساء: الآية ١١٧.
(٤) سورة النجم: الآيات ١٩، ٢٠.
(٥) الحجة: جـ ٢، من لوحة ٤٨ إلى لوحة ٥٣.
(٦) سورة البقرة: الآية ٥٨.

مضمومة لم يسم فاعله، وقرأ ابن عامر: تغفر لكم مضمومة التاء...

قال أبو علي حجة من قال: ﴿نغفر لكم﴾ أنه أشكل بما قبله، ألا ترى أن قبله: ﴿وإذ قلنا ادخلوا هذه﴾ فكأنه قال: قلنا ادخلوا نغفر.

وحجة من قال: يُغفر أنه يؤول إلى هذا المعنى، فيعلم من الفحوى أن ذنوب المكلفين، وخطاياهم لا يغفرها إلا الله. وكذلك قول من قرأ: «تُغفر» لأن من قال: «نغفر» لم يثبت علامة التأنيث في الفعل لتقدمه، كما لم يثبت لذلك في نحو قوله: ﴿وقال نسوة في المدينة﴾[1].

ومن قال: تغفر فلأن علامة التأنيث قد ثبتت في هذا النحو نحو قوله: ﴿قالت الأعراب﴾[2] وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل. قال: ﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحة﴾[3] وفي موضع: ﴿فأخذتهم الصيحة﴾[4] والأمران جميعاً كثيران[5].

٢ ـ ﴿فأمتعه قليلاً﴾ قال أبو علي:

اختلفوا في تسكين الميم وكسر التاء وتحريك الميم وتشديد التاء في قوله تعالى: ﴿فأمتعه قليلا﴾[6].

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿فأمتعه قليلاً﴾ خفيفة من أمتعت ـ وقرأ الباقون: ﴿فأمتعه﴾ مشددة التاء من متّعت.

قال أبو علي: التشديد أولى، لأن التنزيل عليه، قال تعالى: ﴿فعقروها فقال تمتّعوا في داركم﴾[7] فتمتع مطاوع متع، وعامة ما في التنزيل على التثقيل. قال جل اسمه: ﴿يمتعكم متاعاً حسناً﴾[8] ﴿كمن متعناه متاع الحياة الدنيا﴾[9] فكما أن هذه الألفاظ على متّع دون أمتع،

---

(١) سورة يوسف: الآية ٣٠.
(٢) سورة الحجرات: الآية ١٤.
(٣) سورة هود: الآية ٦٧.
(٤) سورة الحجر: الآية ٧٣.
(٥) الحجة: ج ٢، لوحة ٨٥.
(٦) سورة البقرة: الآية ١٢٦.
(٧) سورة هود: الآية ٦٥.
(٨) سورة هود: الآية ٣.
(٩) سورة القصص: الآية ٦١.

فكذلك الأولى بالمختلف فيه أن يكون على متّع دون أمتع.

ووجه قراءة ابن عامر أن أمتع لغة، وأن فَعَّل يجري في هذا النحو مجرى أفعل نحو: فرّحته، وأفرحته، ونزّلته، وأنزلته ـ وزعموا أن في حرف عبد الله ﴿وأنزل الملائكة تنزيلا﴾[1].

وأنشدوا للراعي.

خليلين من شعبين شتى تجاورا قليلاً[2] وكانا بالتفرق أمتعا[3]

٣ ـ ﴿ليس البر﴾[4] قال أبو علي: اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله تعالى: ﴿ليس البر﴾ فقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة ﴿ليس البَر﴾ بنصب الراء، وروى هبيرة عن حفص، عن عاصم أنه كان يقرأ بالنصب والرفع، وقرأ الباقون «البر» رفع.

قال أبو علي: كلا المذهبين حسن، لأنّ كل واحد من الاسمين اسم «ليس» وخبرها معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافآ في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً كما تتكافأ النكرتان.

ومن حجة من رفع البر أن يكون البر الفاعل أولى، لأن«ليس»تشبه الفعل، وكون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده.

ألا ترى أنك تقول: قام زيد، فتلى الاسم الفعل، ونقول: ضرب غلامه زيد فيكون التقدير بالغلام التأخير، ولولا أن الفاعل أخصّ بهذا الموضوع لم يجز هذا، كما لم يجز في الفاعل ضرب غلامُه زيداً حيث لم يجز في الفاعل تقدير التأخير كما جاز في المفعول به لوقوع الفاعل في الموضع الذي هو أخص به.

ومن حجة من رفع البر أن يكون البر الفاعل أولى، لأن «ليس» تشبه قال في هذا النحو: أن يكون الاسم «أن» وصلتها أولى وأحسن لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف، كما لا يوصف المضمر، فكأنه اجتمع مضمر

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٢٥.
(٢) اللسان: جـ ١٠ ص ٢٠٨.
(٣) الحجة: جـ ٢، لوحة ٣٣٧.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

ومظهر، والأولى إذا اجتمع مضمر ومظهر أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر، وكذلك إذا اجتمع «أن» مع مظهر غيره كان أن يكون «أن» الاسم، والمظهر الخبر أولى[1].

٤ ـ الحجة لابن خالويه[2]:

كان أبو علي الفارسي، وابن خالويه متعاصرين، فأبو علي الفارسي ذهب إلى حلب، وعاش في بغداد إلى أن توفي سنة ٣٧٧ هـ، وابن خالويه ذهب إلى بغداد لطلب العلم سنة أربع عشرة، وثلاثمائة[3].

وابن خالويه كان متأثراً بالقراءات، ذلك لأنه قرأ القراءات في بغداد على ابن مجاهد، جامع السبع[4].

منهج ابن خالويه في الحجة:

يتفق كتاب الحجة لابن خالويه مع كتاب الحجة للفارسي في أن كلاً منهما احتجاج للقراءات السبع غير أن منهج ابن خالويه مختلف عن منهج الفارسي في طريقة معالجة نصوص القراءات.

فأبو علي الفارسي ـ كما بيّنت ـ يؤثر الاستطراد، والإطالة، وابن خالويه يؤثر الإيجاز، فيقول في مقدمة كتابه «وقاصد قصد الإبانة في اقتصار من غير إطالة ولا إكثار»[5].

وأسلوب أبي علي الفارسي يقوم على المنطق والأقيسة مما يصعب على

---

(١) الحجة: جـ ٢، لوحة ٣٩٥، وقد طبع من حجة أبي علي الجزء الأول فقط (المؤسسة المصرية).

(٢) ترجمته بالبغية: ص ٢٣١.

(٣) انظر: البغية: ص ٢١٦، ترجمة أبي علي الفارسي، وص ٢٣١، ترجمة ابن خالويه.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٣١.

(٥) الحجة لابن خالويه، ورقة ١، مخطوط رقم ١٩٥٢٣ ب، حققه المؤلف فيما بعد وطبع أربع طبعات بدار الشروق في بيروت وطبعة خامسة بمؤسسة الرسالة بيروت.

الأفهام أن تسبر غوره في بعض الأحيان على حين أن أسلوب ابن خالويه يتجلى في لفظ بيِّن جذل، ومقال واضح سهل، ليقرب على مريده[1].

ومن منهج ابن خالويه في كتاب «الحجة»: ذكر وجوه الاختلاف بين القراء في القراءات فحسب، وعدم التعرض للقراءات التي اتفقوا فيها يقول: «وأنا بعون الله ذاكر في كتابي هذا ما احتج به أهل صناعة النحو لهم في معاني اختلافهم، وتارك ذكر اجتماعهم وائتلافهم فيه»[2].

ومن منهجه أيضاً الاعتماد «على ذكر القراءة المشهورة، والعدول عن الروايات الشاذة المنكورة»[3].

مثال يوضح المنهج:

رأيت أن أسجل مثالاً تتجلى فيه خصائص منهج ابن خالويه فعرضت للآية التي عرض لها الفارسي، واستدللنا بها على بيان خصائص منهجه وهي قوله تعالى: ﴿**ولا تقبل منها شفاعة**﴾[4].

قال ابن خالويه: يقرأ بالياء والتاء، فالحجة لمن قرأ بالتاء أنه دل بها على تأنيث الشفاعة، ولمن قرأ بالياء ثلاث حجج.

أولاهن: أنه لما فصل بين الفعل والاسم بفاصل جعله عوضاً من تأنيث الفعل.

والثانية: أن تأنيث الشفاعة لا حقيقة له، ولا معنى تحته، فتأنيثه وتذكيره سيان.

والثالثة: قول ابن مسعود: «إذا اختلفتم في التاء والياء، فاجعلوه بالياء»[5].

كان ابن خالويه صادقاً في منهجه الصدق كله، فالإيجاز رائده، والوضوح ديدنه، وعدم الاستطراد شعاره، على خلاف الفارسي الذي تناول هذا الآية في أكثر من سبع ورقات في كتابه «الحجة».

---

(١) المصدر السابق والصفحة.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) الحجة لابن خالويه، ورقة ١.
(٤) سورة البقرة: الآية ٤٨.
(٥) الحجة، ورقة ٨.

هذا المنهج الذي فرضه ابن خالويه على نفسه جعله يمر بقول ابن مسعود السابق ذكره من غير تعليق وتفنيد، على حين تناوله الفارسي في بحث شيق، وتحليل جميل.

صور من احتجاج ابن خالويه للقراءات السبع:

١ ـ الاحتجاج لأبي عمرو: قال في قوله تعالى: ﴿**يغفر لكم خطاياكم**﴾[١] أدغم أبو عمرو وحده الراء في اللام من يغفر لكم وما شاكله في القرآن وهو ضعيف عند البصريين.

والحجة في ذلك لما كانت تدغم اللام في الراء: ﴿**وقل رب**﴾[٢]، ﴿**بل ران**﴾[٣] كانت الراء بهذه المثابة تدغم في اللام[٤].

٢ ـ ويحتج لابن عامر في قراءته: ﴿**قالوا اتخذ الله ولداً**﴾[٥] بغير واو فيقول: والحجة له أنه استأنف القول مخبراً به، ولم يعطفه على ما قبله. وقرأ الباقون بالواو، والحجة لهم أنهم عطفوا جملة على جملة وأتوا الكلام متصلاً بعضه ببعض، وكل من كلام العرب[٦].

٣ ـ وينتصر للكوفيين ـ لأنه كان يميل إليهم ـ في قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[٧] فيقول: ﴿**والأرحام**﴾ يقرأ بالنصب والخفض، فالحجة لمن نصب أنه عطفه على الله تعالى، وأراد: واتقوا الأرحام لا تقطعوها فهذا وجه القراءة عند البصريين، لأنهم أنكروا الخفض، ولحنوا القارىء به وأبطلوه من وجوه:

أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على مضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض، لأنه معه كشيء واحد، لا ينفرد منه، ولا يحال بينه وبينه، ولا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض، والعلة في ذلك أنه لما كان العطف على المضمر المرفوع قبيحاً حتى يؤكد، لم يكن بعد القبح إلا الامتناع.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٥٨.
(٢) سورة طه: الآية ١١٤.
(٣) سورة المطففين: الآية ١٤.
(٤) الحجة، ورقة ١٠.
(٥) سورة البقرة: الآية ١١٦.
(٦) الحجة، ورقة ١٤.
(٧) سورة النساء: الآية ١.

وأيضاً فإن النبي ﷺ نهانا أن نحلف بغير الله، فكيف ننهى عن شيء ونؤتى به؟ وإنما يجوز مثل ذلك في نظم الشعر ووزنه اضطراراً كما قال الشاعر:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك، والأيام من عجب

وليس في القرآن بحمد الله موضع اضطرار، هذا احتجاج البصريين.

فأما الكوفيون: فأجازوا الخفض، واحتجوا للقارىء بأنه أضمر الخافض، واستدلوا بأن العجاج كان إذا قيل له: كما تجدك؟ يقول: خيرٍ عافاك الله، يريد بخير.

وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا، ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم وأنشدوا:

رسمِ دار وقفت في طلله[1] كدت أقضي الحياة من جلله

أراد ورب رسم دار، إلا أنهم مع إجازتهم ذلك، واحتجاجهم للقارىء به يختارون النصب في القراءة[2].

٤ ـ ويحتج لإثبات الألف وطرحها من قوله تعالى: ﴿أو لامستم النساء﴾[3] فيقول: فالحجة لمن أثبتها أنه جعل الفعل للرجل والمرأة، ودليله أن فعل الاثنين لم يأت عن فصحاء العرب إلا بفاعلت، وبالمفاعلة، وأوضح الأدلة على ذلك قولهم: جامعت المرأة، ولم يقل جمعت.

والحجة لمن طرحها. أنه جعله فعلاً للرجل دون المرأة، ودليله قوله تعالى: ﴿إذا نكحتم المؤمنات﴾[4] ولم يقل: ناكحتم. وكل قد ذهب من العربية مذهباً أبان عن فضله وفصاحته[5].

٥ ـ ويحتج لقراءة قنبل في قوله تعالى: ﴿إنه من يتق ويصبر﴾[6]

---

(١) البيت في اللسان: ج ١٣ ص ١٢٧، وينسب هذا البيت لجميل، اللسان.
(٢) الحجة، ورقة ٢٩، ٣٠.
(٣) سورة المائدة: الآية ٦.
(٤) سورة الأحزاب: الآية ٤٩.
(٥) الحجة، ورقة ٣٢.
(٦) سورة يوسف: الآية ٩٠.

فيقول: القراءة بكسر القاف، وحذف الياء علامة للجزم بالشرط إلا ما رواه قنبل عن ابن كثير بإثبات الياء، وله في إثباتها وجهان:

أحدهما: أنه من العرب من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح، فيقول: لم يأتي زيد، وأنشد:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

والاختيار في مثل هذا حذف الياء للجازم، لأن دخول الجازم على الأفعال يحذف الحركات الدالة على الرفع إذا وجدها، فإن عدمها لعلة حذفت الحروف التي تولدت منها الحركات، لأنها قامت مقامها، ودلت على ما كانت الحركات تدل عليه، وإنما يجوز إثباتها مع الجازم في ضرورة الشاعر:

والوجه الثاني: أنه أسقط الياء لدخول الجازم، ثم أبقى القاف على كسرتها وأشبعها لفظاً، فحدثت الياء للإشباع[1].

٦ ـ ويستدل بالقرآن والشعر لتقوية احتجاجه في قوله تعالى: ﴿**يدخله جنات**﴾[2] فيقول: يقرأ بالنون والياء، وكذلك: ﴿**يدخله ناراً**﴾[3] فالحجة لمن قرأهما بالياء قوله تعالى في أول الكلام ﴿**ومن يطع الله يدخله**﴾ ولو كان بالنون لقال: ومن يطعنا.

والحجة لمن قرأهما بالنون أن العرب ترجع من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى: ﴿**حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم**﴾[4] ولم يقل بكم. ومن ذلك قول عنترة:

حلت بأرض الزائرين فأصبحت[5] عسراً على طلابك ابنة مخرم[6]

---

(١) الحجة، ورقة ٧٢.
(٢) سورة النساء: الآية ١٣.
(٣) سورة النساء: الآية ١٤.
(٤) سورة يونس: الآية ٢٢.
(٥) ويروى شطّت مزار العاشقين فأصبحت (المعلقات السبع تحقيق الشنقيطي)، مطبعة الموسوعات، سنة ١٣١٩ هـ.
(٦) الحجة، ورقة ٣٠.

٧ ـ ويحتج لقراءة النصب والرفع في قوله تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا﴾[١] قال: يقرأ البر بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع أنه جعله اسم ليس، والخبر أن تولوا لأن معناه توليتكم.

والحجة لمن قرأ بالنصب أنه جعله خبر ليس، والاسم أن تولوا، ودليله أن «ليس» وأخواتها، إذا أتى بعدهن معرفتان، كنت مخيراً فيهما، وإن أتى بعدهن معرفة ونكرة، كان الاختيار أن تجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر[٢].

٨ ـ ويحتج لقراءة الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿وصية لأزواجهم﴾[٣] فيقول: يقرأ بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع أنه أراد فلتكن وصية، أو فأمرنا وصية، ودليله قراءة عبدالله: «فالوصية لأزواجهم متاعاً» والحجة لمن نصب أنها مصدر، والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت مواقع الأمر كقوله: «فضرب الرقاب»[٤]، ومنه قول الراجز:

شكا إلى جملي طول السرى صبراً جميلاً، فكلانا مبتلي[٥]

* * *

٥ ـ المحتسب لابن جني:

لئن كان كتابا «الحجة» لأبي علي، والحجة لابن خالويه في «الاحتجاج للقراءات السبع» التي اختارها ابن مجاهد فإن كتاب «المحتسب» لابن جني في الاحتجاج للقراءات الشاذة.

ولم ينس ابن جني في مقدمته الطويلة ـ أن يبيّن لنا لِمَ أَقدم على هذا الميدان الوعر؟ فيقول: «القراءات على ضربين: ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بقراءات السبع، وهو بشهرته غان عن تحديده.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٧.
(٢) الحجة، ورقة ١٦.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.
(٤) سورة محمد: الآية ٤.
(٥) الحجة، ورقة ١٩.

وضرب تعدّي ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرَّائه، محفوف بالروايات من إمامه ورواته، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه[1].

فابن جني يرى أن هذا الشاذ الذي خرج عن القراءات السبع موثوق به لأنه يقوم على سند من الرواية من ناحية، ومساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه من ناحية أخرى.

ويقول في موضع آخر من مقدمته مبيناً لِمَ اتجه إلى الاحتجاج للشاذ؟ فيقول: «غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه.. ثم قال: والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ، والله تعالى يقول: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾[2]، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وآخذه هو الآخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن نرفضه ونجتنبه»؟[3].

ويذكر ابن جني في مقدمته أن علماء القراءات والنحو قبله لم يهتموا بهذه القراءات الشاذة ذلك لأنهم: «لم يضعوا للحِجاج كتاباً فيه، ولا أوْلوه طرفاً من القول عليه، وإنما ذكروه مروياً مسلماً، مجموعاً أو متفرقاً، وربما اعتزموا الحرف منه، فقالوا القول المقنع فيه، فأما أن يفردوا له كتاباً مقصوراً عليه، ويتجردوا للانتصار له، ويوضحوا أسراره وعلله فلا نعلمه»[4].

على أن ابن جني دفعته الأمانة العلمية ـ حتى لا يظن أحد أن هذا العمل لم يرد على خاطر نحوي قبله ـ إلى أن يقول: «على أن أبا علي

---

(١) المحتسب لابن جني: ص ٣، ٤، مخطوط رقم ٣٧٩، تفسير تيمور بتصرف. طبع في جزأين (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٢) سورة الحشر: الآية ٧.

(٣) المحتسب: ص ٤، ٥، بتصرف.

(٤) المحتسب: ص ٦.

رحمه الله قد كان وقتاً حدّث نفسه بعمله ـ يقصد الاحتجاج للقراءات الشاذة ـ وهمّ أن يضع يده فيه، ويبدأ به، واعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت هفواته بينه وبينه»[1] ثم قال: «وأنا بإذن الله بادىء بكتاب أذكر فيه أحوال ما شذ عن السبعة، وقائل في معناه مما يريه الله عز اسمه، وإياه أستعين، وهو نعم الوكيل»[2].

منهج ابن جني في المحتسب:

١ ـ ويبيّن ابن جني منهجه في «المحتسب» فيقول: «إن كتابنا هذا ليس موضوعاً على جميع كافة القراءات الشاذة عن قراءة السبعة، وإنما الغرض فيه ما لطفت صنعته، وأعربت طريقته، ثم قال: وهو هذا الذي نحن على سمته أعني ما شذ عن السبعة، وغمض عن ظاهر الصنعة، هو المعتمد المعول عليه.. ونحن نُورِدُ ذلك على ما رويناه، ثم على ما صح عندنا من طريق رواية غيرنا له»[3].

٢ ـ وابن جني رجل الأمانة العلمية لا ينسى أن يبيّن المصادر التي اعتمد عليها في تناوله للقراءات الشاذة فيقول: «على أننا ننحى فيه على كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة... ثم قال: وهو أثبت في النفس من كثير من الشواذ المحكية عمن ليست له روايته، ولا توفيقه ولا هدايته».

ولم يكتف ابن جني بما روى عن ابن مجاهد، بل أخذ عن غيره فقال: «فأما ما رويناه في ذلك فكتاب أبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني رحمه الله، وكما أخذ عن أبي حاتم، أخذ كذلك عن قطرب فقال: ورويناً أيضاً من كتاب أبي علي محمد بن المستنير قطرب من هذه الشواذ قدراً كبيراً، غير أن كتاب أبي حاتم أجمع من كتاب قطرب من حيث كان مقصوراً على ذكر القراءات عارياً من الإسهاب في التعليل[4].

---

(١) المحتسب: ج ١ ص ٦، ٧. (٢) المحتسب: ص ٧.
(٣) المحتسب: ج ١ ص ٨، بتصرّف. (٤) المحتسب: ج ١ ص ٨، بتصرّف.

ومن مصادره أيضاً: «كتاب المعاني عن أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج سماعاً منه، ومعاني الفراء عن ابن مجاهد عن الفراء. واعتمد على مصادر أخرى غير ما ذكر فقال: وروينا غير ذلك مما سنذكر سنده وقت إحضاره»[1].

٣ ـ ومن منهج ابن جني في المحتسب السهولة، وعدم التعقيد حتى لا يكون كالحجة للفارسي يبتعد عنه الدارسون لتعقيداته وفلسفته فيقول: «إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليحظوا به، ولا ينأوا عن فهمه، فإن أبا علي رحمه الله عمل كتاب «الحجة» في القراءات فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء. ونحن بالله، وله، وإليه، وهو حسبنا»[2].

وهذه العبارة الأخيرة التي ابتهل فيها إلى الله هزت أوتار قلبي، لأن ذكرها في هذا الموطن يشير إلى أن هذا العمل يجب أن يكون لله وحده، لأننا نحيا به ونعيش من أجله، ونحشر إليه، ومن ثم يجب الابتعاد عن الغموض والفلسفة والتعليل في هذه القراءات حتى ينتفع بها القراء.

ولعل في تسمية كتاب «المحتسب» إشارة تدل على ذلك، وأنه لا يريد إلا القربى لله تعالى.

صور من احتجاج ابن جني للقراءات الشاذة:

١ ـ يناقش سيبويه في حرارة لأنه لم يستطع تخريج إحدى القراءات الشاذة وصمت إزاءها.

قال ابن جني في قوله تعالى: ﴿**أفمن أسس بنيانه عن تقوى من الله ورضوان**﴾[3]: من ذلك ما حكاه ابن سلام قال: قال سيبويه: كان

---

(١) المصدر السابق: ص ١٠.
(٢) المصدر السابق: ص ٦.
(٣) سورة التوبة: الآية ١٠٩.

عيسى بن عمر يقرأ على تقوىً من الله، قلت: على أي شيء نون؟، قال: لا أدري ولا أعرفه، قلت: فهل نون أحد غيره؟ قال: لا.

قال أبو الفتح: أخبرنا بهذه الحكاية أبو جعفر بن محمد بن علي بن الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن حباب عن محمد بن سلام.

«وأما التنوين فإنه وإن كان غير مسموع إلا في هذه القراءات فإن قياسه أن تكون ألفه للإلحاق، لا للتأنيث، كتترىً فيمن نون، وجعلها ملحقة بجعفر.

وكان الأشبه بقدر سيبويه ألا يقف في قياس ذلك وألا يقول: لا أدري، ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد، ورويناها عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها.

فأما أن يقول سيبويه: لم يقرأ بها أحد فجائز يعني فيما سمعه لكن، لا عذر له في أن يقول: لا أدري لأن قياس ذلك أخف وأسهل على ما شرحنا من كون ألفه للإلحاق»[1].

٢ ـ ويناقش ابن مجاهد في قراءة طلحة بن سليمان:

قال ابن جني: «ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان: ﴿**أينما تكونوا يدرككم الموت**﴾[2] برفع الكافين.

قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية.

قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر، لأنه ليس بمردود، لأنه قد جاء عنهم: ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى. ثم أخذ ابن جني يخرّج هذه القراءة، فقال: وذلك أنه على حذف الفاء كأنه قال: فيدرككم الموت ومثله بيت الكتاب:

من يفعل[3] الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

---

(١) المحتسب: ج ١ ص ٣٧٩. (٢) سورة النساء: ٧٨.

(٣) البيت من شواهد سيبويه (الدرر اللوامع).

أي فالله يشكرها»[1].

٣ ـ ومن القراءات الشاذة التي احتج لها ابن جني قراءات مرجعها إلى اللغات، وذلك كاحتجاجه لقراءة أبي عمرو: ﴿في قلوبهم مزض﴾[2].

قال ابن جني، قال ابن دريد، عن أبي حاتم، عن الأصمعي، عن أبي عمرو: ﴿في قلوبهم مرض﴾ ساكنة.

قال أبو الفتح: لا يجوز أن يكون مرض مخففاً من مرض، لأن المفتوح لا يخفف وإنما ذلك في المكسور والمضموم كإبل، وفخذ، وطنب، وعضد، ثم قال: والقرآن يتخير له، ولا يتخير عليه.

وينبغي أن يكون مرض هذا الساكن لغة في مرض المتحرك، كالحلَب والحَلبْ، والطرْد والطرَد، ثم قال: وقد دللنا في كتابنا الخصائص على تقاود الفتح والسكون، ولأنهما يكادان يجريان مجرى واحداً في عدة أماكن[3].

وكقراءة عمرو بن عبيد، وعلي، وعكرمة، وابن مسعود، وابن عباس ﴿ربيون﴾[4] بضم الراء. وقرأ بفتحها ابن عباس فيما رواه قتادة عنه، قال أبو الفتح: الضم في ﴿ربيون﴾ تميمية، والكسر أيضاً لغة.

٤ ـ ومن القراءات التي استعمل فيها الأصل المرفوض قراءة أبي قلابة:

«الكذاب الأشرُّ»[5].

قال ابن جنيّ: الأشرّ بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شرّ منه: هذا أخير منه وأشرّ منه، فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما، ويدلّ على ذلك قولهم:

---

(١) المحتسب: ج ١ ص ٢٣١.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٠.
(٣) المحتسب: ج ١ ص ٣٤.
(٤) سورة آل عمران: الآية ١٤٦.
(٥) سورة القمر: الآية ٢٦.

الخورى، والشُّرَّى، تأنيث الأخير والأشرّ، وقال رؤبة:

بلال خير الناس وابن الأخْيَرِ[1]

فعلى هذا جاءت القراءة[2].

وفي الدرر اللوامع علق على هذا الشاهد بقوله:

«استشهد به على ندور إتيان همزة أخير في التفضيل والتعجّب، وأخير في البيت مثال للتفضيل، وهما من واد واحد، فكلما جاز في أحدهما جاز في الآخر اطراداً أو شذوذاً.

وفي التصريح: وأمّا خير وشر في التفضيل فأصلهما أخير وأشرّ وحذف الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة: «سيعلمون غداً من الكذاب الأشرّ» وقول الشاعر:

بلالُ خَيْر النَّاس وابن الأَخْيرِ

واختلف في سبب حذف الهمزة منهما، فقيل لكثرة الاستعمال.

وقال الأخفش: لأنهما لما لم يُشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا، فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما[3].

٥ ـ ومن القراءات الشاذة القوية في القياس والتي تعدّ في نظر ابن جني أقوى في باب اللغة والنحو من قراءة الجمهور أو العامة قراءة أبي السّمال:

«إنّا كُلُّ شيء خلقناه»[4] بالرفع [أي برفع كل].

قال ابن جني: «الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب وذلك أنه من مواضع الابتداء فهو كقولك: زيد ضربته، وهو

---

(١) من شواهد التصريح ٢/ ١٠١، والأشموني ٣/ ٤٣، واللهمع والدرر رقم ١٧٦٤.

(٢) المحتسب ٢/ ٢٩٩.

(٣) انظر الدرر اللوامع بتحقيق المؤلف ٦/ ١٦٥. وانظر أيضاف قراءة رقم ٨٨٣٦ في معجم القراءات.

(٤) سورة القمر: الآية ٤٩.

مذهب صاحب الكتاب[1] والجماعة[2]، وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولنا: هند زيد ضربها، ثم تدخل إنّ، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر».

وقد ردّ ابن جني رداً حاسماً على المبرّد الذي اختار وجه النصب حيث ذكر أن وجه النصب «تقديره: إنا فعلنا كذا، قال: فالفعل منتظر بعد إنّا، فلما دلَّ ما قبله عليه حسن إضماره».

وردّ ابن جنّي على ذلك بقوله: «وليس هذا شيئاً، لأن أصل خبر المبتدأ أن يكون اسماً لا فعلاً، جُزءاً منفرداً، فما معنى توقّع الفعل هنا، وخبر إن وأخواتها كأخبار المبتدأ؟

وعليه قول الله سبحانه: **﴿ويَوْم القيامة تَرى الذَّين كذبوا على الله وجوههم مسودّة﴾**[3].

فهذه الجملة التي هي: «وجوههم مسودّة» في موضع المفعول الثاني لرأيت وهو في الأصل خبر المبتدأ»[4].

٦ ـ ومن القراءات التي خرجت على الجرّ بالمجاورة مع أن هذه الظاهرة قليلة الاستعمال قراءة يحيى والأعمش: «ذو القوّة المتين»[5] بجرّ «المتين».

قال ابن جني يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون وصفاً للقوّة، فذكره على معنى الحَبْل، يريد قوي الحبل.

لقوله: «فقد اسْتمسك بالعُروة الوثقى لا انفصام لها»[6].

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٧٤.
(٢) لعله يقصد البصريين.
(٣) سورة الزمر: الآية ٦٠.
(٤) المحتسب ٢/ ٣٠٠.
(٥) سورة الذاريات: الآية ٥٨.
(٦) سورة البقرة: الآية ٢٥٦.

والآخر: أن يكون أراد الرفع وصفاً للرزق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه، على قولهم: «هذا جُحر ضبٌّ خرب»، وعلى أن هذا في النكرة ـ على ما فيه ـ أسهل منه في المعرفة.

وذلك أن النكرة أشدّ حاجة إلى الصّفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبّث بالأقرب إليها، فيجوز هذا جُحر ضبٌّ خربٍ لقوّة حاجة النكرة إلى الصّفة.

فأما المعرفة فتقلّ حاجتها إلى الصّفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها، لاستغنائها في غالب الأمر عنها.

ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد، فجاز وصفها، وليس كذلك النكرة، لأنها في أوّل وَضْعها محتاجة، لإبهامها إلى وصفها.

فإن قلت: إن القوة مؤنثة، والمتين مذكر، فكيف جاز أن تجريها عليها على الخلاف بينهما؟ أو لا ترى أن من قال: هذا جحر ضبّ خربٍ لا يقول: هذان جحرا ضب خربين لمخالفة الاثنين الواحد؟

قيل: قد تقدّم أن القوّة هنا إنما المفهوم منها الحبل، على ما تقدّم، فكأنه قال: إن الله هو الرزاق ذو الحبل المتين، وهذا واضح.

وأيضاً فإن المتين فعيل، وقد كثر مجيء، فعيل مذكّراً وصفاً للمؤنث كقولهم: حُلّة خصيف[1]، ومِلْحفةٌ جديد، وناقة حسير، وريح خريق[2].

٧ ـ قراءة شاذة تخرج على أنها من تداخل اللغات:

فقد قرأ أبو مالك الغِفاري: ﴿والسّماء ذات الحِبُك﴾[3].

قال ابن جني: وأمّا «الحِبُك» بكسر الحاء وضمّ الباء فأحسبه سَهواً،

---

(١) في القاموس: خصف: سماء مخصوفة ذات لونين فيها سواد وبياض.
(٢) أي قويّة باردة. وانظر المحتسب ١/٢٨٩.
(٣) سورة الذاريات: الآية ٧.

وذلك أنه ليس في كلامهم فِعُل أصلاً بكسر الفاء وضم العين وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً والبتّة.

أو لعلّ الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضمّ، فكأنه كسر الحاء يريد: الحِبِك[1]، وأدركه ضم الباء على صورة الحِبُك[2].

وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة، قال بلال بن جرير:

إذا جئتهم أو تسآيلتهم وجدْتَ بِهِم عِلَّةَ حاضِرهْ

أراد أو سألتهم أو ساءلتهم أو لغة من قال: سايلتهم فأبدلت، فتداخلت الثلاث عليه فخلط فقال: سآيلتهم فوزنها إذاً فعاعلتم لأن الياء في سايلتهم بدل من الهمزة في ساءلتهم، فجمع بين اللّغتين في موضعين على تلفّته إلى اللغتين.

كذلك أيضاً نظر في «الحِبُك» إلى الحِبك، والحُبُك، فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة وبين آخرها على القراءة الأخرى»[3].

وفي هامش المحتسب تعليق لطيف نذكره لفائدته: علّق المحققان الفاضلان على نقد الرّضي لابن جني في شرح الشافية ١/ ٣٩ وذلك أن الرضي يأخذ «على أبي الفتح أن الحُبُكَ بضمتين: جمع الحباك وهو الطريقة في الرمل ونحوه.

والحِبِك بكسرتين مفرد، وأنه يبعد تركيب اسم من مفرد وجمع.

قال المحققان: وهذا الذي يقوله الرّضي مسلمّ في التركيب من لغتين، لأنه حينئذ أخذ من مفرد وجمع.

أمّا التركيب من قراءتين إن صحّ الأخذ به فلا يبدو بعيداً، لأن قراءتي الجمع والمفرد مرويّتان، والقارىء بالتركيب مِنهما يريد أن يروي ما يؤثر، لا التعبير عمّا يريد التعبير عنه»[4].

---

(١) وهي مروية أيضاً عن أبي مالك الغفاري. انظر المحتسب ٢/ ٢٨٦.
(٢) والحبُك قراءة الجمهور أو العامّة. (٣) المحتسب ٢/ ٢٨٧.
(٤) انظر هامش المحتسب ٢/ ٢٨٧.

٨ ـ ومن القراءات التي خرجت على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه قراءة عكرمة: «جدُّ ربُّنا»[١].

هذه القراءة أنكرها ابن مجاهد، وغلّط الذي رواها عن عكرمة، ولكنها في رأي ابن جني من الناحية النحوية لا غبار عليها، وخرّجها تخريجاً حسناً بقوله: فأمّا: «جَدُّ ربّنا» فإنه على إنكار ابن مجاهد صحيح، وذلك أن أراد «وأنه تعالى جدُّ جدُّ رَبّنا» على البدل، ثم حذف الثاني، وأقام المضاف إليه مقامه. وهذا على قوله سبحانه: ﴿**إنا زينا السماء الدنيا بزينةٍ الكواكب**﴾[٢] أي زينة الكواكب فالكواكب إذاً بدل من «زينة».

فإن قلت: فإن الكواكب قد تسمّى زينة، والرّب تعالى لا يسمّى جدّاً.

قيل: الكواكب في الحقيقة ليست زينة، ولكنها ذات الزينة، ألا ترى إلى القراءة بالإضافة وهي قوله: بزينةِ الكواكب»؟

وأنت أيضاً تقول: تعالى ربُّنا، كما تقول: تعالى جدُّ ربّنا فالتعالى مستعمل معهما جميعاً كما يقال: يسرّني زيدُ قيامُه، وأنت تقول: يسرُّني زيد، ويسرّني قيامه. وهذا بيان ما أنكره ابن مجاهد[٣].

٩ ـ وابن جني لا يؤيد من القراءات الشّاذة إلاّ القراءات التي لها وجه من العربية، وسندٌ من الفصحى، فقد ضعف بعض القراءات التي لا توافق العربيّة في نظره.

ومن هذه القراءات.

قراءة أبي جعفر: «آستغفرت»[٤] بالمدّ.

وروى عنه «اسْتَغْفرت» بالوصل قال ابن جني: هاتان القراءتان كلتاهما مضعوفتان أمّا: «آستغفرت» بالمدّ، فلأنه أثبت همزة الوصل. وقد

---

(١) سورة الجن: الآية ٣.
(٢) سورة الصافات: الآية ٦.
(٣) المحتسب ٢/٣٣٢.
(٤) سورة المنافقون: الآية ٦.

استغنى عنها بهمزة الاستفهام من قبلها، وليس كذلك طريق العربيّة ألا ترى إلى قول ذي الرمّة:

أَسُتحدث الرَّكبُ عن أشياعِهمْ خبراً أم عاود القلب من أطرابه طربُ[1]

وأما «استغفرت» بالوصل ففي الطرف الآخر من الضعف، وذلك إنه حذف همزة الاستفهام، وهو يريدها، وهذا ممّا يختصّ فيه الشعر لا القرآن نحو قوله:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيثُ بن سَهْم أم شعيث بن منقر[2]

١٠ ـ وابن جني يؤيد القراءة الشاذة بشواهد من الشعر العربيّ:

ومن القراءات المؤيدة بالشعر قراءة عليّ وابن عباس رضي الله عنهما وأبان بن سعيد بن العاص والحسن بخلاف: «ضَلِلْنا»[3] بالصاد مكسورة اللام. [وقراءة العامة ضَلَلنا].

قال ابن جنيّ: صلّ اللحم يَصِلّ: إذا أنتن، وصلّ أيضاً يَصَلّ بفتح الصاد.

والكسر في المضارع أقوى اللغتين، والمعنى: إذا دُفِنّا في الأرض وصلّت أجسامنا، يقال: صلّ اللحم، وأصلّ صلولاً وصلالاً قال:

هو الفتى كُلُّ الفتى فاعلمي لا يُفسِد اللّحم لديه الصُّلولُ[4]

وقال زهير:

---

(١) ديوان ذي الرمة: ٤.

(٢) المحتسب ٢/٣٢٢، ٣٢٣، والبيت من شواهد سيبويه: ١/٤٨٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، والمحتسب ١/٥٠، والمغني رقم٥٨، والعيني ٤/١٣٨، والهمع والدرر رقم ١٦٠٩ والتصريح ٢/١٤٣، والأشموني ٣/١٠١. والشاهد نسب إلى الأسود بن يعفر.

(٣) سورة السجدة: الآية ١٠.

(٤) نسبه في اللسان إلى الحطيئة، وصدره في اللسان «صل»:

ذاك فتىً يبذل ذ ثدره

تُلجْلِجُ مُضْغةً فيها أَنيضٌ أصلَّتْ فهي تحت الكشح داءُ[1]

١١ ـ وابن جني ناقد لغوي كبير يقدم الدليل تلو الدليل ليدعم رأيه فيما يقول.

وهذا يدل من دون شك على استيعاب كامل للعربية، ونبوغ رائع في الإحاطة بأساليبها.

ومن نقده الرائع: نقد ابن مجاهد:

أ ـ في قراءة يحيى عن ابن عامر «وحُمّلَت الأرض»[2] مشدّدة الميم قال ابن جنيّ: «قال ابن مجاهد: وما أدري ما هذا؟

قال ابن جني: وهذا الذي تبشع، على ابن مجاهد حتى أنكره من هذه القراءة صحيح وواضح، وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني حتى كأنه في الأصل: وحمَّلنا قُدرتنا، أو مَلكاً من ملائكتنا أو نحو ذلك الأرض، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني، فبُنِي له، فقيل: فحُمِّلتْ الأرضُ ولو جئت بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه فقلت وحُمِّلَتْ قدرتنا الأرض.

وهذا كقولك: ألبست زيداً الجُبّة، فإن أقمت المفعول الأول مقام الفاعل قلت: أُلْبس زيدٌ الجبّة.

وإن حذفت المفعول الأول أقمت الثاني مقامه، فقلت: أُلْبست الجُبّةُ.

نعم، وقد كان أيضاً يجوز مع استيفاء المفعول الأول أن يُبْنى الفاعل للمفعول الثاني، فنقول: أُلْبِست الجبةُ زيداً على طريق القلْب، للاتّساع، وارتفاع الشك.

فإذاً جاز على هذا أن تقول: حُمِّلتْ الأرضُ الملك، فتقيم الأرض مقام الفاعل مع ذكر المفعول الأول، فما ظنّك بجواز ذلك وحسنه بل بوجوبه إذا حذف المفعول الأول؟

---

(١) المحتسب ٢/ ١٧٤. و«الأنيض» كما في القاموس: «أنض»: اللحم الذي لم ينضج.

(٢) سورة الحاقة: الآية ١٤.

وكذلك أطعمت زيداً الخبز، وأُطعم زيدٌ الخبز، وتتسع فتقول: أُطعمَ الخبزُ زيداً، ثم تحذف زيداً فلا تجد بداً من إقامة الخبز مقام الفاعل، فتقول: أُطعم الخبزُ. ومثله: أُرْكب الفرسُ، وأُبِثّ الحديثُ، وكُسيت الجُبّة، وأُطعم الطعامُ، وسُقي الشرابُ، ولُقي الخيرُ، ووقي الشرّ.

ورحم الله ابن مجاهد، فقد كان كبيراً في موضعه، مسلِّماً فيما لَمَ يمهُرْ به»[1] وأقول: ورحم الله ابن جني، فقد كان بارعاً في تحليله، دقيقاً في تمثيله، عظيماً في شرحه، كريماً في خلقه، حيث مدح ابن مجاهد شيخه في المواضع التي لا يجاريه أحد فيها، وفي الوقت نفسه اعترف بأن شيخه كان متواضعاً فيما لم يَمْهُر به، ولا يمكنه إلا التسليم للرأي الآخر في تواضع جمّ.

ب ـ وينقد أبا حاتم في قراءة ابن هرمز والحسن، وهي:

«لولا أن تدّاركه»[2] مشدّدة.

أنكر هذه القراءة أبو حاتم، فتصدى له ابن جني بالنقد البناء فماذا قال:

قال ابن جني: روى هذه القراءة أبو حاتم عن الأعرج لا غير، قال: وقال بعضهم: سألت عنها أبا عمرو، فقال: لا.

قال أبو حاتم: لا يجوز ذلك لأنه فعل ماض، وليست فيها إلا تاء واحدة، ولا يجوز (تتداركه)، وهذا خطأ منه أو عليه.

قال ابن جني ناقداً أبا حاتم:

قول أبي حاتم هذا خطأ ـ لا وجه له، وذلك أنه يجوز على حكاية الحال الماضية المنقطعة، أي لولا أن كان يقال فيه: تتداركه كما تقول: كان زيد سيقوم، أي كان متوقعاً منه القيام، فكذلك هذا لولا أن يقال: تتداركه نعمة من ربه لنُبذ بالعراء.

---

(١) المحتسب ٢/٣٢٨، ٣٢٩.

(٢) سورة القلم: الآية ٤٩.

ومثله ما أنشدناه أبو علي، وهو رأيه وتفسيره من قوله:

فإن تقتلونا يوم حرَّةِ واقمٍ فلسنا على الإسلام أوّلَ مَنْ قُتِلْ

أي: فإن تكونوا الآن معروفاً هذا من خلالكم فيما مضى فلسنا كذا. وعليه قول الله سبحانه: ﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾[1]، فأشار سبحانه إليهما إشارة الحاضر، لأنه لما كان حكاية حال صارت كأنها حاضرة، فقيل: هذان، وهذا.

لولا ذلك لقيل: أحدهما كذا، والآخر كذا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾[2]، أعمل اسم الفاعل وإن كان لما مضى لما أراد الحال، فكأنها حاضرة، واسم الفاعل يعمل في الحال كما يعمل في الاستقبال»[3].

٦ ـ الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب[4]

هذا الكتاب لمكيّ بن أبي طالب المغربي، ألّفه في شرح كتاب: «التبّصرة» في القراءات السبع.

وخير لي أن أترك المجال له ليتحدّث عن الدّوافع التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب.

قال: كنت ألفت بالمشرق كتاباً مختصراً في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، وسمّيته كتاب: «التبصرة» فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون، وأضربت فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلباً للتسهيل، وحرصاً على التخفيف.. ووعدت أني سأؤلف كتاباً فيه علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب «التبصرة»، أذكر فيه حجج القراءات، ثم تطاولت الأيام.. إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة فرأيت أن العمر قد تناهى، والزوال من الدنيا قد تدانى، فقويت

---

(١) سورة القصص: الآية ١٥.
(٢) سورة الكهف: الآية ١٨.
(٣) المحتسب ٢/٣٢٦، ٣٢٧.
(٤) ترجمته بالبغية ٢/٢٩٨.

النية ـ في تأليفه وتمامه خوف فجأة الموت، وحدوث الفوت وطمعاً أن ينتفع به أهل الفهم من أهل القرآن، وأهل العلم من طلبة القراءات، فبادرت إلى تأليفه ونظمه، ليكون باقياً على مرور الزمان، وانقراض الأيام حرصاً مني على بقاء أجره، وجزيل ثوابه»[1].

ولم ينس مكي أن يشير إلى أن غرضه من تأليف الكتاب، نوال الثواب، والانتفاع به يوم الحساب، ولذا صح له أن يقول: (أسأل الله أن ينفع به مؤلفه، والمقتبس العلم منه) ـ وليزيد أجره، ويكثر ثوابه، طلب من الدارسين له الدعاء والترحم فقال: «فواجب على كل ذي مروءة وديانة... اقتبس منه علماً، أو تبين له به معنى مشكل، أو علم منه علماً لم يكن يعلمه أن يترحم على مؤلفه»[2].

منهجه: أما منهجه ملخصاً فيتضح في الأمور الآتية:

١ ـ ذكر القراءات، ومن قرأ بها.

٢ ـ بيان علة هذه القراءات، وحجة كل فريق.

٣ ـ بيان الوجه الذي اختاره في كل حرف، والتنبيه على علة اختياره لذلك كما يفعل من تقدمه من أئمة المعربين.

٤ ـ بين أن هذا الكتاب كتاب فهم وعلم ودراية على حين كان كتاب «التبّصرة» كتاب نقل ورواية.

هذا وقبل أن نسجل هنا عدة نماذج مختلفة من القراءات والاحتجاج لها تُبين منهجه وطريقته أحب أن أقول: إن هذا الكتاب له ثلاثة أرقام في مخطوطات دار الكتب المصرية:

١ ـ نسخة رقم ١٩٦٧١ ب مصورة، وهذه النسخة تشتمل على ١٩٨

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات وعللها، وحججها: ص ١: لمكي ابن أبي طالب، مخطوط مصور، نسخة رقم ١٩٩٨٢ ب، دار الكتب، طبع في جزأين (مجمع اللغة العربية بدمشق) بعد ذلك.

(٢) المصدر السابق والصفحة.

لوحة في آخر هذه النسخة كتبت العبارة التالية:

«تم الكشف عن وجوه القراءات السبع في آخر ليلة من شهر رجب الفرد سنة سبع وسبعمائة».

غير أن المقدمة في هذه النسخة ناقصة وغير واضحة.

٢ ـ نسخة رقم ١٩٩٨٢ ب مصورة بدار الكتب، وهذه النسخة عبارة عن مجلدين الأول يضم ١٥٠ لوحة، واللوحة صفحتان متقابلتان. أي عدد صفحات هذا القسم ٣٠٠ صفحة. والمجلد الثاني من ص: ٣٠١ ـ ص: ٤٩٤ ومن مميزات هذه النسخة أن المقدمة فيها كاملة.

٣ ـ نسخة رقم ١٧٣ ـ تفسير ـ دار الكتب غير موجودة.

صور من احتجاج مكي للقراءات:

١ ـ ﴿وقالوا اتخذ الله ولداً﴾[١].

قال مكي: قرأ ابن عامر بغير واو، وجعله مستأنفاً غير معطوف على ما قبله، وقد علم أن المخبر عنه بهذا القول هو المخبر عنه بمنع ذكر الله في المساجد، والسعي في خرابها.

وكذلك هي في مصاحف أهل الشام بغير واو.

وقرأ الباقون بالواو، وقالوا: الواو على العطف على ما قبله، كأن الذين أخبر الله عنهم بمنع ذلك في المساجد، والسعي في خرابها هم الذين قالوا: اتخذ الله ولداً، فوجب عطف آخر الكلام على أوله، لأنه كله إخبار عن النّصارى، وكذلك في جميع المصاحف.

ثم قال: وإثبات الواو هو الاختيار لثباتها في أكثر المصاحف، ولأن الكلام علّة قصة واحدة، وإجماع القراء عليه سوى ابن عامر[٢].

٢ ـ اعتماده على مصحف ابن مسعود وأبيّ:

---

(١) سورة البقرة: الآية ١١٦.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ١/ ١٣١ رقم ٩٩٨٢ ب ـ دار الكتب.

يعتمد على مصحف ابن مسعود وأبيّ في اختيار رفع: «البرّ» في قوله تعالى: ليس البرُّ أن تولّوا وجوهكم»[1].

قرأها حمزة وحفص بالنصب، وقرأها الباقون بالرفع[2].

بعد أن بيّن مكيّ وجه القراءة بالنصب حينما قال:

إنّ «ليس» من أخوات «كان» يقع بعدها المعرفتان، فتجعل أيهما شئت الاسم، والآخر الخبر.

فلما وقع بعد «ليس» «البرّ» وهو معرفة، و «أن تولوا» معرفة، لأنه مصدر بمعنى التولية جعل «البرّ» الخبر فنصبه، وجعل «أن تولوا» الاسم، فقدّر رفعه.

بعد ذلك تناول قراءة الرفع مختاراً لها، مقوِّياً للقراءة بها حيث يفضلها على قراءة النصب بأدلة ترجع إلى رتبة الكلام وتنسيقه، واعتمد أيضاً على هذا الترجيح والاختيار على ورود قراءة أخرى شاذة ضمها مصحف ابن مسعود، ومصحف أبيّ.

قال مكي: «ووجه القراءة بالرفع أن اسم «ليس» كالفعل، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل، فلمّا ولىّ البرّ «ليس» رفع، ولو نصب «البرّ» لوجب أن يكون الكلام غير رتبته...

ثم قال: «ويقوّي رفعه رفع «البرّ» الثاني الذي معه الباء إجماعاً في قوله: ﴿**ليس البر بأن تأتوا**﴾[3]، ولا يجوز إلا رفع «البر» فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له.

ويقوي رفع «البر» أيضاً أن في مصحف ابن مسعود: «ليس البر بأن تُولُّوا» بزيادة الباء، وهذا لا يكون معه إلاّ رفع «البرّ».

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٧.
(٢) انظر معجم القراءات القرآنية قراءة رقم ٥٠٠.
(٣) سورة البقرة: الآية ١٨٩.

ويقوّي ذلك أن في مصحف أبي: «ليس البرّ بأن تولوا» كمصحف ابن مسعود».

ثم عقب مكي بعد تعليله هذه القراءة، واختياره لها بقوله:

«وهو الاختيار».

ثم زاد من تقوية اختياره بقوله: «والرفع في البرّ اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما، وبه قرأ الحسن والأعرج، وشيبة، وسالم بن جندب، وابن أبي إسحاق وعيسى وابن محيصن وشبل وغيرهم»[1].

٣ ـ ومن القراءات التي رجحها، لأنها موافقة لأكثر المصاحف قراءة: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾[2].

قرأ ابن عامر: «إلا قليلاً» «بالنصب على الاستثناء، وعلى الاتباع لمصاحف أهل الشام، فإنها في مصاحفهم بالألف».

وعللّ مكي هذه القراءة بأنه «أجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء لأن الكلام فيهما يتمّ دون المستثنين، تقول: ما جاء من أحد، فيتم الكلام، وتقول: ماجاءني القوم فيتمّ الكلام، ثم تستثني إذا شئت فيهما بعد تمام الكلام، فجرى النصب في النفي مجرى الإيجاب، لاتفاقهما في تمام الكلام قبل المستثنى.

ويعلل للقراءة التي اختارها وهي قراءة الرفع التي نسبت إلى باقي القراء السبعة فيقول: «وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في: «فعلوه».

وهو وجه الكلام، وعليه الأصول، لأن الثاني يغني عن الأول تقول: ما جاءني أحد إلا زيد، ونقول: ما جاءني إلا زيد، فدلّ على الأوّل ويغني عنه من غير نقص في معناه، فأختير فيه الرفع مع ذكر «أحد» إذ لا يجوز فيه غير الرفع مع حذف «أحد».

---

(١) الكشف ١/ ٢٨٠، ٢٨١.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٦.

ثم أعلن اختياره للقراءة الثانية، وهي قراءة الرفع بقوله: «وهو الاختيار، لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في «قليل». ولأن عليه بني الإعراب، وهو الأصل في الإعراب، وعليه جماعة القرّاء[1].

٤ ـ قراءات محبوبة إلى المؤلف يُعلل لها، ويقول: هي أحب إليّ:

مكيّ بن أبي طالب يصف بعض القراءات بأنها محبوبة إلى نفسه لاعتبارات متعددة، فمن هذه القراءات المحبوبة بالنسبة إليه ما يلي:

١ ـ قراءة: ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً﴾[2].

قرأ حمزة ونافع وابن عامر بغير ألف على معنى الاستسلام والانقياد ومنه قوله: «وألَقوا إلى الله يومئذ السلَم».

فالمعنى: لا تقولوا لمن استسلم إليكم وانقاد: لست مؤمناً فتقتلوه حتى يتبين أمره.

وقرأ الباقون: «السلام بالألف على معنى السلاّم الذي هو تحية الإسلام وعلى معنى: لا تقولوا لمن حيّاكم تحيّة الإسلام لست مؤمناً فتقتلوه، وتأخذوا سلبه.

ومكي يميل إلى الأخذ بهذه القراءة بعد أن علل لها لاعتبارات متعددة. من هذه الاعتبارات أنّ:

أ ـ ابن عباس قرأ بها، وابن عباس له مكانته في علوم القرآن والقراءات وكذلك قرأ بها ابن جبير، وابن هرمز، وقتادة والجحدري، وابن سيرين.

ب ـ سبب النزول يرجح قراءة «السلاّم» على قراءة «السّلم».

«فقد روى في ما قال لهم الرجل الذي قتلوه، ونزلت هذه الآية بسببه أنه قال لهم: إني مسلم.. وروي أنه قال لهم: السلام عليكم، فاتهموه وقتلوه، وهذا كله يدلّ على السّلام.

---

(١) الكشف ١/ ٣٩٢.

(٢) سورة النساء: الآية ٩٤.

(٣) سورة النحل: الآية ٨٧.

جـ ـ أن هذه القراءة أبين في المعنى.

د ـ أن هذه القراءة عليها أكثر القراء.

لهذه الاعتبارات جميعاً قال مكيّ: «والألف أحبّ إلي»[1].

٥ ـ يستدل بالأثر على قوة القراءة، وسرّ اختياره لها:

ففي قراءة: ﴿وكأين من بني قاتل معه ربّيّون﴾[2].

قرأ الكوفيّون وابن عامر بألف من القتال، وقرأ الباقون «قتل» من القتل.

ووجه قراءة: «قاتل» بأنها تحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أسند الفعل الذي هو القتال إلى النبيّ ﷺ ويكون: «معه ربّيّون» ابتداءً وخبراً، وترفع ربيّون بالظرف، والجملة صفة لـ «نبيّ» في الموضعين.

والوجه الثاني: أن يكون قد أسند الفعل إلى «الربّيين» دون النبي ﷺ فأخبر بالقتال دون النبيّ، فيكون: «قاتل معه ربّيون» صفة لـ «نبيّ»، و «ربيّون» مرفوعون «بفعلهم».

ثم وجّه قراءة «قتل» بدون ألف وبيّن أنها تحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون فعلاً، وما بعده صفة للنبيّ، والفعل مسند إلى النبيّ ﷺ بدلالة قوله: «أفإن مات أو قتل»[3]، فأخبر أن النبي قد يقتل، وقد قال تعالى: ﴿ويقتلون النبيين﴾[4]، وقال: ﴿فلم تقتلون أنبياء الله﴾[5]، وهذا من قتل النبيّ في غير قتال، فحمل ذلك على المعنى أنه قتل في غير قتال.

وسياق الكلام في قوله: ﴿فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله﴾، وقوله: ﴿وثبت أقدامنا﴾[6] يدلّ على أن القتل والقتال كان في الحرْب في سبيل الله.

---

(١) الكشف ١/ ٣٩٥.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٤٦.
(٣) سورة آل عمران: الآية ١٤٤.
(٤) سورة البقرة: الآية ٦١.
(٥) سورة البقرة: الآية ٩١.
(٦) سورة آل عمران: الآية ١٤٧.

والوجه الثاني: أن «قتل» وما بعده صفة أيضاً للنبي، والفعل مسند إلى «ربيين»، فهم في هذا الوجه مرفوعون بـ «قتل» على المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله».

وعلى الوجه الأول مرفوعون بالابتداء، و «معه» الخبر، أو مرفوعون بالظرف والجملة في الوجهين صفة لنبيّ.

وعلى الرغم من وجاهة القراءة الثانية وهي «قتل» لأنها مؤيدة بآيات قرآنية أخرى متعدّدة، فإن مكيّ بن أبي طالب، وصف القراءة الأولى بالحسن بقول: لأن الهاء في «معه» على قراءة «قاتل» تعود على «نبي» إذا كانت معه صفة لنبي، ودل المعنى على أن «الربيين» قاتلوا أيضاً مع قتال النبي، وحسن ذلك أيضاً لما روى عن الحسن وغيره أنه قال: ما قتل نبي قط في قتال، وكان إضافة القتال إليه أولى من إضافة القتل إليه»[1].

٦ ـ يختار القراءة التي تتناسب مع تعظيم النبي ﷺ، وتجل قدره: ففي قراءة: ﴿**وما كان لنبيّ أن يغل**﴾[2] بفتح الياء وضم الغين، وهي قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم.

يذكر مكي أن حجة من فتح الياء وضم الغين أنه نفى الغلول عن النبيّ ﷺ، وأضاف الفعل إليه، ونفاه عنه أن يفعله... والمعنى: ما كان لنبيّ أن يخون من معه في الغنيمة.

ومكيّ يبين سبب نزول هذه الآية فيقول: المنافقون اتهمّوا النبيّ ﷺ في شيء فُقِد، فأنزل الله تعالى: ﴿**ما كان لنبيّ أن يَغُلُّ**﴾ أي يخون أمته في المغانم فنفى عنه الغلول.

وهذه القراءة كما روى مكيّ قرأ بها صحابيّان جليلان ابن عباس ومعاذ بن جبل.

والقراءة السبعية الأخرى هي: بضم الياء، وفتح الغين: يُغلّ. فالمعنى: ما كان لنبي أن يُغلّ في الغنائم.

---

(١) الكشف ١/٣٥٩.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٦١.

قال جابر بن عبد الله: أنزلت يوم بدر هذه الآية، قال: وكان ناسٌ غلوّا، فأنزلت فيهم، فلم يخونوا بعد، فالفعل على هذا منفي عن النبيّ ﷺ كالقراءة بفتح الياء.

قال مكّي بعد هذا العرض: والاختيار ضمّ الياء، لأن عليه أكثر القُراء، ولأن فيه تنزيهاً للنبيّ، وتعظيماً له أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول، بل هم المخطئون المذنبون»[1].

٧ ـ يفضل قراءة: «واتخِذوا» بالأمر على قراءة: «واتخَذوا على الأسلوب الخبري، لأن قراءة الأمر أتت الرّوايات بها عن النبيّ ﷺ، يتضح هذا التفصيل في قراءة: «واتخِّذوا من مقام إبراهيم مصلًّى»[2] على الأمر، لأنها قراءة خمسة من القراء السبعة من ناحية، ولأنها مسنودة بالروايات عن النبيّ ﷺ من ناحية أخرى.

ومن هذه الروايات: «أن النبيّ ﷺ أخذ بيد عمر رضي الله عنه فلما أتيا المقام، قال عمر: هذا مقام أبينا إبراهيم؟ فقال النبي ﷺ: نعم، فقال عمر: «أفلا نتخذه مصلّى؟ فأنزل الله جل ذكره: ﴿**واتَّخذوا من مقام إبراهيم مصلًّى**﴾ على الأمر بذلك أي: افعلوه.

وروى مالك بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي ﷺ أتى مقام إبراهيم، فسبقه إليه عمر، فقال عمر: يا رسول الله، هذا مقام أبيك إبراهيم الذي قال الله: ﴿**واتخذوا من مقام إبراهيم مصلّى؟ قال النبيّ ﷺ: نعم، هذا مقام أبينا إبراهيم الذي قال الله: ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾**، فسئل مالك: أهكذا قرأ رسول الله ﷺ: «واتخِذوا» قال: نعم، يعني بكسر الخاء على الأمر.

وروى أبو عبيد عن جابر بن عبد الله أن النّبي ﷺ استلم الحجر، ورمل ثلاثة أشواط، ومشى أربعة حتى إذا فرغ عمد إلى مقام إبراهيم

---

(١) الكشف ١/٣٦٣، ٣٦٤.
(٢) البقرة: الآية ١٢٥.

فصلى خلفه ركعتين، وقرأ: ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلّى﴾.

قال أبو عبيد: فلا أعلمه قرأها في حديثه إلاّ بكسر الخاء».

وأما قراءة، «واتّخذوا» بفتح الخاء على الإخبار فقد حلّلها مكيّ بقوله: «قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على الخبر عمّن كان قبلنا من المؤمنين أنهم اتّخذوا من مقام إبراهيم مُصلّى، فهو مردود على ما قبله من الخبر وما بعده والتقدير: واذكر يا محمد إذْ جعلنا البيت مثابة للناس وأَمْناً، واذكر إذْ اتخذ الناس من مقام إبراهيم مُصَلًّى، واذْكر إذْ عهدنا إلى إبراهيم، فكله خبر فيه معنى التنبيه والتذكير لما كان، فحمل على ما قبله وما بعده، ليتفق الكلام، ويطابق، فـ «إذْ» محذوفة مع كل خبر لدلالة «إذ» الأولى الظاهرة على ذلك»[1].

ومع أن القراءتين مقبولتان لأنهما سبعيتان، ولكل قراءة تفسيرها الخاص وهو تفسير مقبول إلاّ أن (مكي) اختار قراءة الأمر، وفضلها على قراءة الخبر للأمور الآتية:

١ ـ كثرة الروايات التي تدلّ على أن قراءة الأمر متفقة معها.

٢ ـ قراءة الأمر عليها جماعة القراء.

٣ ـ قراءة الأمر اختيار أبي عبيد وأبي حاتم.

٤ ـ قراءة الأمر قراءة العامّة في أكثر الأمصار.

٥ ـ قراءة الأمر اعتمدها كثير من القراء المتقدمين والمتأخرين.

٨ ـ ومن منهجه أنه يختار القراءة التي يجد لها سنداً قوياً من الرواية، والعقل، وإن كانت مخالفة لقراءة الكثرة من القراء السبعة مما يدلّ على أنه مستقل الشخصية، باحث غير مقلّد، بل يؤكد في هذا الاختيار أن القراءة المختارة أحب إليه من الأخرى ففي قوله تعالى: ﴿لا يستوي

---

(١) الكشف ١/٢٦٣.

القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر﴾[1].

يقول: «قرأ الكسائي ونافع وابن عامر، بالنّصب» ومعنى ذلك أنّ بقية القراء السبعة قرأوا بالرفع، والمراد بالنصب: نصب «غير» والمراد بالرفع رفع «غير».

يدلل مكي على اختياره قراءة النصب، وأنها أحب إليه من الأخرى بقوله: «قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب على الاستثناء من القاعدين لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول ﴿لا يستوي القاعدون﴾ فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلاّ في وقت واحد، فلما نزل: ﴿غير أولي الضرر﴾ في وقت بعد وقت نزل: ﴿لا يستوي القاعدون﴾ علم أنه استثناء، إذ لو كان صفة لنزل مع القاعدين في وقت، وقد ثبت أنهما نزلا في وقتين.. فلما نزل «غير أولي الضرر في وقت بعد وقت نزول: ﴿لا يستوي القاعدون﴾ علم أن النبي ﷺ قرأه بالنصب وبه قرأ زيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزّناد، وشبل، وابن الهادي.

ثم ختم مكي اختياره بقوله: «وهو أحبّ إليّ»[2].

٩ ـ ومن منهجه أن يقوّي اختياره بالشواهد الشعرية:

القارىء لكتاب الكشف يلحظ أن مكيّ بن أبي طالب لم يعط الشواهد الشعرية اللغوية أو النحوية حقها في هذا الكتاب مع أن كتب الاحتجاج للقراءات كحجة الفارسي، وحجة ابن خالويه، ومحتسب ابن جني مملوءة بالشواهد الشعرية في بابي اللغة والنحو.

ومن الشواهد الشعرية القليلة في كتابه استشهاده ببيت الفرزدق في قراءة: «سلاسلاً»[3] على الصّرف، وهي قراءة نافع، وهشام، والكسائي.

قال مكيّ: وحجة من نوّن أنه حمله على لغة لبعض العرب.

---

(١) سورة النساء: الآية ٩٥.

(٢) الكشف ١/٣٩٦.

(٣) سورة الإنسان: الآية ٤.

حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلاّ «أفعل منك» قال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف. ومن صرفه في الكلام فحجته أنه لما رأى هذه الجموع تشبه الآحاد، لأنها تجمع كما تجمع الآحاد، قالوا: هؤلاء صواحب يوسف، حكاه الأخفش والمازني وجاء ذلك في لفظ النبي ﷺ وفي حديثه.

وحكى الأخفش: مواليات، يريد جمع الموالي».

ثم استشهد ببيت الفرزدق:

وإذا الرِّجال رأوا يزيد رأيتهم خُضُع الرِّقاب نواكسي الأبصار[1]

يريد: نواكسين، فجمع بالياء والنون، وحذف النون للإضافة. فلما جمعوا هذا الجمع كما يجمع الواحد أجروه مجرى الواحد في الصرف والتنوين، وقوي ذلك لثبات الألف في الخطّ، ولأن الصرف والتنوين هو الأصل في جميع الأسماء، وإنما امتنع منها أشياء من الصرف لعلل دخلت عليها، فمنعتها من الصرف»[2].

وبعد، فقد أمتعنا مكي بن أبي طالب في كتابه الكشف بهذه الدراسة الخصبة للقراءات القرآنية.

ويكاد يكون المؤلف الوحيد الذي جعل له اختياراً في القراءات، مع أن كتابه موقوف على القراءات السبع فحسب، وإن وردت قراءات شاذة فهي قراءات يدعو إليها الاستطراد، فإن العجب أن يلج باب هذا الاختيار مع أن القراءات السبع متواترة، يجب الأخذ بها وقبولها من غير اختيار أو ترجيح، مثل ذلك ابن خالويه في الحجة، والفارسي أيضاً في حجته، ومنهجهما عرض القراءات السبعية وتوجيهها نحوياً ولغوياً من غير اختيار أو تفضيل، أمّا مكيّ، فقد كان له اختيار قائم على دراسة، وبحث وتحليل، ورواية واتباع للمصاحف، ولا شك أن كتابه ممتع في هذا المجال.

---

(١) من شواهد سيبويه ٢/٢١٧، والمقتضب ١/١٢١، ٢/٢١٩، وابن يعيش ٥/٥٦، والخزانة ١/٩٩ وشرح الشافية ٤٢.

(٢) الكشف ٢/٣٥٢، ٣٥٣.

٧ ـ إعراب القراءات الشواذ:

مؤلف هذا الكتاب محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري[١]: والكتاب مصور يشتمل على جزأين، الجزء الأول يضم ١٠٧ لوحة والثاني ١٠٦ لوحة ورقمه ١١٩٩ ـ تفسير ـ دار الكتب.

والغرض من تأليف هذا الكتاب هو التعليل للقراءات الشاذة الخارجة عن قراءات العشرة المشهورين. يقول: «التمس مني أن أملي كتاباً يشتمل على تعليل القراءات الشاذة الخارجة عن قراءات العشرة المشهورين خاصة، لأن القراءات المشهورة قد اشتمل على تعليلها كتابنا في إعراب القرآن فأجبته إلى ذلك»[٢].

منهجه:

صور من احتجاج العكبري للقراءات:

ذكر في مقدمته لهذا الكتاب أن منهجه يقوم على أمرين:

الأمر الأول: ذكر القراءات الشاذة، وحكاية ألفاظها من غير نسبتها إلى قارىء.

الأمر الثاني: ذكر وجوه هذه القراءات من جهة النحو والتخريج على سبيل الاستيفاء والإيجاز.

قال: «واقتصرت على حكاية ألفاظها دون من عزيت إليه، وذكرت وجوهها على الاستيفاء والاختصار»[٣].

نماذج من إعراب القراءات الشواذ:

١ ـ ﴿الرحمن الرحيم﴾[٤].

قال العكبري: يقرأ بالنصب فيهما على أنه أضمر أعني أو أمدح، وهذا يسمى النصب على المدح، ولا خلاف بين أهل العربية في جوازه.

---

(١) ترجمته بالبغية: ص ٢٨١.

(٢) إعراب القراءات الشواذ: جـ ١ لوحة ١، رقم ١١٩٩ ـ تفسير ـ دار الكتب.

(٣) المرجع نفسه: لوحة ١.

(٤) سورة الفاتحة: الآية ٣.

والعكبري، لا يقتصر على نقل آراء غيره بل يحاول أن تكون له شخصيته المستقلة في البحث فيقول: «وفيه عندي وجه آخر، وهو أن يكون بمعنى التسمية، وتكون الباء متعلقة بفعل محذوف تقديره ابدءوا بتسمية الله الرحمن الرحيم، ففي النصب على هذا وجهان:

أحدهما: أن يكون مفعولاً ثانياً أي بأن تسموا الله الرحمن الرحيم كقولك: سميتك زيداً.

والثاني: أن يكون منصوباً على الموضع كما تقول: مررت بزيد الظريفَ... فتحملهما على الموضع لأن موضع الجار والمجرور نصب»[1].

٢ ـ ويحاول أن يخضع القراءة الشاذة للقياس النحوي وللسماع معاً فيقول في قوله تعالى: ﴿**رب العالمين**﴾[2] «يقرأ بالنصب ـ والوجه فيه أنه على المدح كما تقدم في الرحمن، وقيل هو على النداء، أي يا رب العالمين، وفيه بعد، ويقرأ بالرفع على تقدير: هو رب فهذا وجه حسن».

ثم قال في قوله: ﴿**العالمين**﴾ يقرأ بالهمزة ساكنة، قال: وهذه لغة وردت الرواية بها. قالوا: عألم، وخأتم، وأنشدوا للعجاج:

فخندف هامة هذا العألم

ثم قال:

«فإن قيل فما وجه الهمز من القياس؟، قيل الألف والهمزة من مخرج واحد، والهمزة حرف حي، والألف ضعيف في غاية اللين، فعدل عنها إلى ما يصاحبها في المخرج، وهو أقوى منها، ولأن الهمزة إذا سكنت، وانفتح ما قبلها يجوز أن تقلب ألفاً، مثل: فأس، ورأس، ما كان ذلك إلا لشبهها بها، فإبدال الألف همزة قياس لما بينهما من الشبه، ولأن في ذلك ضرباً من الاقتصاص»[3].

---

(١) إعراب القراءات الشواذ: جـ ١، لوحة ٢.

(٢) سورة الفاتحة: الآية ٢.

(٣) إعراب القراءات الشواذ: جـ ١، لوحة ٤.

٣ ـ ﴿ويهلك الحرث والنسل﴾[١]:

قال العكبري: يقرأ برفع الكاف أي وهو يهلك، ويقرأ بفتح الياء واللام، ورفع الحرث، وهي لغة ضعيفة، لأن الماضي هلك بفتح اللام فيكون المستقبل مكسور اللام.

«ومن فتح اللام في المستقبل جاز أن يكون هلك بكسر اللام وهي لغة مجهولة أو يكون لغتين من قبيلتين تداخلتا»[٢].

٤ ـ ﴿آزر﴾[٣]:

قال العكبري: «الجمهور بفتح الراء، وهو بدل من أبيه ولم ينصرف للعجمة والتعريف، ويقرأ بالرفع تقديره: يا آزر بجعل الهمزة الأولى للنداء، ويقرأ بهمزتين مفتوحتين، ليس بينهما ألف ونصب الراء، وتنوينها جعله مصدراً، ومنهم من يكسر الثانية، وكل يحتمل أن يكون لغات فيه، ومن نونه أخذه من الأزر فهو عربي»[٤].

٥ ـ ﴿تماماً على الذي أحسن﴾[٥]:

يقرأ بفتح النون على أنه فعل ماض، ويقرأ أحسن على ما لم يسم فاعله أي أحسن إليه، أو أحسن حاله.

ويقرأ: أحسنوا على الجمع، وعلى هذا الأصل ﴿الذين أحسنوا﴾ فحذف نون الذين لطول الكلام بالموصول والصلة، وقد جاء في الشعر:

أبني كليب إنّ عمي اللذا قتلا الملوك، وفككا الأغلالا

ثم قال: ويقرأ بضم النون من غير واو، تقديره: الذي هو أحسن

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٥.
(٢) إعراب القراءات الشواذ: جـ ١، لوحة ٣١.
(٣) سورة الأنعام: الآية ٧٤.
(٤) إعراب القراءات الشواذ: جـ ١، لوحة ٦٨.
(٥) سورة الأنعام: الآية ١٥٤.

فحذف العائد ونظيره ما حكاه الخليل: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً الذي هو، وجاز الحذف لطول الكلام[1].

٦ ـ ﴿أكاد أخفيها﴾[2]:

يقرأ بفتح الهمزة أي أظهرها، يقال: خفيت الشيء أي ظهرته، وأما ضم الهمزة فيكون بمعنى الإظهار والإسرار من الأضداد[3].

(١) إعراب القراءات الشواذ: جـ ١، لوحة ٧٣.

(٢) سورة طه: الآية ١٥.

(٣) إعراب القراءات الشواذ: جـ ١، لوحة ١٨.

obeikandl.com